



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير



عنوان المذكرة

أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات
دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة خلال الفترة
(2014-2022)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف:
- علي جقريف

من إعداد الطالبين:
- نوار بلال
- فرنانة إياد

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|--------------|-----------------|--------------------------|--------|
| بوفليسي نجمة | أستاذ محاضر "ب" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا |
| جقريف علي | أستاذ | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مشرفا |
| عساس مريم | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

البداية والنهاية الله الحمد والمنة من قبل ومن بعد، فما توفيقى الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

ولو أني أوتيت كل بلاغة * وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر**

لما كنت بعد الكل إلا مقصرا * ومعتزفا بالعجز عن واجب الشكر**

قد يبدو للوهلة الأولى لدى البعض أن انجاز مثل هذا العمل في مثل هاته المرحلة الأكاديمية المتقدمة محاولة منفردة، الا أنه من البديهي أن أي عمل لا يكتمل الا بالدعم الاستثنائي للعديد من الآخرين.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان جقريف علي على دعمه الثابت وتوجيهه وتشجيعه خلال فترة البحث بأكملها. كما أعرب عن امتناني لجميع المحاضرين الذين أخذوني بنجاح من خلال الدروس، وفي نفس النطاق قدموا نصائح أثبتت أنها لا تقدر بثمن في تحقيق أهدافي.

أود أن أعرب عن امتناني الخاص وشكري للأشخاص المسؤولين عن المؤسسة المينائية – سكيكدة - الذين منحوني وقتهم الثمين وجميع المستندات اللازمة لغرض الدراسة؛ حتى لو كان الأمر صعبا عليهم بسبب الوقت والسرية. إنني مدين بامتناني العميق لوالدي الذين حققوا حلمي بالدراسة، كما أنا ممتن لدعمهم لي ماديا ومعنويا. اتقدم بشكر خاص لإخوتي و أصدقائي و لكل من شجعني ودعمني باستمرار.

الطالبين

المُلخَص

الملخص

تشمل إدارة رأس المال العامل الإدارة الفعالة لمختلف الأصول والالتزامات قصيرة الأجل داخل الشركة، وتتمثل في الخزينة والمخزون والذمم المدينة ومكونات أخرى مماثلة. لقد ثبت أن عدم كفاية رأس المال العامل يمثل عائقاً كبيراً أمام الربحية الإجمالية لمعظم الشركات. ولمعالجة هذا الموضوع، تم جمع البيانات من الوثائق والتقارير المالية السنوية للأعوام من 2014 إلى 2022 من المؤسسة المينائية سكيكة. ومن خلال التحليل والتوزيع الطبيعي والارتباط، تم تحديد العلاقات بين الجوانب المختلفة لإدارة رأس المال العامل وإجمالي ربح المؤسسة.

توصلت الدراسة إلى أن إجمالي الربح كان مرتبطاً ارتباطاً إيجابياً بمتوسط فترة التحصيل، ولكنه مرتبط سلباً بمتوسط فترة السداد بمتوسط فترة التحويل النقدي. كما كانت العلاقة بين دوران المخزون بالأيام وإجمالي الربح غير مهمة.

تشير النتائج الأولية لهذه الدراسة إلى أن إدارة المنظمة يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية طويلة الأجل من خلال استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، وتحديدًا عن طريق تقليل مبلغ النقد الذي يتم تحويله إلى سيولة، ومن خلال استثمار الحسابات المستحقة الدفع في تمويل قصير الأجل (المعاملات) ويهدف هذا إلى زيادة ربحية الشركات.

الكلمات المفتاحية:

إدارة رأس المال العامل، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة المخزون، متوسط فترة الدفع، متوسط فترة التحويل النقدي، المؤسسة المينائية - سكيكة -

ABSTRACT

Working capital management includes the effective management of various short-term assets and liabilities within a company, namely treasury, inventory, receivables, and other similar components. Inadequate working capital has proven to be a major impediment to the overall profitability of most companies. To address this topic, data was collected from the annual financial documents and reports for the years 2014 to 2022 from Skikda Port Corporation. Through analysis, normal distribution and correlation, the relationships between different aspects of working capital management and gross profitability of the organization were determined.

The study found that gross profit was positively correlated with the average collection period, but negatively correlated with the average payment period and the average cash conversion period. The relationship between inventory turnover in days and gross profit was insignificant.

The results of this study suggest that an organization's management can gain a long-term competitive advantage by using resources more efficiently, specifically by reducing the amount of cash that is converted into liquidity, and by investing accounts payable in short-term financing (transactions) aimed at increasing corporate profitability.

Keywords : working capital management, Average collection period, Average inventory period, Average Payment Period, Cash conversion Cycle, Skikda Port Corporation

فهرس المحتويات

| الصفحة | العناوين |
|--------|--|
| | الإهداء |
| | الشكر |
| | الملخص |
| | فهرس المحتويات |
| | قائمة الجداول |
| | قائمة الأشكال |
| | قائمة الملاحق |
| أ - ج | المقدمة |
| 23-5 | الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات |
| 5 | تمهيد |
| 6 | المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة رأس المال العامل في الشركات |
| 6 | المطلب الأول: مفهوم رأس المال العامل و إدارة رأس المال العامل |
| 6 | الفرع الأول: مفهوم رأس المال العامل |
| 7 | الفرع الثاني: مفهوم ادارة رأس المال العامل |
| 7 | الفرع الثالث: مبادئ وأهمية إدارة رأس المال العامل |
| 7 | أولاً: مبادئ إدارة رأس المال العامل |
| 7 | ثانياً: أهمية إدارة رأس المال العامل |
| 8 | المطلب الثاني: أنواع ومكونات رأس المال العامل |
| 8 | أولاً: أنواع رأس المال العامل |
| 8 | ثانياً: مكونات رأس المال العامل |
| 8 | أولاً: إدارة النقدية |
| 8 | ثانياً: إدارة المخزون |
| 9 | ثالثاً: إدارة الذمم المدينة |
| 11 | المطلب الثالث: العوامل التي تحدد متطلبات رأس المال العامل |
| 11 | أولاً: العوامل الداخلية |
| 11 | ثانياً: العوامل الخارجية |
| 12 | المطلب الرابع: سياسات سير رأس المال العامل |
| 12 | أولاً: السياسة الدفاعية |
| 12 | ثانياً: السياسة العدوانية |
| 13 | ثالثاً: السياسة المحافظة |
| 14 | المبحث الثاني: المبادئ النظرية لربحية المؤسسة |
| 14 | المطلب الأول: مفهوم الربحية و العوامل المؤثرة عليها |
| 14 | أولاً: مفهوم الربحية |
| 15 | ثانياً: العوامل المؤثرة على الربحية |
| 16 | المطلب الثاني: مظاهر الربحية |
| 16 | أولاً: الهامش الاجمالي |
| 16 | ثانياً: القيمة المضافة |
| 16 | ثالثاً: نتيجة الاستغلال و خارج الاستغلال |
| 16 | رابعاً: النتيجة الصافية |
| 17 | المطلب الثالث: مؤشرات قياس الربحية |

| | |
|-------|---|
| 17 | أولاً: هامش مجمل ربح العمليات |
| 17 | ثانياً: هامش صافي الربح |
| 17 | ثالثاً: العائد على حقوق الملكية |
| 18 | رابعاً: العائد على الاصول |
| 18 | خامساً: هامش الربح التشغيلي |
| 19 | المطلب الرابع: علاقة إدارة رأس المال العامل بالربحية |
| 19 | أولاً: العلاقة بين متوسط فترة التحصيل و الربحية |
| 19 | ثانياً: العلاقة بين دوران المخزون بالأيام و الربحية |
| 20 | ثالثاً: العلاقة بين متوسط فترة السداد و الربحية |
| 20 | رابعاً: العلاقة بين دورة التحويل النقدي و الربحية |
| 21 | المبحث الثالث: الدراسات السابقة |
| 21 | المطلب الأول: الدراسات العربية |
| 21 | المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية |
| 22 | المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية |
| 22 | أولاً: أوجه التشابه |
| 22 | ثانياً: أوجه الاختلاف |
| 23 | خلاصة الفصل الأول |
| 56-25 | الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة المينائية –سكيدة- |
| 25 | تمهيد |
| 26 | المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة المينائية |
| 26 | المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة المينائية EPS |
| 26 | أولاً: لمحة تاريخية حول المؤسسة المينائية |
| 27 | ثانياً: تعريف المؤسسة المينائية |
| 27 | المطلب الثاني: اهداف ووظائف المؤسسة المينائية |
| 27 | أولاً: أهداف المؤسسة المينائية |
| 27 | ثانياً: وظائف المؤسسة المينائية |
| 28 | المطلب الثالث: تقديم المؤسسة المينائية |
| 28 | اولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية EPS |
| 30 | ثانياً: هياكل ومهام المديرية |
| 31 | المطلب الرابع: إطلالة مفصلة حول مديرية المالية و المحاسبة |
| 31 | أولاً: تقديم مصلحة المالية و المحاسبة |
| 33 | ثانياً: علاقة مديرية المالية و المحاسبة مع باقي المديرية |
| 34 | المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة المينائية |
| 34 | المطلب الأول: عرض أصول المؤسسة المينائية |
| 36 | المطلب الثاني: عرض الميزانيات المختصرة و رأس المال العامل للمؤسسة المينائية |
| 46 | المبحث الثالث: تصميم نموذج التوزيع الطبيعي و الارتباط و مناقشة النتائج |
| 46 | المطلب الأول: منهجية وطرق تحليل البيانات |
| 46 | أولاً: تعريف البرنامج الاحصائي spss |
| 46 | ثانياً: طريقة عمل البرنامج الاحصائي spss |
| 46 | المطلب الثاني: تحديد مجتمع و عينة متغيرات الدراسة |
| 46 | أولاً: مجتمع و عينة الدراسة |
| 46 | ثانياً: خطوات الدراسة |
| 47 | المطلب الثالث: تحليل ووصف متغيرات الدراسة |

| | |
|----|------------------------------------|
| 47 | أولاً: المتغير المستقل |
| 49 | ثانياً: المتغير التابع |
| 51 | ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي |
| 52 | رابعاً: اختبار مصفوفة الارتباط |
| 45 | المطلب الرابع: اختبار فرضيات البحث |
| 56 | خلاصة الفصل الثاني |
| 58 | الخاتمة |
| 61 | قائمة المراجع |
| 64 | الملاحق |

| رقم الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|------------|---|------------|
| 15 | يمثل الفرق بين الربح و الربحية | 1 |
| 34 | يمثل أصول المؤسسة المينائية للسنوات -2022 -2021 -2020 - 2019- 2018- | 2 |
| 35 | يمثل أصول المؤسسة المينائية للسنوات 2017-2016 - 2015 – 2014 - 2013 | 3 |
| 36 | يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022 | 4 |
| 36 | يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021 | 5 |
| 37 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 | 6 |
| 38 | يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 | 7 |
| 38 | يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 | 8 |
| 39 | يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017 | 9 |
| 40 | يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016 | 10 |
| 41 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015 | 11 |
| 42 | يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014 | 12 |
| 43 | يمثل رأس المال العامل للمؤسسة لسنوات الدراسة | 13 |
| 47 | يمثل الصيغة الرياضية لنسب رأس المال العامل | 14 |
| 47 | يمثل النسب و المؤشرات لرأس المال العامل لسنوات الدراسة | 15 |
| 49 | يمثل الصيغة الرياضية لنسب الربحية | 16 |
| 49 | يمثل نسب الربحية لسنوات الدراسة | 17 |
| 51 | يمثل التوزيع الطبيعي | 18 |
| 52 | يمثل مصفوفة الارتباط | 19 |

| رقم الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|------------|---|-----------|
| 6 | يمثل رأس المال العامل | 1 |
| 29 | الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية سكيكدة | 2 |
| 32 | الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة | 3 |
| 36 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022 | 4 |
| 37 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021 | 5 |
| 37 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 | 6 |
| 38 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 | 7 |
| 39 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 | 8 |
| 40 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017 | 9 |
| 41 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016 | 10 |
| 42 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015 | 11 |
| 42 | يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014 | 12 |
| 48 | يوضح التمثيل البياني نسب رأس المال العامل للمؤسسة | 13 |
| 50 | يوضح التمثيل البياني نسب الربحية للمؤسسة | 14 |

| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|------------|--|
| 1 | ميزانية ختامية لأصول المؤسسة سنة 2021-2022 |
| 2 | ميزانية ختامية لخصوم المؤسسة سنة 2021-2022 |
| 3 | جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2021-2022 |
| 4 | ميزانية ختامية لأصول المؤسسة سنة 2019-2020 |
| 5 | ميزانية ختامية لخصوم المؤسسة سنة 2019-2020 |
| 6 | جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2019-2020 |
| 7 | ميزانية ختامية لأصول المؤسسة سنة 2017-2018 |
| 8 | ميزانية ختامية لخصوم المؤسسة سنة 2017-2018 |
| 9 | جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2017-2018 |
| 10 | ميزانية ختامية لأصول المؤسسة سنة 2015-2016 |
| 11 | ميزانية ختامية لخصوم المؤسسة سنة 2015-2016 |
| 12 | جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2015-2016 |
| 13 | ميزانية ختامية لأصول المؤسسة سنة 2013-2014 |
| 14 | ميزانية ختامية لخصوم المؤسسة سنة 2013-2014 |
| 15 | جدول حساب النتائج للمؤسسة سنة 2013-2014 |

مقدمة

عامّة

تلعب المؤسسات الاقتصادية دورًا حاسمًا في دفع النشاط الاقتصادي وتحقيق الرخاء داخل الدولة. هدفهم الأساسي هو تحقيق الأهداف وتعظيمها، مما يضمن قدرتها التنافسية ونموها المستدام. ويتم تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الفعال للموارد المالية، وتحديد مصادر التمويل المناسبة، وتلبية متطلباتهم المالية لتوسيع عملياتهم. وسواء من خلال الاقتراض الخارجي أو التمويل الداخلي، حيث تواجه هذه المؤسسات مهمة صعبة تتمثل في اختيار هيكل التمويل الأكثر ملاءمة.

يهتم رأس المال العامل بقياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها في الأجل القصير، كما يوضح استراتيجيتها في تشغيل وتوظيف استثماراتها وأموال مساهميها من خلال بيان الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة للوصول لصافي رأس المال العامل. فكلما كانت الأصول المتداولة للشركة أكبر من التزاماتها المتداولة كانت قدرتها على سداد التزاماتها أكبر.

تؤثر حركة رأس المال العامل في الشركة على ربحيتها ومستوى المخاطر التي تتحملها، فزيادة الربحية تتطلب من الشركة استثمار فوائدها النقدية في أصول عالية المخاطر، مما قد يعرض الشركة لأزمات سيولة، وفي حين الإبقاء على الفوائض النقدية لمواجهة الدفعات النقدية -الالتزامات - يؤدي إلى تكبد الشركة خسائر تكلفه الفرصة البديلة، مما يؤثر على ربحيتها. لذلك، تعتبر إدارة رأس المال العامل عملية مستمرة ومرتبطة ببقاء الشركة، وذلك عبر المفاضلة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للوصول إلى التوليفة المثلى لرأس المال العامل التي تحقق العائد المطلوب بمستوى مقبول من المخاطرة، فمن الأهمية بمكان دراسة العلاقة بين رأس المال العامل و الربحية في المؤسسة المينائية لأهميتها في الاقتصاد الوطني، ويهدف هذا البحث إلى اختبار أثر رأس المال العامل على ربحية المؤسسة المينائية - سكيكدة-

اشكالية الدراسة

على ضوء هذا الطرح تم صياغة الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة رأس المال العامل في تعظيم ربحية الشركة؟ للإجابة على هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية أهمها ما يلي:

- ما مدى مساهمة رأس المال العامل في زيادة هامش مجمل الربح في المؤسسة المينائية
- ما مدى مساهمة رأس المال العامل في الرفع نسبة هامش ربح العمليات في المؤسسة المينائية
- ما مدى مساهمة رأس المال العامل تحسین هامش صافي الأرباح في المؤسسة المينائية
- ما مدى مساهمة رأس المال العامل عظیم معدل العائد على الاستثمار في المؤسسة المينائية
- ما مدى مساهمة رأس المال العامل الرفع من حق الملكية على الاستثمار في المؤسسة المينائية

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- لا توجد علاقة قوية بين رأس المال العامل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ركزت هذه الدراسة على اختبار مجموعة من الفرضيات الفرعية و هي:

✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة بين متوسط فترة التحصيل و ربحية في المؤسسة المينائية مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

✓ **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة بين متوسط فترة السداد والربحية في المؤسسة المينائية مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

✓ **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة بين متوسط دوران المخزون و الربحية في المؤسسة المينائية مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

✓ **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد علاقة بين فترة التحويل النقدي و ربحية المؤسسة المينائية مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار موضوع الدراسة الى مجموعة من الأسباب أهمها:

- مقارنة الجانب النظري بما هو موجود على المستوى التطبيقي في مؤسسة EPS.
- تناسب موضوع البحث مع مجال التخصص (إدارة مالية).
- إبراز الدور الذي يلعبه رأس المال العامل في تحقيق الربحية و من ثم تحسين مستوى أدائها المالي.

- توضيح أهمية رأس المال العامل في تعزيز السيولة لدى المؤسسة المالية استقرارها المالي ومن ثم استدامتها على المدى الطويل.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا الى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة التعرف على كيفية ادارة عناصر رأس المال العامل و مدى تأثيرها على السيولة و الربحية.
- التمييز بين سياسات رأس المال العامل و مستوياتها.
- الخروج بنتائج واقتراحات تساعد الادارة المالية في المؤسسة المينائية على ادارة مكونات رأس المال العامل الاستفادة منها في تحسين الأداء المالي و تحقيق أقصى أرباح ممكنة.
- تحليل وقياس أثر الرافعة المالية على ربحية مؤسسة الساحلي خلال فترة 2014 حتى 2022.

أهمية الدراسة

يعتبر موضوع الدراسة من الدراسات الهامة في جانبيها النظري والتطبيقي، ففي الأول تكمن أهميته في التعرف على رأس المال العامل والمزايا والعيوب التي تؤثر على ربحية المؤسسة، أما الثاني يساهم في فهم كيفية تأثير إدارة رأس المال العامل على قدرة المؤسسة وعلى تحقيق الأرباح وفهم العلاقة بين رأس المال العامل والربحية من خلال تحليلهما، وما إذا كان بالإمكان الاستفادة من رأس المال العامل في تحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات، ومن جهة أخرى إبراز أهمية الدراسة التطبيقية من خلال نمذجة تحليلية وإحصائية للمؤسسة المينائية خلال الفترة 2014-2022 .

أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية موضوع الدراسة في أهمية التوازن المالي للمؤسسة والذي يلعبه رأس المال العامل بالنسبة للشركة فيما يتعلق بالسيولة، والتوازن بين فترات التحصيل والتخزين والتسديد واستمرار نشاط الشركة وبقائها في السوق. كما يساعد رأس المال العامل في تحقيق الهدف الأساسي للشركة والمتمثل في زيادة المنافع بأقل التكاليف الممكنة، بمعنى تعظيم ربحيتها إلى أقصى حد ممكن.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية و الزمنية و الموضوعية.

- **الحدود المكانية:** اقتصر الحد المكاني لتطبيق هذه الدراسة على المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة –الجزائر-
- **الحدود الزمنية :** تم إعداد هذه الدراسة لبلورة الدراسة النظرية والتطبيقية وغطت الدراسة الميزانيات المالية خلال الفترة (2014-2022).
- **الحدود الموضوعية :** تتمحور الدراسة حول معرفة رأس المال العامل ومكوناته ، و أثره على الربحية في الشركة قيد الدراسة.

منهج الدراسة:

بغية تحليل جوانب الموضوع والاجابة على مختلف التساؤلات واختبار صحة الفرضيات والوصول إلى توصيات تم الاعتماد على منهجين في الدراسة هما:
الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال دراسة التعريفات المختلفة للرافعة المالية والربحية.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي استخدام المنهج التحليلي والاعتماد على أسلوب دراسة حالة بغرض إسقاط الجانب النظري على بيانات المؤسسة من خلال تحليل البيانات المستخرجة من القوائم المالية، وتحديد أثر واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL والبرنامج الإحصائي spss.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات والقوائم المالية الكافية من المؤسسات ذلك لتحفظهم بعدم منح القوائم المالية الخاصة بهم ولبعض السنوات (9 سنوات كحد أقصى).
- عدم توفر دراسات سابقة من قبل تتوافق مع موضوع الدراسة.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة، تم تقسيمه الى فصلين فصل نظري و فصل تطبيقي. يتكون الفصل النظري من عنصرين رئيسيين، يتعلق العنصر الأول بمفاهيم ومكونات رأس المال العامل، ويتناول العنصر الثاني مفاهيم ربحية الشركة، كما يبرز هذا الفصل علاقة رأس المال العامل بالربحية. أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية التي أجريت بالمؤسسة المينائية و التي مقرها سكيكدة و قد قسم هذا الفصل هو بدوره الى عنصرين رئيسيين، تضمن العنصر الأول التعريف بالشركة في حين خصص الفصل الثاني لتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لرأس المال العامل
والربحية

تمهيد الفصل الأول

عند تحديد هيكل رأس المال المثالي، فإن الهدف هو تقييم مدى تأثيره على عوائد المنظمة. من المعترف به على نطاق واسع بين الخبراء الماليين أنه لا يوجد هيكل رأس مال مثالي أو مناسب عالمياً لكل مؤسسة، حيث يجب على كل مؤسسة تحسين كفاءتها وقياس تأثير هيكل رأس المال بشكل فعال على الأداء المالي. ويستلزم ذلك اتخاذ خيارات استراتيجية بناءً على طبيعتها وحجمها ومتطلباتها، وترشيد استخدام الموارد لتحقيق النتائج المثلى. لتوفير منظور شامل، تم تنظيم هذا الفصل في ثلاثة أقسام متميزة على النحو المبين أدناه:

المبحث الأول: الإطار النظري لرأس المال العامل.

المبحث الثاني: المبادئ النظرية لربحية المؤسسة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لرأس المال العامل والربحية

المبحث الأول: الإطار النظري لرأس المال العامل.

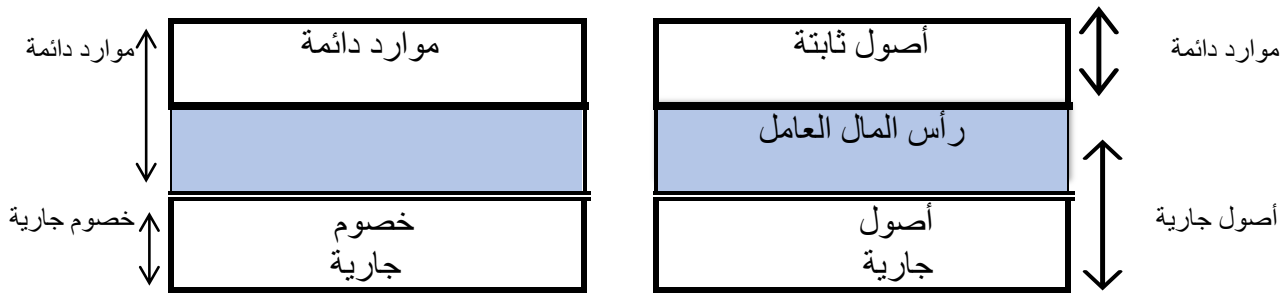
لمعرفة العلاقة الموجودة بين رأس المال العامل و تقييم الأداء المالي نتطرق إلى مجموعة من المفاهيم و التعاريف الآتية:

المطلب الأول: مفهوم رأس المال العامل و إدارة رأس المال العامل:

الفرع الأول: مفهوم رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البيئة المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير، وهو يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الثابتة أو هو ذلك الجزء من الأصول الجارية غير الممول بالخصوم الجارية، ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي¹:

الشكل 1 يمثل رأس المال العامل.



المصدر: حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، السنة الأولى ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد الصادق بن يحيى، جيجل، 2016-2015، ص.18.

كما يمثل رأس المال العامل الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وهو يستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير، ويمكن تحليله من زاويتين للميزانية:

❖ **من أعلى الميزانية:** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة.

❖ **من أسفل الميزانية:** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل.²

➤ يعرف رأس المال العامل أيضا على أنه جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الإستغلال وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة.

➤ يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة يطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر.³

يرتبط مصطلح الإحتياج في رأس المال العامل ارتباطاً وثيقاً بمفهوم رأس المال العامل، حيث يعمل كمؤشر إضافي لرأس المال. في حين أن رأس المال العامل ضروري لتقييم التوازن المالي، فإنه وحده لا يوفر صورة شاملة. ولذلك تصبح دراسة تطوره أمراً بالغ الأهمية، حيث أن زيادة رأس المال العامل من سنة إلى أخرى لا تؤدي دائماً إلى انخفاض الإحتياج منه.

¹ - حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، السنة الأولى ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد الصادق بن يحيى، جيجل، 2016-2015، ص.18.

² - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص.214.

³ - منير شاكر محمد، التحليل المالي، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2008، ص 112.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة رأس المال العامل:

ينظر إلى إدارة رأس المال العامل على أنها تلك الإدارة التي تتعامل مع القرارات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات قصيرة الأجل، وأن الهدف منها هو ضمان استمرارية العمليات التشغيلية للشركة وتوفير تدفق نقدي كافي لتغطية كل من المطلوبات قصيرة الأجل المستحقة والمصاريف التشغيلية المتوقعة¹. وتعرف أيضا على أنها استراتيجية إدارية ومحاسبية تركز على الوصول لمستويات مثلى من الأصول والالتزامات قصيرة الأجل للحفاظ على مستويات كافية من التدفقات النقدية، تمكن الشركة من الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وتغطية مصاريف العمليات اليومية². و يقصد بإدارة رأس المال العامل أيضا تلك العملية المستمرة التي تتضمن العديد من العمليات والقرارات اليومية التي تحدد ما يلي³:

- مستوى استثمار المنظمة في الموجودات المتداولة.
- نسبة الدين قصير الأجل و طويل الأجل الذي تستعمله المنظمة لتمويل موجوداتها.
- مستوى الاستثمار في كل بند من بنود موجوداتها.
- مصادر التمويل و كيفية توزيعها بين مختلف المصادر.
- تحديد مدى الإطار الزمني اللازم لاستعادة الأموال المستثمرة في أصل معين.
- من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف إدارة رأس المال العامل بأنها مجموعة من الأنشطة التي تهتم بإدارة مصادر التمويل قصيرة الأجل وادارة السيولة في المؤسسة، وتهدف الى تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

الفرع الثالث: مبادئ و أهمية إدارة رأس المال العامل:

تسعى الإدارة الفعالة في المؤسسة الى تحقيق الأهداف، ويتوقف ذلك بالدرجة الأولى على ضرورة اعتماد مبادئ واضحة لتحقيق أهداف دقيقة.

أولاً: مبادئ إدارة رأس المال العامل:

أهم مبادئ رأس المال العامل تتمثل فيما يلي⁴:

- ضرورة الإقتصاد في استعمال رأس المال العامل بكفاءة.
- المحافظة على الأصل المتداول بكل الوسائل حتى يحتفظ بقيمته طوال مدة اقتنائه، فلا تقل قيمته لعوامل إدارية أو غير إدارية.
- مراقبة الربحية لكل استثمار على حدى في كل من الأصول الجارية مع مراعاة الربحية الجارية للمؤسسة حتى تكون أعلى ما يمكن.
- كفاية الأصول الجارية للاستغلال الأصول الثابتة دون إضافة أموال جديدة للأصول المستثمرة في المؤسسة.
- توفير الأموال اللازمة لإتمام دورة التجارة المنتظمة من مصادر دائمة، أما في حالة المنتجات والمبيعات الموسمية يلجأ لمقروض قصيرة الأجل.

ثانياً: أهمية إدارة رأس المال العامل:

تتجلى أهمية إدارة رأس المال العامل فيما يلي:

- تعد إدارة رأس المال العامل جزءاً من مهام الإدارة المالية وتحظى بأهمية بالغة بالنسبة للشركة بغض النظر عن نشاطها أو حجمها، بل تعتبر إدارة رأس المال العامل من الركائز الهامة للإدارة المالية في الشركة، وتستمد أهميتها من قدرتها على تطوير الأداء بالإعتماد على كيفية إدارة واستخدام رأس المال العامل بكفاءة وفاعلية في العمليات التشغيلية اليومية وفي مساعدتها على الإستمرارية والمنافسة.
- وتعتبر عملية إدارة رأس المال العامل من وظائف الإدارة المالية، إذ إن المرحلة الأولى تنبثق من حاجة الشركة للإستثمار في الأصول المتداولة، لتأتي بعدها المرحلة الثانية والمتمثلة بتوفير الموارد المالية اللازمة؛ لكي تمارس

1 - شذى أحمد العرموطي ، أثر كفاءة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ، مذكرة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط 2017 ، ص 17

2 - مجاهد محمد دياب، أثر إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المحاسبة و التمويل، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص 17.

3 - محمد الصيرفي، إدارة المال و تحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 405.

4 - محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 494- 495.

الشركة نشاطها الذي نشأت من أجله، تمهيدا للوظيفة التي تهتم بتوزيع الموارد باختلافها بفعالية؛ لتحقيق أكبر عائد ممكن من خلال الموازنة بين السيولة والربحية.

المطلب الثاني: أنواع و مكونات رأس المال العامل:
تتجلى أنواع و مكونات رأس المال العامل كالتالي:

1- أنواع رأس المال العامل:

من خلال الفترة الزمنية يمكن تصنيف رأس المال العامل إلى ثلاث أقسام أساسية وهي:

أ- **رأس المال العامل الدائمي:** تقوم الشركة بالإحتفاظ بقدر معين من رأس المال بحد أدنى ثابت في جميع الأوقات، وهذا المستوى الدائم يتحدد بحسب طبيعة الأعمال، وال يتغير بغض النظر عن الوقت أو حجم المبيعات.¹

ب- **رأس المال العامل المؤقت:** ويعرف أيضا برأس المال العامل المتغير، يكون مقداره بحسب الطلب الموسمي وبعض الأغراض الخاصة، لذلك يقسم إلى رأس المال العامل الموسمي ورأس المال العامل الخاص لتلبية نفقات الحملات الإعلانية وإجراء البحوث الخاصة.

ت- **رأس المال العامل شبه المتغير:** وهو مقدار رأس المال العامل الذي يكون بمستوى معين في فترة زمنية ثم يبدأ بالزيادة طبقا لزيادة المبيعات.

2- مكونات رأس المال العامل:

تتمثل مكونات رأس المال العامل في ما يلي:²

✓ **إدارة النقدية:** يشكل النقد قيما رئيسا على أنشطة المنشأة ويحد من إمكانية أو عدم إمكانية تنفيذها لأهدافها، لذا فقد اهتمت الشركات بهذا العنصر وعملت على إعداد الموازنات النقدية، وذلك بهدف الوقوف على أدق وأوفى المعلومات عن العوامل التي تحكم سلوك دخوله وخروجه من وإلى المنشأة. هذا ويؤدي التخطيط النقدي الفعال إلى التعرف على مشكلات التدفق النقدي قبل وقت مناسب من حصولها حيث يكون وقت معالجتها أنسب. و الموازنة النقدية : عبارة عن توقع مبني على أسس سليمة و منطقية لكمية و مواعيد المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة خلال فترة زمنية مستقبلية معينة، و بهذا تعطي الموازنة النقدية الإدارة المالية فكرة عن مواعيد دخول النقد و مواعيد خروجه منها خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة، كما يوفر لها معلومات ليس عن كمية التمويل التي تحتاج إليها وحسب و إنما أيضا عن مصادر هذا التمويل.

✓ **إدارة المخزون:** إن إدارة المخزون لم تعد تقتصر على شراء المواد اللازمة للإنتاج، بل تتعدى ذلك لتشمل التخطيط ورسم سياسات الشراء و تحديد الحاجة بدقة و اختيار المورد و دراسة السوق و التفاوض الإيجابي، وذلك كله لضمان الكمية المطلوبة من الإنتاج بالسعر و الجودة المنافسة، و في الوقت و الملائم. و من السبل التي بواسطتها يمكن تخفيض فترة الإحتفاظ بالمخزون الترويج للمبيعات وكذلك منح الخصومات و المسموحات. فإدارة المخزون و التخطيط له يضمن تحقيق وفورات عالية نتيجة الإحتفاظ بأقل ما يمكن من المخزون، و تجنب الإستثمار غير الإقتصادي، من أهم الأساليب المطبقة في إدارة المخزون ما يلي:

أ- تحديد حجم الطلبية الاقتصادي:

يعتبر النموذج التقليدي لإدارة المخزون، وهو من أشهر النماذج المستخدمة في تحديد الكمية التي ينبغي توريدها في كل مرة للتوريد بحيث تقل التكلفة الكلية وهي تكلفة التوريد وتكلفة التخزين ولكن هذا النموذج يبني على بعض الإفتراضات الأساسية وهي أن:

- معدل الطلب السنوي ثابت و محدد.
- سعر الوحدة من المواد المطلوبة و تكلفة التخزين و التوريد لا تتغير بتغير الكمية و هي و ثابتة و محددة على مدار الفترة.
- زمن التقدم محدد و ثابت.
- لا يوجد كلفة نفاذ المخزون في نموذج حجم الطلبية الاقتصادي لأنها تفترض بأن الطلب محدد حسب ما هو مخطط له.

1 - جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 230.

2 - شذى أحمد العرموطي، مرجع سبق ذكره، ص 19-21

يتبين أن هذا النموذج مناسب للمواد الخام التي يتم استخدامها باستمرار و المواد التي تباع باستمرار، حيث لا يمكن استخدام هذا النموذج في المواد التي يكون الطلب عليها متغيراً أو غير معلوم.

ب - تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد: يعد نظام الإنتاج في الوقت المحدد من التقنيات الحديثة التي تزايد الاهتمام بها من قبل الشركات في الفترة الأخيرة، ويتمثل صلب عمل هذا النظام من خلال الشراء بالكميات و الوقت المناسبين لتلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب و بالجودة المطلوبة، وكذلك من خلال تنمية الثقة و العلاقة بين الشركة ومورديها من خلال وضع أهداف طويلة الأجل تؤدي إلى ثقة متبادلة بينهما.

و لكن من أهم العوامل الواجب مراعاتها لدى تطبيق هذا النظام هو مخاطر نفاذ المخزون، حيث أن نظام الإنتاج في الوقت المحدد لا يقبل وجود المخزون بكافة أشكاله، أو أنه يسعى بالوصول إلى حد الصفر في المخزون، وهذا بحد ذاته يعد مغامرة كبيرة لدى المصانع التي اعتادت على الاحتفاظ بالمخزون كوسيلة دعم في الأوقات الصعبة.

✓ إدارة الذمم المدينة:

يمكن تلخيص إدارة الذمم المدينة في نقطتين:

1- منح الائتمان.

2- تحصيل قسمة الائتمان.

فالإدارة الجيدة تستطيع عن طريق سياستها الائتمانية زيادة مبيعاتها وبالتالي زيادة الأرباح، بالإضافة إلى تحصيل ديونها بأقل كلفة ممكنة، وذلك بإتباع سياسة تحصيل ناجحة. ومن الأدوات المستخدمة في الحكم على كفاءة الشركة في عملية إدارة ذممها المدينة هي متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة، فطول فترة تحصيل الذمم المدينة تكشف عن عيوب إدارة الشركة إما في عملية منح الائتمان من حيث التسهيلات في اختيار العملاء وإعطائهم التسهيلات الائتمانية، أو في عملية التحصيل، أو في كليهما معا.

وتتمحور العناصر الائتمانية فيما يلي:

- **معايير منح الائتمان:** تتمثل في المعايير التي تضعها الشركة لقبول منح الائتمان لزملائها، هل هي معايير متساهلة أم متشددة.

- **شروط الائتمان:** تشمل شروط البيع، فترة الائتمان و الخصومات التي تمنحها لزملائها في حال التسديد المبكر.

- **مجهود التحصيل:** وتشمل الوقت و التكلفة التي تصرف لمتابعة تحصيل قيمة الائتمانات الممنوحة إلى العملاء في أوقاتها المحددة.

مفهوم الدورة التشغيلية

تعرف الدورة التشغيلية بأنها الفترة الزمنية اللازمة لشراء المواد الخام وتحويلها وبيعها، ويعبر عنها بالصيغة التالية :

الدورة التشغيلية فترة تحويل البضاعة + فترة تحصيل الحسابات المدينة

✓ **فترة تحويل البضاعة:** هي الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج البضاعة وبيعها، ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية :¹

فترة تحويل البضاعة = (رصيد البضاعة - تكلفة المبيعات) × 365

✓ **فترة تحصيل الحسابات المدينة :** هي الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل الديون ويعبر عنها بالصيغة التالية :

فترة تحصيل الديون = رصيد الحسابات المدينة / المبيعات الأجلة × 365

¹ - الشوارورة فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2013.

✓ فترة ائتمان الموردين : هي الفترة الزمنية بين شراء المواد الخام و دفع قيمتها للموردين و يعبر عنها بالصيغة التالية :

$$\text{فترة ائتمان الموردين} = (\text{الدائون} / \text{المشتریات}) \times 365$$

✓ دورة التحويل النقدي:

تعتبر دورة التحويل النقدي مقياساً شائعاً لإدارة رأس المال العامل حيث تقيس عدد الايام ما بين شراء المواد الخام حتى تحصل الشركة على الاموال من خلال بيع منتجاتها. كلما زادت الفترة زاد الاستثمار في رأس المال العامل، ومن الممكن أن يؤدي طول فترة التحويل النقدي الى زيادة الربحية لان ذلك يؤدي الى زيادة المبيعات، كما يؤدي الى انخفاض الربحية ذلك ان الاستثمار في رأس المال العامل يفوق منافعه. يتمثل طول دورة التحول الى نقد بالفرق بين الدورة التشغيلية وطول الفترة التي تلزم لتسديد ثمن البضاعة المشتراة للموردين أو ما يعرف عادة بمتوسط فترة تسديد الذمم الدائنة ويعبر عنها بالصيغة التالية:¹

$$\text{دورة التحويل النقدي} = (\text{فترة تحويل البضاعة} + \text{فترة تحصيل الحسابات المدينة}) - \text{دورة ائتمان الموردين}$$

¹ - الزبيدي حمزة محمود، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2008.

المطلب الثالث: العوامل التي تحدد متطلبات رأس المال العامل:

يتم تحديد إجمالي متطلبات رأس المال العامل للشركة من خلال مجموعة متنوعة من العوامل، ص تؤثر هذه العوامل على المؤسسات المختلفة بشكل مختلف، ا من وقت كما أنها تختلف أي آخر. بشكل عام، يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر على قرارات رأس المال العامل للشركة كمجموعتين، مثل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية . يشمل العامل الداخلي طبيعة العمل، وحجم العمل، وسياسة منتجات الشركة، وسياسة الانتماء، ونمو الأعمال التجارية وتوسعها. كما تشمل العوامل الخارجية تقلبات الأعمال والتغيرات في التكنولوجيا، ومرافق البنية التحتية، وسياسة الاستيراد، والسياسة الضريبية. تتم مناقشة هذه العوامل بإيجاز في الأسطر التالية:

أ- العوامل الداخلية: هذه هي العوامل التي ستأخذها الشركات في الاعتبار أثناء تحديد المستوى الأمثل لرأس المال العامل المطلوب من خلال النظر إلى العوامل المتأصلة المتعلقة بالعمل ويتم تقديمها على النحو التالي:

طبيعة وحجم العمل: تتأثر متطلبات رأس المال العامل للشركة بشكل أساسي بطبيعة الأعمال وحجمها. يمكن قياس الحجم من حيث حجم العمليات، اذ ستحتاج الشركة ذات نطاق العمليات الأكبر إلى رأس مال عامل أكثر من شركة صغيرة. وبالمثل، تؤثر طبيعة العمل على قرارات رأس المال العامل. فالشركات التجارية والمالية لديها استثمارات أقل في الأصول الثابتة، ولكنها تتطلب مبلغاً كبيراً من المال لاستثمارها في رأس المال العامل.

سياسة إنتاج الشركة: تعتبر سياسة إنتاج الشركة (دورة التصنيع) عاملاً مهماً لتحديد متطلبات رأس المال العامل للشركة، إذ تبدأ دورة الإنتاج بشراء واستخدام المواد الخام وتنتهي بإنتاج السلع التامة الصنع. من ناحية أخرى، فإن سياسة الإنتاج هي سياسة إنتاج موحدة و سياسة إنتاج موسمية، كما أنها تؤثر على قرارات رأس المال العامل. إذا حافظت الشركة على سياسة إنتاج مستمرة أو موحدة، فهناك حاجة إلى رأس مال عامل منتظم. أما إذا كانت سياسة الإنتاج للشركة تعتمد على الموقف أو الظروف مثل الموسم، فإن متطلبات رأس المال العامل سوف تعتمد على الشروط التي وضعتها الشركة وتغير الطلب.

سياسة انتماء الشركة: تؤثر السياسة الائتمانية للشركة على السياسة الائتمانية لرأس المال. إذا حافظت الشركة على سياسة إنتاج مستمرة أو موحدة، فهناك حاجة إلى رأس مال عامل منتظم. أما إذا كانت سياسة الإنتاج للشركة تعتمد على الموقف أو الظروف مثل الموسم فإن متطلبات رأس المال العامل سوف تعتمد على الشروط التي وضعتها الشركة وتغير الطلب.

نمو وتوسع الأعمال التجارية: تميل متطلبات رأس المال العامل لشركة تجارية إلى الزيادة في المراسلات مع نمو حجم المبيعات والأصول الثابتة. قد تحتاج شركة متنامية إلى أموال للاستثمار في الأصول الثابتة من أجل الحفاظ على نمو إنتاجها ومبيعاتها، مما سيؤدي هذا بدوره إلى زيادة الاستثمار في الأصول المتداولة لدعم زيادة حجم العمليات. وبالتالي، تحتاج الشركة المتنامية إلى أموال إضافية بشكل مستمر.

ب - العوامل الخارجية:

يمكن أن تتأثر متطلبات رأس المال العامل للشركة في وقت ما، بعامل خارجي لن يتم التحكم فيه من خلال الإدارة الداخلية للأعمال وعملية الإدارة وتتم مناقشتها على النحو التالي:

تقلبات الأعمال: تواجه معظم الشركات تقلبات في الطلب على منتجاتها وخدماتها، حيث تؤثر هذه الاختلافات في الأعمال على متطلبات رأس المال العامل. عندما يكون هناك تراجع تصاعدي في الإقتصاد، سترداد المبيعات، في المقابل، سيزداد أيضا استثمار الشركة في المخزونات و الديون الدفترية. في ظل فترة الإزدهار، قد تقوم بعض الشركات باستثمار إضافي في الأصول الثابتة لزيادة قدرتها الإنتاجية، مما سيتطلب عمل الشركة هذا أموالاً إضافية. من ناحية أخرى، عندما يكون هناك انخفاض في الإقتصاد، ستنخفض المبيعات وبالتالي تحاول الشركة تقليل قروضها قصيرة الأجل. وبالمثل، قد تؤثر التقلبات الموسمية أيضا على متطلبات رأس المال العامل للشركة.

التغيرات في التكنولوجيا: يمكن أن يكون للتغيرات والتطورات التكنولوجية في مجال الإنتاج آثار فورية على الحاجة إلى رأس المال العامل. إذا كانت الشركة ترغب في تثبيت آلة جديدة بدلا من النظام القديم، يمكن للنظام الجديد استخدام مواد خام أقل تكلفة، وقد يتم تقليل احتياجات المخزون هناك بسبب احتياجات رأس المال العامل.

السياسة الضريبية: السياسة الضريبية يتم تحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعها من خلال اللوائح الضريبية السائدة وغالباً ما يتعين دفع الضرائب مقدماً. وبالتالي، ستؤثر السياسات الضريبية للحكومة على قرارات رأس المال العامل. إذا اتبعت الحكومة سياسة الضرائب التنافسية، التي تفرض أعباء ضريبية ثقيلة على الشركات التجارية، فإنها تترك القليل جداً من الأرباح لأغراض التوزيع والاحتفاظ. وبالتالي، يتعين على الشركة اقتراض أموال إضافية لتلبية احتياجات رأس المال العامل المتزايدة. عندما تكون هناك سياسة ضريبية متحررة، يتم تقليل الضغط على متطلبات

رأس المال العامل. بشكل عام، إذا زادت الالتزامات الضريبية، فسيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى رأس مال العامل والعكس صحيح. باختصار، يجب على المدير المالي للشركة أن يأخذ في الاعتبار المحددات المذكورة أعلاه مع تحديد المستوى الأمثل لرأس المال العامل المطلوب وتوقيت الأنشطة اليومية للعمليات التجارية.

المطلب الرابع: سياسات سير رأس المال العامل:¹

يمكن وصف سياسة رأس المال العامل بشكل أفضل على أنها استراتيجية وتوفر الدليل الإرشادي لتسيير الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بطريقة تقلل من مخاطر التخلف عن السداد.

تركز سياسة رأس المال العامل بشكل أساسي على سيولة الأصول المتداولة للوفاء بالالتزامات المتداولة فالسيولة مهمة للغاية، لأنه إذا كان مستوى السيولة مرتفعاً جداً، فإن الشركة لديها الكثير من الموارد المعطلة وعليها أن تتحمل تكلفة هذه الموارد الخاملة. ذلك، إذا كانت السيولة منخفضة للغاية، فستواجه نقصاً في الموارد للوفاء بالتزاماتها المالية الحالية. كما أن الأصول المتداولة هي عنصر أساسي في رأس المال العامل ويعتمد WCP أيضاً على مستوى الأصول المتداولة مقابل مستوى الخصوم المتداولة على هذه القاعدة، تصنف الأدبيات المالية سياسة رأس المال العامل إلى ثلاث فئات هي سياسة رأس المال العامل الدفاعية أو التحوطية، وسياسة رأس المال العامل العدوانية والمحافظة ومناقشتها على النحو التالي:

1- السياسة الدفاعية: تتبع الشركة سياسة دفاعية باستخدام الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية لتمويل أصولها الثابتة وجزء كبير من الأصول المتداولة. بموجب هذه المقاربة يمكن للمدير التجاري اعتماد خطة مالية تتناسب مع العمر المتوقع للأصول مع العمر المتوقع لمصادر الأموال التي يتم جمعها لتمويل الأصول كما يمكن تمويل المخزون المتوقع بيعه في غضون 30 يوماً بقرض مصرفي لمدة 30 يوماً؛ فالألة التي يتوقع أن تستمر لمدة 5 سنوات يمكن تمويلها بقرض مدته 5 سنوات؛ يمكن تمويل مبنى مدته 20 عاماً بسند رهن عقاري لمدة 20 عاماً؛ وهكذا دواليك تقلل السياسة الدفاعية من المخاطر عن طريق تقليل الخصوم المتداولة، ولكنها تؤثر أيضاً على الربحية، لأن الدين طويل الأجل يوفر معدل فائدة مرتفعاً مما يزيد من تكلفة التمويل هذا يعني أن الشركة ليست على استعداد للمخاطرة، وتشعر أنه من المناسب الاحتفاظ بالسيولة أو بالقرب من الأرصدة النقدية ومخزونات أعلى وشروط ائتمانية.

تفضل معظم الشركات التي تعمل في بيئة غير مؤكدة تبني مثل هذه السياسة لأنها غير متأكدة من الأسعار المستقبلية والطلب ومعدل الفائدة قصيرة الأجل. في مثل هذه الحالة، من الأفضل أن يكون لديك مستوى مرتفع من الأصول المتداولة، مما يعني الاحتفاظ بمستوى أعلى من المخزون لمواجهة الارتقاع المفاجئ في الطلب وتجنب مخاطر التوقف في الإنتاج. تعطي هاته المقاربة دورة تحويل نقدي أطول للشركة، كما أنه يوفر درعاً ضد الضائقة المالية الناتجة عن نقص الأموال للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، ولكن كما ناقش الباحث سابقاً، فإن الديون طويلة الأجل لها معدل فائدة مرتفع مما سيزيد من تكلفة التمويل وبالمثل فإن الأموال المقيدة في الأعمال التجارية بسبب السياسة الائتمانية السخية للشركة ولها أيضاً تكاليف الفرصة البديلة. وبالتالي قد تقلل هذه السياسة الربحية وقد تتجاوز تكلفة اتباع هذه السياسة فوائد السياسة.

2- السياسة العدوانية: يمكن للشركات اتباع سياسة صارمة من خلال تمويل أصولها الحالية بديون قصيرة الأجل لأنها تعطي معدل فائدة منخفضاً. ومع ذلك، فإن المخاطر المرتبطة بالديون قصيرة الأجل أعلى من الديون طويلة الأجل. أشار إلى أنه في السياسة العدوانية، يجب تمويل المتطلبات التقديرية الكاملة للأصول المتداولة من مصادر قصيرة الأجل، وحتى جزء من تمويل الأصول الثابتة يتم تمويله من مصادر قصيرة الأجل. هذا النهج يجعل مزيج التمويل أكثر خطورة وأقل تكلفة وأكثر ربحية علاوة على ذلك، فإن قلة من مديري التمويل يتحملون المزيد من المخاطر من خلال تمويل الأصول طويلة الأجل بديون قصيرة الأجل، وهذا النهج يدفع رأس المال العامل إلى الجانب السلبي.

يحاول المديرون تعزيز الربحية من خلال دفع سعر فائدة أقل، ولكن يمكن إثبات أن هذا النهج ينطوي على مخاطرة كبيرة إذا تذبذب معدل الفائدة على المدى القصير، أو كان التدفق النقدي غير كافٍ للوفاء بالالتزامات المتداولة لذلك، يتم تبني مثل هذه السياسة من قبل الشركة التي تعمل في اقتصاد مستقر متأكد تماماً من التدفقات النقدية المستقبلية. كما تقدم الشركة التي لديها سياسة رأس مال عامل قوية فترة انتماء قصيرة للعلاء، ولديها الحد الأدنى من المخزون ولديها مبلغ صغير من النقد في متناول اليد تزيد هذه السياسة من مخاطر التخلف عن السداد، لأن الشركة قد تواجه

¹ - محمد صالح سالم، نور الإسلام سلامة، أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مالية مؤسسة، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2022 ص 15- 17

نقضا في الموارد للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، ولكنها تعطي أيضاً عائداً مرتفعاً حيث يرتبط العائد المرتفع بالمخاطر العالية.

3- السياسة المحافظة: لا تريد بعض الشركات أن تكون عدوانية من خلال خفض مستوى الأصول المتداولة مقارنة بالخصوم المتداولة، ولا تريد أن تكون دفاعية عن طريق زيادة مستوى الأصول المتداولة مقارنة بالمطلوبات المتداولة. لذلك، من أجل تحقيق التوازن بين المخاطر والعودة، تتبع هذه الشركات النهج المحافظ إنه أيضاً مزيج من WCP الدفاعي و WCP العدواني. في هذا النهج سيتم تمويل الأصول التي تظهر في الميزانية العمومية لفترة قصيرة من خلال الاقتراض قصير الأجل، وتستخدم الديون طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة الدائمة. وبالتالي، فإن أتباع هذا النهج يجد المستوى المعتدل لرأس المال العامل مع وجود مخاطر وعوائد معتدلة. يطلق عليه مفهوم الربح المنخفض والمخاطر المنخفضة. علاوة على ذلك، لا تقلل هذه السياسة من مخاطر التخلف عن السداد فحسب، بل إنها تقلل أيضاً من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار الإضافي في الأصول المتداولة.

من ناحية أخرى، بصرف النظر عن النقاط المذكورة أعلاه، يعتمد مستوى رأس المال العامل أيضاً على مستوى البيع، لأن المبيعات هي مصدر الإيرادات لكل شركة. وبالتالي يمكن أن تؤثر المبيعات على رأس المال العامل بثلاث طرق ممكنة:

- مع زيادة المبيعات، يرتفع مستوى رأس المال العامل بطريقة غير مناسبة أي أن رأس المال العامل قد يرتفع بمعدل يزيد عن معدل الزيادة في البيع.
 - مع زيادة المبيعات، يزداد رأس المال العامل بمعدل أبطأ.
 - مع زيادة المبيعات سيزداد رأس المال العامل بنفس النسبة، لذا يظل طول دورة التحويل النقدي كما هو .
- يمكن للشركة ذات البيع المستقر أو البيع المتزايد أن تبني سياسة صارمة، لأنها تثق في تدفقاتها النقدية المستقبلية وهي واثقة من سداد التزاماتها قصيرة الأجل عند الاستحقاق من ناحية أخرى، لا يمكن لشركة ذات بيع غير مستقر أو مع تذبذب في البيع، أن تفكر في تبني سياسة صارمة، لأنها غير متأكدة من تدفقاتها النقدية المستقبلية. في مثل هذه الحالة، فإن تبني سياسة عدوانية يشبه الانتحار. وبالتالي قد يكون البحث عن طريقة أخرى هو الخيار الأفضل.

المبحث الثاني : المبادئ النظرية لربحية المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة عليها

يعد تحقيق الربحية على رأس قائمة الأهداف التي تسعى المؤسسات لتحقيقها من أجل ضمان الإستمرارية و البقاء، وهي أهم عنصر يهتم به المستثمرون و أهم مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسات، لذلك سنتطرق في هذا المبحث لتوضيح مفهوم الربحية و العوامل المؤثرة عليها و كذلك مؤشرات قياس الربحية و أخيرا تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية المؤسسة.

أولا : مفهوم الربحية

توجد العديد من التعاريف الخاصة بالربحية ومن أبرزها :

تعريف ازرا سولمان (EZRA SOLOMON): الربحية هي مفهوم تشغيلي ، بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها أكبر من العناصر المستخدمة¹.

تعريف بيير كونس (PIERRE CONSE): الربحية لها مفهوم واسع ولها مجالات عديدة و إن قياسها يعتبر مسألة دقيقة وهذا القياس لا يكون ذا دلالة إلى إذ نسب إلى فترة مرجعية معينة².

كما عرفت الربحية أيضا ب:

التعريف الأول: بأن قيمة الشركة تعتمد على قوتها الإرادية المتمثلة في قدرتها على تحقيق الأرباح من مبيعاتها (هامش الربح الصافي) وكذلك قدرتها في استثمار أصولها لزيادة المبيعات (دوران الأصل)، وكلما استطاعت الشركة تخفيض تكاليفها، سواء كانت تكلفة المبيعات أو المصاريف الإدارية و العمومية، فإنها ستساهم في زيادة ربحيتها³.

التعريف الثاني: عرفت من وجهة نظر الإدارة المالية: على أنها ما تحققه المنشأة من عوائد أو ما تتوقع أن تحققه في نهاية كل فترة مالية بعد طرح التكاليف والمصاريف من الإيرادات⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج بأن الربحية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الفوائض المالية من نشاطاتها أو هي تعبير عن العلاقة بين النتائج المتحصل عليها والوسائل المستخدمة لتحقيقها في ظرف زمني معين، فهي بمثابة معيار للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال الأمتل للوسائل. وتتمثل الصيغة العامة للربحية في المعادلة التالية⁵:

$$\text{الربحية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{الوسائل المستخدمة}} \times 100$$

لابدّ من الإشارة هنا إلى أن هناك فرق بين مفهوم الربح وبين مفهوم الربحية ، فالربح هو صافي الدخل الذي يظهره جدول حسابات النتائج ، الذي يمثل الفرق بين إيرادات المؤسسة وبين مصاريفها. أما بالنسبة للربحية فهي تشير إلى الربح منسوباً إلى بعض العناصر أو المكونات من الميزانية العمومية أو جدول حسابات النتائج . ويمكن تلخيص أهم الفروقات في الجدول التالي :

¹ سيد الهواري، الاستثمار و التمويل ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1982 ص 14 .
² عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد ، أثر استراتيجية البحث و التطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 04 ديسمبر 2013 ص 34.
³ حسن محمد حسين سمحان، أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الاردنية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر، جامعة اليرزقان – الأردن – جوان، 2015، ص 146.
⁴ عمار رفعت أمحد قطب، طريقة التمويل و أثرها على الربحية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد10، معهد الإدارة ، الرصافة ، ص72.
⁵ خالص صافي صالح ، الربحية ، مفاهيمها و صيغ التعبير عنها ،مجلة العلوم التجارية ، المعهد الوطني للتجارة العدد 1 – الجزائر 2002 ص 27.

جدول رقم (1): يمثل الفرق بين الربح و الربحية

| معيار المقارنة | الربح | الربحية |
|--------------------|--|---|
| المدلول | يعبر عن المحصلة النهائية للجهود المبذولة في مختلف العمليات (شراء، إنتاج، بيع، تحصيل) والتي يمكن للمؤسسة أن تقوم بها. | تعبر عن العائد على الأموال المستثمرة و الذي يمثل حاصل مقارنة الربح للنتائج المحققة أو الفوائض المحققة من الإيرادات عن تغطية المصروفات بالأموال المستثمرة. |
| ماذا يقيس ؟ | يقيس الفرق بين الإيرادات والتكاليف | يقيس الفرق بين مردودية راس المال وتكلفه التي تساوي سعر الفائدة الحقيقي . |
| الإعتماد عليه | قد لا يعتبر الربح مؤشرا للنجاح بالنسبة للمؤسسة حتى لو كان كبير إذا كانت الأموال المستثمرة لتحقيق هذا الربح كبيرة. | في الحقيقة فإن زيادة الربحية تعني بالضرورة زيادة الربح، أو تخفيض في التكاليف. |
| التحكم في التكاليف | تبنى على زيادة المبيعات (رقم الاعمال). | تبنى أساسا على التحكم فيها بالضغط عليها و ترشيد استخدام الوسائل المتاحة. |

المصدر: بوجملين أميرة وسويبي حنان، أثر تركيبية الهيكل المالي على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر اكايمي، غير منشورة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج ، الجزائر، 2019، ص27.

ثانيا : العوامل المؤثرة على الربحية

تتأثر ربحية المؤسسة بعدد من العوامل التي قد تؤدي إلى زيادتها أو نقصانها، ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل فيما يلي¹:

أن مقدار الربح مرتبط بشكل أساسي بمقدار النتائج و الإيرادات التي حققتها المؤسسة من المبيعات و النشاطات التجارية الأخرى التي تمارسها ، فزيادة المبيعات يمكن أن تزيد من الربح إذا ثبتت قيمة التكاليف أو نقصت، وكذلك المصاريف المختلفة تؤثر عليه .

كما أن لكل من مقدار السيولة النقدية المتوفرة و رأس المال العامل و الثابت تأثير على زيادة الأرباح و نقصانها ، حيث أن السيولة تخلق فرص استثمارات أخرى كما تمكن من الحصول على خصومات نقدية و كمية مما تادي إلى زيادة الربح أما ب النسبة لرأس المال الثابت فيمكن أن يزيد الإنتاج و يحسن نوعيته ، فيحين أن رأس المال العامل قد يؤدي دور سلبي في حالة عدم توظيفه بشكل جيد ؛

¹محمود بركان، سياسة تخفيض العملة و أثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية المستوردة، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2017 ، ص15.

تغيرات الأسعار، فقيمة المبيعات ترتبط دوماً بأسعارها فعند ارتفاع أسعار منتجات المؤسسة فهذا يؤدي إلى تحصيل أرباح أكثر من الحالة التي تكون فيها أسعار المنتجات اقل، ولا بد من تحسين نوعية المنتجات و تقديم شروط مناسبة للعملاء تساعد على المنافسة من أجل إمكانية طرح المنتجات بأسعار أكبر؛

معدل الضريبة المفروضة على الأرباح يؤثر أيضاً على الربحية بحيث أن ارتفاعها يؤدي إلى اقتطاع أرباح أكبر منها بالتالي ستؤدي إلى انخفاض صافي الربح المتبقي القابل للتوزيع، كذلك تآثر القوانين و التشريعات و الظروف الاقتصادية و السياسية بشكل كبير على الربحية.

حجم الأصول و مقدار استغلالها كذلك يؤثر على نسبة الأرباح فكلما زاد حجم الأصول غير المستغلة قلت الأرباح، بحيث يرتبط معدل دوران الأصول بحجمها.

المطلب الثاني: مظاهر الربحية

من خلال جدول النتائج يمكن استخلاص عدة مظاهر للربحية و هي كالتالي¹:

1- الهامش الإجمالي (التجاري):

يخص المؤسسات التي تقوم بالنشاطات التجارية، حيث يتمثل نشاطها في شراء وبيع البضاعة دون إجراء تحويلات عليها، في هذه الحالة إيرادات المؤسسة تتمثل في مبيعاتها و اعباؤها تتمثل في تكلفة شراء البضائع، و الهامش يساوي الفرق بين البضاعة المباعة و البضاعة المشتراة، فإذا كانت المؤسسة تجارية يعتبر الهامش التجاري المحدد الأساسي لنتيجة المؤسسة، أما إذا كانت المؤسسة لا تركز على النشاط التجاري فحسب فإنه من الضروري فصل الهامش الناتج عن النشاط التجاري من الهامش الناتج عن النشاط التحويلي، و من الضروري كذلك فصل تكلفة البضاعة عن باقي الأعباء، خاصة إذا كانت تلك الأعباء ثابتة.

2- القيمة المضافة:

القيمة المضافة تمثل الثروة الحقيقية التي اضافتها المؤسسة، حيث تعكس الفعالية التي تم بها دمج كل عناصر الإنتاج من رأس مال و يد عاملة و غيرها، فهي تشكل أفضل معيار و أداة لقياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة و حجمها و نموها و تكامل هياكلها الإنتاجية، و هي الفرق بين إنتاج المؤسسة و استخداماتها الوسيطة من السلع و الخدمات التي تحصلت عليها من الغير، و هي بمثابة مقياس نقدي لما اضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة لأن الاعتماد فقط على حجم الأصول و حجم العمالة و رقم الأعمال قد يكون مضللاً و غير كافي، و الحصول على قيمة مضافة كبيرة يعني الحصول على إنتاج كبير من استخدامات وسيطة قليلة، مما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج، و تتوزع القيمة المضافة إلى مجموعة عوائد تتمثل في:

- عوائد اليد العاملة و هي الأجور.
- عوائد الدولة و تتمثل في الضرائب و الرسوم.
- عوائد المقرضين في شكل أعباء مالية
- عوائد المساهمين في شكل أرباح موزعة.
- عوائد المؤسسة في شكل أرباح غير موزعة و إهلاكات و مؤونات.

3- نتيجة الاستغلال و النتيجة خارج الاستغلال:

تكمن أهمية نتيجة الاستغلال في كونها مقياس للفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، مما يمكن المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها مع الأطراف الأخرى، و تعمل على تصحيح سياسة الاستثمارات و الإهلاكات و تقديرات المخاطر المترتبة عن الاستغلال و يقيس النجاح داخل المؤسسة على الجانبين التجاري و الصناعي بعيداً عن السياسة المالية و الضريبية.

4- النتيجة الصافية:

تمثل النتيجة الإجمالية للاستغلال و خارج الاستغلال مطروح منها الضريبة على الأرباح، و تبين النتيجة الصافية مدى حسن المزج بين عناصر الإنتاج و حسن التسيير المالي في المؤسسة إن تحقيق الربح هو الوسيلة لضمان استمرارية المؤسسة، فالهدف من نشاط المؤسسة هو تعظيم قيم أسهمها ن فحتى تحافظ المؤسسة على القيم السوقية المرتفعة لاسمها في السوق المالي يجب أن يكون الربح الصافي الموزع بعد الخصم الضريبي مشجعاً يستهوي المساهمين و يضمن للمؤسسة موارد طويلة الأجل في شكل أموال خاصة عند طرح أسهم جديدة.

¹ بوزيدي زهرة و شكيرو صبرينة، أثر التدويل على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020، ص42-43.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الربحية

لمؤشرات الربحية دور كبير في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في الأصول المختلفة، و هي عبارة عن نسب مستخدمة لتقييم الكفاءة التشغيلية للشركة من أهمها:

أولاً: هامش مجمل ربح العمليات Gross Profit Margin

هو عبارة عن الفرق بين سعر بيع السلعة و تكلفة إنتاجها أو شرائها، وأهم ما تشير إليه هذه النسبة كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات و مدى قدرتها على ضبطها و السيطرة عليها، و يعطى ب العلاقة التالية¹:

$$\text{هامش مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات السنوية}} \times 100$$

حيث أن: مجمل الربح = صافي المبيعات – تكلفة المبيعات

ثانياً: هامش صافي الربح Net Profit margin

تعبر هذه النسبة عن مقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد و الضرائب عن كل وحدة نقدية من المبيعات الصافية، و أعلى نسبة تشير إلى أن المؤسسة هي الأكثر ربحية و ميطرة على التكاليف مقارنة ب المؤسسات المنافسة لها ، و تعطى بالعلاقة التالية²:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

ثالثاً: العائد على حقوق الملكية Return On Equity

يعتبر مؤشر لقياس الأرباح المحاسبية الناتجة عن كل وحدة من رأس المال، حيث تعتبر مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد الحالي المتحقق على إستثمارات المساهمين للمؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب على حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم الممتازة + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة) و تستخرج كما يلي¹:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الصافي الربح بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي حقوق المساهمين}} \times 100$$

¹ _C.Paramasivan, T.Subramanian, Financial Management, new age international publishers, P22.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط1، بدون دار نشر، فلسطين، 2008، ص42.
¹ محمود عزت اللحام و آخرون، الغدارة المالية المعاصرة، ط2، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2016، ص221.

رابعاً : العائد على الأصول Return on assets

يبين هذا المؤشر مدا قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال إدارة استخدام أصولها بشكل جيد و فعال ، و أيضا يقيس مدى كفاءة الإدارة في إستثمار الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من مختلف مصادر التمويل ، ويتم حسابه بقسمة صافي الأرباح بعد الفوائد و الضرائب على إجمالي الأصول وفق العلاقة التالية²:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{إجمالي الاصول}} \times 100$$

خامساً: هامش الربح التشغيلي (قبل الفوائد و الضرائب)

تستخدم هذه النسبة كمقياس لكفاءة التشغيل لأن الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد و الضرائب أو الإيرادات و المصروفات الأخرى ، و بالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر المصروفات من أجل معرفة اتجاهات المصروفات و من ثم تحديد الخلل و معالجته و يعد هذا الاجراء ضروري كأحد إجراءات الرقابة و تقويم الأداء، و يحسب عن طريق العلاقة التالية³:

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

² بوجملين أميرة وسويسي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 220 .

المطلب الرابع: علاقة رأس المال العامل بالربحية

ترجع أهمية رأس المال العامل إلى أن الأصول المتداولة تشكل غالبية الأصول الإجمالية لبعض الشركات ، وأن ثروة المساهمين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوليد النقدية أكثر من أرباح المحاسبية حيث يعد الفشل في إدارة رأس المال العامل سبباً رئيسياً لافلاس الشركات . و الربحية هي خلق قيمة للمساهمين تتحقق من خلال الإدارة الفعالة لرأس المال العامل ، وهي جزء لا يتجزأ من استراتيجية الشركة الشاملة، فتحقيق الشركة لخسائر متراكمة يمكن أن تؤثر على استمراريتها .

إن العلاقة بين المخاطر و الربحية هي علاقة تبادلية ، فتميل القرارات التي تؤدي إلى زيادة الربحية إلى زيادة المخاطر ، على العكس فإن القرارات التي تركز على الحد من المخاطر تميل إلى تقليل الربحية المحتملة . فقد يؤدي تمديد فترة الائتمان المقدمة للعملاء إلى مبيعات إضافية ، مع ذلك فإن سيولة الشركة ستتناقص بسبب طول فترة التحصيل من العملاء ، مما قد يؤدي إلى الحاجة إلى تمويل إضافي قد تتجاوز تكلفة المبيعات الإضافية ، مما يخفض من الأرباح خاصة إذا كانت هناك زيادة أيضاً في الديون المعدومة . لذلك يجب إدارة رأس المال العامل بكفاءة من خلال المراقبة المستمرة لمكونات رأس المال العامل حي تنعكس القرارات المتعلقة بحجم الاستثمار في الذمم المدينة و المخزون و حجم الائتمان المقبول من الموردون على ربحية الشركة.¹

العلاقة بين متوسط فترة التحصيل و الربحية²

- يشير متوسط فترة التحصيل إلى متوسط طول الوقت المطلوب لتحويل مستحقات الشركة إلى سيولة بعد البيع، يتم حسابه بقسمة حسابات القبض على متوسط مبيعات الائتمان في اليوم. وتقيس هذه النسبة طول الوقت الذي تستغرقه تحويل متوسط المبيعات إلى سيولة ، ويحدد هذا القياس العلاقة بين الذمم المدينة و بين التدفقات النقدية. يتطلب متوسط فترة التحصيل الأطول استثماراً في حسابات القبض ، يوضح Mekonnen (2016) أن هناك علاقة بين سلبية ذات دلالة إحصائية بين الربحية و متوسط فترة التحصيل، إذ تشير هذه النتيجة إلى أنه يمكن لشركات تحسين ربحيتها عن طريق تقليل عدد الحسابات اليومية المستحقة القبض. كما يمكن تفسير ذلك على أنه كلما قل الوقت الذي يستغرقه العملاء لدفع فواتيرهم كلما توفر المزيد من السيولة لتجديد المخزون ، وبالتالي زادت المبيعات المحققة مما يؤدي إلى ربحية عالية لشركة .
- وتشير دراسة DeLoof (2003) ، إلى أنه يمكن للمديرين زيادة ربحية الشركة عن طريق تقليل متوسط فترة التحصيل وكلما زاد عدد الذمم المدينة اليومية المستحقة ، زادت فرصة خسارة الشركة لربحيتها إذا لم تدير الشركات المدينين ، فإنها تفقد السيطرة تدريجياً بسبب إنخفاض التدفق النقدي، ويمكن أن تعاني من زيادة معدل الديون المعدومة. لذا فكلما طالت مدة ديون الشخص بأموال الشركة، زادت فرصة عدم حصول الشركات على أموال . لذلك فإن تسيير الذمم المدينة أمراً لا مفر منه، وتناثر إلى حد كبير بسياسة الائتمان وإجراءات التحصيل.

العلاقة بين دوران المخزون بالأيام والربحية

يشير دوران المخزون بالأيام إلى متوسط الوقت المطلوب لتحويل المواد إلى سلع تامة الصنع. يتم حسابها على النحو التالي :

من المتوقع أن تكون نسبة دوران المخزون، التي تمثل كفاءة تسيير المخزون ، عالية بالنسبة للشركات ذات الربحية الأكبر . يمكن أن تشير نسبة دوران المخزون المنخفضة إلى ضعف المبيعات أو زيادة كمية المخزون ويمكن للمديرين تحسين ربحية الشركات من خلال تقصير فترة جمع المخزون

يركز Dong (2010) على المتغيرات التي تشمل الربحية و دورة التحويل و العناصر المرتبطة بها و العلاقة القائمة بينها، وجد البحث أن العلاقات بين هذه متغيرات سلبية بشدة. هذا يدل على أن الانخفاض في الربحية يحدث بسبب الزيادة في دورة التحويل النقدي ، وقد وجد أيضاً أنه إذا تم تقليل عدد أيام الذمم المدينة و المخزونات، فإن الربحية تزداد .

¹ محمد رمضان محمد شعبان، أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة التجارة و التمويل، العدد الرابع، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر، ديسمبر 2021، ص225

² محمد صالح سالمى، نور الإسلام سلامة، مرجع سبق ذكره.

العلاقة بين متوسط فترة السداد و الربحية

يمكن تعريف متوسط فترة السداد على أنه متوسط الفترة الزمنية بين شراء المواد و العمالة والدفع النقبي لها ويتم حسابها على النحو التالي :

$$365 \times \frac{\text{الذمم الدائنة}}{\text{المشتريات السنوية}}$$

تلعب الحسابات الدائنة دورا حاسما في تسيير رأس المال العامل ، لإن تأخير سداد الفواتير هو أحد أدوات التسيير للوصول إلى مصدر تمويل غير مكلف . ومع ذلك ، فإن تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بحسابات دائنة عالية قد يضر الأعمال التجارية، اذا تم تقديم خصم على السداد المبكر تميل فترة السداد الى أن تكون أطول بالنسبة للبادان ذات الأسواق الرأس المالية غير الكافية و الاصغر مثل الجزائر حيث لا يوجد سوى 5 شركات مدرجة .

تنص قاعدة تسيير رأس المال العامل على أن الشركات يجب أن تسعى جاهدة لتأخير مدفوعاتها للدائنين قدر الإمكان، مع الحرص على عدم إفساد علاقات العمل. من خلال هذا أظهر Mathuva (2010) في دراسة تأثير مكونات رأس المال العامل على ربحية الشركات: دراسة استقصائية عن الشركات الكينية المدرجة أن متوسط فترة الدفع له علاقة إيجابية بالربحية تشير العلاقة الإيجابية إلى أن الزيادة في عدد حسابات السداد اليومية بمقدار يوم واحد ترتبط بزيادة الربحية.

دورة تحويل النقدية و ربحية الشركة¹

تعد دورة تحويل النقدية مؤشرا هاما لإدارة رأس المال العامل للشركات، وهي نتيجة طرح فترة السداد للموردين من مجموع فترة تحصيل الذمم المدينة وفترة الإحتفاظ بالمخزون. ويمثل هذا المقياس عدد الأيام التي تنقضي بين الدفع للمخزون و بيعه للعملاء. توفر دورة تحويل النقدية تقديرا سهلا لاحتياجات التمويل الإضافية فيما يتعلق برأس المال العامل، ويستخدم بشكل شائع لتمثيل الكفاءة في ادارة رأس المال العامل.

وكما اتضح من نتائج الدراسات السابقة أن بعض الدراسات توصلت الى وجود علاقة إيجابية بين دورة تحويل النقدية و الربحية، والتي يمكن تفسيرها بأن دورة تحويل النقدية الأطول تجذب عددا أكبر من العملاء مما قد يزيد من ربحية الشركة طالما أن فوائد الإحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال العامل تفوق تكاليف الفرصة البديلة.

ومع ذلك، فإن التأثير الإيجابي لدورة تحويل النقدية على ربحية الشركات ليس مستمرا، لأنه في مرحلة ما تكون الآثار السلبية لامتلاك فترات تحصيل أطول(على سبيل المثال، جذب عملاء أقل جدارة ائتمانية يمكن أن يؤدي إلى حالات تعسر) وفترات إحتفاظ أطول للمخزون(على سبيل المثال، حالة مخزون راكد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإحتفاظ بالمخزون) ستؤدي تلك الزيادة الى الحاجة الى تكلفة إضافية، مما يؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل. لذلك يمكن توقع علاقة سلبية بين دورة تحويل النقدية و ربحية الشركة، فكلما انخفضت دورة تحويل النقدية زادت الربحية. لذلك اكدت معظم الدراسات السابقة على وجود علاقة سلبية بين دورة تحويل النقدية و الربحية، فإن طول دورة تحويل النقدية يعني بالضرورة احتياجات أكبر لتمويل الأنشطة اليومية، مما سيؤدي إلى زيادة التمويل أو تكاليف الفرصة البديلة للموارد مما يؤدي إلى انخفاض الربحية.

¹ محمد رمضان محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 227

المبحث الثالث : دراسات سابقة**المطلب الأول : الدراسات العربية**

هناك العديد من الدراسات العربية التي أجريت من بينها :

○ **دراسة طويرش و عبد الله عويد (2018)**

قام الباحثان بدراسة اثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات الصناعية التعدينية و الاستخراجية، حيث قام الباحثان بتحليل 9 شركات مدرجة في بورصة عمان من 2000 الى 2016، باستخدام تحليل الارتباط و منهجية البيانات المقطعية. أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين كل من مكونات رأس المال العامل و الربحية، بسبب طول فترة التحويل النقدي و مكوناتها و خاصة فترة تحويل المخزون؛ لأن طول هذه الفترة يرتبط ارتباطاً وثيقاً و بشكل كبير بربحية الشركات. و قد اتفقت نتائج دراسة طويرش (2018) مع نتائج دراسة الناييف و الثراش (2017) حيث قام بتحليل 48 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال السنوات (2003-2012). وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين متغيرات رأس المال العامل و الربحية باستخدام منهجية البيانات الطويلة و تحليل الارتباط و الانحدار المتعدد.

○ **دراسة المصري محمد زيدان (2015)**

حيث درس المصري العلاقة بين إدارة رأس المال العامل و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. تم الحصول على بيانات 13 شركة صناعية مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2014). وقد وجدت الدراسات تأثير سلبي لكل من متوسط فترة التحصيل و دورة التحويل النقدي و معدل العائد التشغيلي. بالإضافة إلى ذلك، وجد الدراسة علاقة طردية بين حجم الاستثمار في رأس المال العامل و انخفاض مخاطر السيولة من جهة و معدل العائد على الأصول من جهة أخرى، كما أظهرت النتائج تأثير ربحية الشركات بالتمويل قصير الأجل، و كذلك ضعف كفاءة إدارة المخزون. و بينت الدراسة معاناة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين من ضعف في سياساتها التمويلية، حيث أن الوسط الحسابي لفترة التحصيل للشركات تصل إلى 101 يوم و هي فترة مرتفعة مقارنة ب الدراسات الأخرى.

○ **دراسة راضي حمد عبد الحسين (2009)**

درس راضي العلاقة بين إدارة رأس المال العامل و الربحية على عينة مكونة من 8 شركات صناعية عراقية من قطاع صناعات الأغذية و المشروبات خلال السنوات (1993-2002)، باستخدام معامل بيرسون و تحليل الانحدار، أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين متغيرات إدارة رأس المال العامل و الربحية، هذا يعني أن طول دورة التحويل النقدي سيؤدي إلى تخفيض ربحية الشركة.

○ **دراسة عباينة محمد عبد الله. (2013)**

أما بالنسبة ل عباينة فقد اختبر تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية، و قام بتحليل 46 شركة مدرجة في بورصة عمان خلال السنوات (2010 – 2012)، و أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين دورة التحول النقدي و الربحية، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين عدد أيام التحصيل و الربحية.

المطلب الثاني : دراسات اجنبية○ **دراسة (Hyun-Han and doenen,1998)**

إختبرت العلاقة بين كفاءة إدارة رأس المال العامل و الربحية باستخدام عينة مكونة من (58,985) في ثمانية دول صناعية خلال الفترة من 1975-1994 و تم استخدام صافي الدورة التجارية (Net Trade Cycle) كمقياس لكفاءة إدارة رأس المال. و استخدم العائد على الاصول و العائد على المبيعات كقياس للربحية. و بينت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة سلبية بين دورة صافي الدورة التجارية و الربحية التي أوضحت أن شركة ذات دورة صافي الدورة القصيرة هي أكثر ربحية، ولها عائد مرتفع على أسهمها مقارنة مع المخاطر.

○ **دراسة (Deloof, 2003)**

اختبرت العلاقة بين إدارة رأس المال العامل و أثرها على ربحية الشركة على عينة من (1009) شركة بلجيكية للفترة (1992-1996) استخدمت الدراسة دورة تحول النقدية (Cash Conversation Cycle) كمقياس لإدارة رأس المال العامل و الربح التشغيلي الإجمالي لقياس الربحية. بينت الدراسة أن دورة تحول النقدية، عدد أيام الذمم المدينة، و عدد أيام فترة التخزين و عدد أيام الذمم الدائنة ترتبط بعلاقة سلبية بالربحية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين عدد أيام الذمم المدينة، و عدد أيام فترة التخزين، و عدد أيام الذمم الدائنة و الربح التشغيلي الإجمالي. كما أظهرت وجود علاقة سلبية بين دورة التحول النقدي و الربحية ولكنها ليست بمستوى

معنوي كبير. ونتيجة لذلك بينت الدراسة أن الشركات يمكن أن تزيد من ربحيتها من خلال تقليل عدد أيام الذمم المدينة وعدد أيام فترة التخزين.

○ دراسة (Jang-Yung, 2002)

أجريت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين إدارة السيولة و الأداء التشغيلي، والعلاقة بين إدارة السيولة لقيمة الشركة على عينة مكونة من (1555) شركة يابانية و(379) من شركة تاوانية للفترة 1985-1996 تم استخدام دورة تحويل النقدية كمقياس للسيولة في حين تم استخدام العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) كمقياس للأداء التشغيلي. نتائج تحليل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون في الشركات اليابانية أظهرت وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين دورة تحويل النقدية والعائد على الأصول، وبين دورة تحويل النقدية والعائد على حقوق المساهمين في خمس صناعات هي: الغذاء، والبناء، والصناعة التحويلية والخدمات وغيرها من الصناعات، ووجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين دورة تحويل النقدية والعائد على الأصول في الصناعات البتروكيماوية والنقل. وبالنسبة للشركات التاوانية، فقد بينت النتائج علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين دورة تحويل النقدية والعائد على الأصول في معظم الصناعات. والنتائج من تحليل الانحدار تؤكد وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين دورة تحويل النقدية والعائد على الأصول.

○ دراسة (lazaridis and tryfonidis,2006)

أجريت لاختبار العلاقة بين إدارة رأس مال العامل وربحية الشركة المقاس بالربح التشغيلي الاجمالي على عينة من (131) شركة مدرجة في بورصة أثينا للفترة من 2001-2004 وبينت نتائج الانحدار وجود علاقة سلبية بين دورة التحويل النقدي والربحية. كما تم إجراء تحليل باستخدام مكونات دورة تحويل النقد، وهي: فترة السداد، وفترة التحصيل، وفترة التخزين. بينت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الربح التشغيلي الإجمالي و فترة السداد كلما قامت الشركة بتأخير دفع ما عليها من ديون مما يؤثر على وجود مستويات عالية من رأس المال العامل واستخدامها لزيادة ربحيتها، حيث إن الشركات التي هي أقل ربحية تقوم باستخدام هذه السياسة في تأخير عملية دفع المستحقات. كما بينت وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فترة التحصيل وبين الربح التشغيلي الإجمالي، حيث يمكن للشركات زيادة ربحيتها من خلال خفض فترة الائتمان لعملائها. كما بين الباحثون وجود علاقة سلبية بين فترة التخزين وإجمالي الربح التشغيلي لكنها ليست ذات دلالة إحصائية. وبينت الدراسة أنه من خال دورة تحويل النقد والحفاظ على الحسابات المدينة والحسابات الدائنة وفترة تخزين بمستويات مثلى، فإن المدراء يستطيعون تحقيق الربحية لشركاتهم .

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال الدراسات السابقة التي عرضت أعلاه استخلصنا أهم الاختلافات والتشابه بينها وبين الدراسة الحالية:

أولاً: أوجه التشابه

من حيث الموضوع اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة المتاحة حول الهدف الرئيسي وهو دراسة أثر رأس المال العامل، كما اشتركت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الأدوات والأساليب المستخدمة لمعالجة الموضوع، واعتمدت على المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي للبيانات والقوائم المالية للمؤسسة.

ثانياً: أوجه الاختلاف

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى من حيث النتائج المتحصل عليها، وأن أغلب الدراسات درست موضوع رأس المال العامل في الشركات المدرجة في البورصة غير هذه الدراسة التي هدفت إلى تحليل رأس المال العامل في المؤسسة، واعتمدت جل الدراسات السابقة على علاقة نسب رأس المال العامل مع نسبة واحدة للربحية عكس الدراسة الحالية التي اعتمدت على علاقة جميع نسب رأس المال العامل مع نسب الربحية، كما اختلفت أيضاً في بيئة التطبيق وامتازت بحدائتها.

خلاصة الفصل الأول:

يحتوي هذا الفصل على الأدبيات النظرية والتطبيقية حول رأس المال العامل والربحية حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تحديد مفهوم رأس المال العامل إضافة إلى تحديد نسب قياسه، والذي يتمثل في الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل مل الأصول الثابتة، وبسمح رأس المال العامل في زيادة الأرباح، تعد الإدارة الفعالة لرأس المال العامل أمرًا بالغ الأهمية لجميع أنواع الشركات، بغض النظر عن حجمها أو صناعتها، لأن الأصول المتداولة تشكل عادة أكثر من نصف إجمالي أصول الشركة. ومن خلال الإدارة الفعالة لرأس المال العامل، يمكن للشركات تحسين تدفقاتها النقدية، الأمر الذي يفتح بدوره فرصًا للنمو ويعزز العائد على حقوق المساهمين.

ومن ثم تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للربحية التي تعتبر القيمة التي تكسبها المؤسسة من خلال العلاقة المثلى بين الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والاستثمار في نفس درجة الخطر، ثم تحديد وضعياتها ونسب قياسها. أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى العلاقة بين رأس المال العامل والربحية وأثرها عليها لأنهما عنصران أساسيان في تحليل وتقييم أداء المؤسسة فأولى تؤثر بشكل مباشر على الثانية و يعد الحفاظ على التوازن بين صافي رأس المال العامل والربحية أمرًا بالغ الأهمية لبقاء الشركة، كما يرى من وجهة نظر إدارة الشركة وأصحاب المصلحة. ومن الضروري إعطاء الأولوية لكلا الجانبين دون التضحية بأحدهما من أجل الآخر. إن اختيار إعطاء الأولوية للربحية سيؤدي حتماً إلى انخفاض التركيز على السيولة.

فيما يخص المبحث الثالث فتم تناول فيه مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، ذلك من خلال استعراض أهم الأهداف، العينة المستخدمة وذكر أهم النتائج المتحصل عليها وفي الأخير مقارنتها بالدراسة الحالية.

الفصل الثاني

دراسة حالة المؤسسة المينائية - سكيكدة-

تمهيد:

تطرقت الدراسة في الفصل الأول إلى الإطار النظري لأثر رأس المال العامل على ربحية المؤسسة الاقتصادية لتحليل رأس المال العامل والربحية ومؤشراتهم، وقد ارتأينا القيام بدراسة ميدانية تهدف من خلالها إلى تطبيق ما تم تناوله في الجانب النظري على أرض الواقع، إذ وقع الاختيار على المؤسسة المينائية نظرا للأسلوب المتبع في الدراسة وما يتطلب من بيانات ومؤشرات، من خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على كيفية استخدام رأس المال العامل في تقييم ربحية المؤسسة وأثرها عليها.

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة، سيتناول هذا الفصل كل من منهجية وأدوات الدراسة وذلك من خلال عرض عينة لدراسة، وكذا إبراز العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى محاولة بناء نموذج معادلة بناء على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد اعتمادا على البرنامج الإحصائي spss.

ولتحقيق ذلك تم قسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة عينة الدراسة

المبحث الثاني: تصميم نموذج التوزيع الطبيعي و الارتباط ، ومناقشة النتائج على ضوء فرضيات البحث

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة المينائية - سكيكدة - المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة المطلب الأول: مفهوم المؤسسة أولاً: لمحة تاريخية حول المؤسسة

ما بين القرن السابع والثامن ما قبل الميلاد أسس القرطاجيون إمبراطوريتهم والتي امتدت حدودها إلى غاية شمال إفريقيا حيث أن خليج النوميديين ساعد على تأسيس مبسط تجاري للسلع، فبتحطيم قرطاج في 147 ق.م أسس الرومان مدينة روسيكادا المعرفة حالياً بسكيكدة، حيث يعد ميناءها من أهم الموانئ في الجزائر، وهو منطقة عبور مما أتاح له احتكار النقل والقيام بدور الوساطة التجارية عبر البحر، هذا ما يميز الوضعية الجغرافية لميناء سكيكدة والذي جعله يلعب دور في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يعالج قرابة 25% من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر. ونفوذ هذا الميناء مسح كافة المناطق الجنوبية للبلاد حيث يشمل عشرة ولايات جزائرية وهي قالمة، سطيف أم البواقي، باتنة، ميله، بسكرة، ورقلة، الوادي.

وحتى نهاية 1839م كان الميناء عبارة عن مرفأ صغير، بني من أعمدة من الحديد الصلب حيث لا تستطيع السفن القيام بعملية التفريغ مباشرة على أرضيته بل تفرغ حمولتها على رمال شاطئ خليج سطوره المتواجد على بعد 3 كلم غرب المرفأ، ثم تحمل هذه السلع على عربات مسطحة والتي توصلها إلى سكيكدة المدينة. وبعد تحول مدينة فيليب فيل Philippe ville إلى بلدية سنة 1948، ومع التطور الجديد، طرحت إشكالية التحول المحلي وكذا إمكانية بناء ميناء يلي جميع متطلبات الحركة التجارية، وان كان من الممكن بناءه أين يتم ذلك؟ في سطورة أم في سكيكدة؟

وهذا المشروع الابتدائي كان يتضمن في دراسته التقنية مايلي:

- * خليج كبير يوصل الميناء من الشرق إلى الشمال.
- * خليج ثاني لغلق الميناء من الغرب مع ترك ممر للدخول.
- * أرضية تحتوي على مسطحة مملوءة ذات مساحة تقدر بـ 15 هكتار، تتمركز في جنوب المدينة.
- وكان المشروع النهائي المصادق عليه إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1860 وقد شمل هذا المشروع:
- * بناء الحاجز الكبير في الناحية الشرقية وإنشاء أرضية الميناء قرب الأمامية من الناحية الغربية
- * بناء الحاجز الكبير والذي يمتد على طول 1400 متر.
- * بناء حاجز أفقي لتكوين حوض مائي لإنشاء ميناء مؤقت.
- * بناء حاجز القصر الأخضر (château vert) وبصفة نهائية المساحة الأمامية للميناء، وقد انطلقت الأشغال بهذا المشروع سنة 1861م.

فمن سنة 1891م إلى سنة 1959م اقتصرت العمليات على ما يلي:

- تمديد طول الحاجز الكبير بـ 225م وذلك من 1891 إلى 1897.
- بناء مساحات غير مغطاة وأرصعة جديدة من 1930 إلى 1957.
- بناء رصيف القصر الأخضر على الحاجز الذي يحمل نفس التسمية والذي انطلقت به الأعمال سنة 1959م لتنتهي في عام 1964م والذي ازداد طوله بـ 290م وقد دشن عام 1985م ومن خلاله ارتفعت طاقة الاستقبال للميناء. وترميم الرصيف المسمى مرينال، Marinelle والذي ازداد طوله بـ 290م وقد دشن عام 1985م ومن خلاله ارتفعت طاقة الاستقبال للميناء.

← إن تسيير ميناء سكيكدة كان مضمون من طرف الغرفة التجارية والصناعية منذ الاستقلال

✓ 1971-1982 تسيير ميناء سكيكدة أصبح من طرف الديوان الوطني للموانئ والذي تم إنشائه في 13 ماي 1971م مهمته تتمثل في:

- تسيير واستغلال الهياكل القاعدية للميناء ومن أجل أيضا تطوير الميناء وتسيير الأملاك العمومية المينائية.
- ✓ عام 1982، في 14 أوت 1982 تم إنشاء المؤسسة المينائية لسكيكدة تحت شكل قانوني مؤسسة اجتماعية عمومية ذات طابع اقتصادي تحت وصاية وزارة النقل بغرض استرجاع مختلف النشاطات المينائية التي كانت مسيرة من طرف الديوان الوطني للموانئ ENP.
- ✓ عام 1989 وبتطبيق المرسوم 88-01 بتاريخ 12/01/1988 الذي يتضمن توجيه المؤسسات العمومية. المؤسسة المينائية لسكيكدة تحولت بتاريخ 21/03/1989 إلى مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة ذات أسهم

- ✓ برأسمال اجتماعي قدره 100000000 دج
- ✓ عام 1995م الزيادة الأولى لرأسمال الاجتماعي في 30 أوت 1995م والذي أصبح يقدر ب 135000000 دج
- ✓ عام 1998 إعادة هيكلة القطاع المينائي بتطبيق القانون 98-05 وفقا للقانون البحري والذي يتضمن خلق ثلاث مديريات جهوية مينائية في الجزائر.
- ✓ عام 2003 تم تحويل أسهم المؤسسة المينائية لسكيكدة من المجمع العمومي للكيمياء الصيدلة الخدمات إلى مؤسسة تسيير مساهمات الدولة للموانئ .
- ✓ عام 2004 الزيادة الثانية لرأسمال الذي أصبح قدر ب 800000000 دج وكانت مبرمجة لدخولها إلى بورصة الجزائر لكنها ألغيت لأسباب لا تعلمها المؤسسة.
- ✓ عام 2005 تم فصل موانئ الصيد عن قطاع الموانئ التي أصبحت بدورها تابعة لوزارة الصيد البحري كما تم في أواخر 2005 فصل تسيير ميناء الهيدروجين الذي أصبح تابع لوزارة الطاقة والمناجم C.T.H.

ثانيا: تعريف المؤسسة المينائية لسكيكدة E.P.S.

تأسست المؤسسة المينائية لسكيكدة بمقتضى المرسوم رقم 284/82 الذي صدر بتاريخ 14 أوت 1982م أي في خضم برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات، حيث أسندت إلى هذه المؤسسة التي كانت على عائق الوحدة المنحلة والتي عن طريق إعادة هيكلتها أنشئت المؤسسة المينائية لسكيكدة وهذه الوحدات هي :

- ✓ الديوان الوطني للموانئ LONP .
 - ✓ الشركة الوطنية للشحن والتفريغ SONAMA.
 - ✓ الشركة الوطنية لشحن البواخر CNAN.
- وبعد إعادة الهيكلة أنشأت المؤسسة المينائية لسكيكدة برأسمال قدره 100.000.000 دج بتاريخ 1989/03/21 تحصلت المؤسسة على استقلاليتها وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية حسب القانون رقم: 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 ولقد تحولت إلى شركة مساهمة برأسمال قدره 135.000.000 دج وتحتوي المؤسسة على 5 موانئ، تتربع على مساحة قدرها 30 كلم ومن أهم هذه الموانئ ما يلي:
- (1) ميناء القل والمرسى وسطوره والمختص في نشاطه لعمليات الصيد.
 - (2) ميناء مزدوج يعتبر من أقدم الموانئ وهو الميناء التاريخي للمدينة ويتضمن كل النشاطات التجارية لمختلف السلع إلى جانب المحروقات.
 - (3) ميناء الهيدروكاربون وهو من أحدث الموانئ.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة المينائية لسكيكدة

أولا: أهداف المؤسسة المينائية لسكيكدة

- تسعى المؤسسة المينائية جاهدة لتحقيق عدة أهداف أهمها:
- ✓ الرفع من تنمية الاقتصاد الوطني والسعي إلى تحقيق أرباح لمتابعة النشاط.
 - ✓ احتلال مكانة هامة في ميدان النشاط المينائي خاصة في ظل اقتصاد السوق.
 - ✓ تقديم الخدمات في أحسن الظروف وبأحسن التكاليف.
 - ✓ مساعدة المؤسسات الوطنية في عملية الاستيراد والتصدير.
 - ✓ المساهمة في الاستثمارات الوطنية مستقبلا.
 - ✓ المساهمة بإمداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه.
 - ✓ إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة لجميع المتعاملين معها.

ثانيا: وظائف المؤسسة المينائية لسكيكدة

بعكس المؤسسة الإنتاجية نجد أن المؤسسة المينائية مؤسسة خدمية، يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الخدمات وبالتالي ليس لها مخازن لاستغلالها في تخزين البضائع لإعادة بيعها على حالها، ولكن لديها مخازن تستخدمها لتخزين المواد واللوازم والمعدات التي تستعملها لذاتها أو تستغل لفائدة الزبائن الذين يضعون سلعهم كأمانة لدى المؤسسة، وبما أن غاية الميناء هي عبور البضائع في أحسن الظروف الأمنية التجارية والاقتصادية فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب وضع نموذج تنظيمي وتسيير ناجح وكذا ضمان خدمات عامة عبر الوظائف الرئيسية الثلاث التالية:

- ✓ وظيفة الصيانة والتطور.
- ✓ وظيفة الاستغلال بمختلف أنواعها.
- ✓ وظيفة الشرطة المينائية.

وبالإضافة إلى هذه الوظائف، هناك وظيفتان هامتان هما:

- ✓ وظيفة التسيير.
- ✓ وظيفة الرقابة والمحافظة على الأملاك المينائية.
- وهم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة:
- ✓ شحن وتفريغ البضائع.
- ✓ الاستيراد والتصدير.
- ✓ تسيير الاستغلال العمومي والأملاك.
- ✓ تنفيذ أعمال الصيانة وتسيير المنشآت المينائية.
- ✓ تنظيم حركة المرور والمحطة بصفة عامة وكذا عملية التفريغ.
- ✓ الوقاية من حرائق المنشآت والملاحة البحرية وكذا التلوث.
- ✓ الاستغلال الجيد لليد العاملة والمردود الجيد لاستثمارات البنية التحتية.

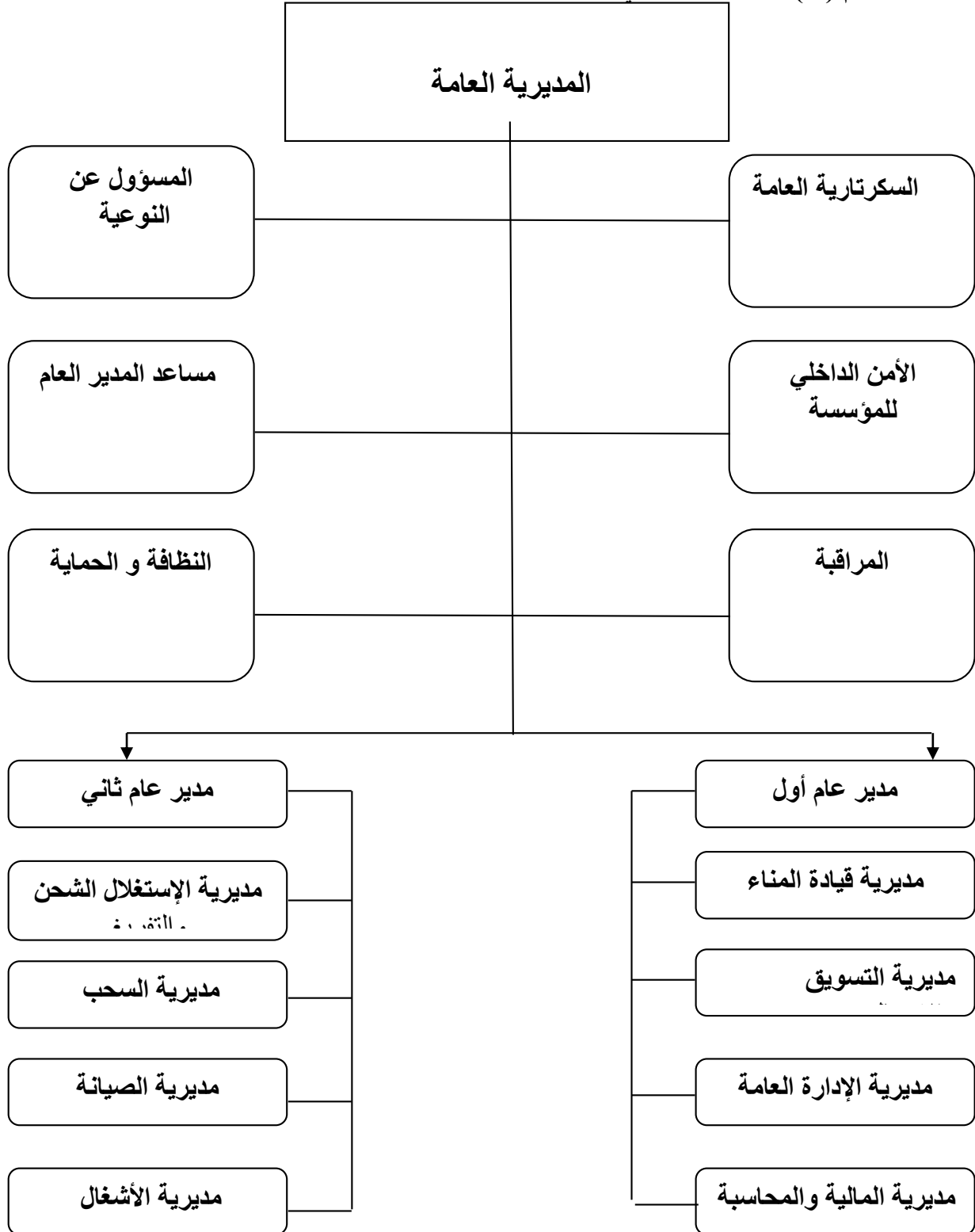
المطلب الثالث: تقديم المؤسسة المينائية من الناحية التنظيمية

أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية، وخاصة المينائية منها، أساسياً لفهم كيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتدفق المعلومات داخل المؤسسة. يمثل الهيكل التنظيمي الإطار الذي يحدد العلاقات الهرمية و الوظيفية بين مختلف الأقسام و الوحدات، و يظهر كيفية التعاون بينها. في سياق المؤسسات المينائية، يشكل الهيكل التنظيمي الركيزة التي تبنى عليها العمليات اللوجيستية و الإدارية، و يساهم في تحديد كفاءة الخدمات المقدمة.

إن وجود هيكل تنظيمي جيد داخل أي مؤسسة يعتبر الشيء الأساسي للسير الفعال الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموجودة ضمن الخطط المرسومة، حيث أنه يقوم على تقييم الأعمال وتحديد المسؤوليات و يتحقق هذا داخل المؤسسة المينائية لسكيكدة " EPS " من خلال 08 مديريات تعمل كل واحدة بالتوجيه والإشراف والمتابعة من المديرية.

الشكل رقم (2) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية سكيكدة.



المصدر: وثيقة رسمية عن الإدارة العامة للمؤسسة الوطنية للميناء صادرة بتاريخ 2008/02/26

ثانياً: هياكل ومهام مديرية المؤسسة المينائية لسكيكدة

المؤسسة المينائية لسكيكدة كغيرها من المؤسسات العمومية الاقتصادية تتضمن هيكل تعمل من خلاله على توزيع المهام والمسؤوليات للمديريات التي تتولى عمليات التنسيق والإشراف فيما بينهم ويظهر ذلك من خلال:

1-المديرية العامة:

- ✓ تعتبر المديرية العامة العمود الفقري للميناء، من حيث أغلبية الصلاحيات ومن بين مهامها:
- ✓ الإشراف المباشر على باقي المديريات.
- ✓ إتباع التطبيق الحسن لتسيير المؤسسة في إطار سياسة التنمية الوطنية.
- ✓ التنسيق بين مختلف المديريات.
- ✓ الإشراف على مجلس الإدارة الذي يتكون من مساهمين إلى جانب بعض المهام الأخرى.

2- مديرية قيادة الميناء:

- وتنقسم إلى دائرتين وهما:
- أ- دائرة مساعدة السفن: من مهامها مايلي:
- ✓ القيام بسحب البواخر وربطها.
- ✓ القيام بعملية إرشاد السفن.
- ✓ وضع الزوارق تحت إشراف مسؤولي البواخر.
- ب- دائرة الأمن والشرطة: من مهامها:
- ✓ مراقبة البضائع الداخلة والخارجة من الميناء.
- ✓ مراقبة حركة البضائع داخل الميناء.
- ✓ تسيير المنارة للإرسال.

3- مديرية سحب البواخر.

- من مهام هذه المديرية ما يلي:
- ✓ تقديم كل الخدمات المتمثلة في الجر، السحب والدفع للبواخر في عملية الإرساء والإبحار.
- ✓ تقديم الساحبات لعملية الإنقاذ في حالة كون أحد البواخر في حاجة إلى مساعدة طارئة.
- ✓ صيانة العتاد وجعله في أتم الاستعداد للقيام بالمهام على أكمل وجه.
- ✓ ضمان سهولة الحركة داخل الميناء للبواخر في حالة حدوث عطب بأخرة ما.

4- مديرية الصيانة:

- ومهامها هي:
- ✓ تسخير الوسائل البشرية والمادية لحساب البواخر والزبائن.
- ✓ صيانة العتاد والآلات والمعدات المينائية.
- وتشتمل هذه المديرية على: قسم الصيانة، قسم المشتريات، قسم التجهيزات.

5- مديرية الأشغال:

تقوم هذه المديريات بانجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة كانجاز الهياكل القاعدية وأماكن التخزين داخل المؤسسة.

6- مديرية الاستغلال والشحن والتفريغ:

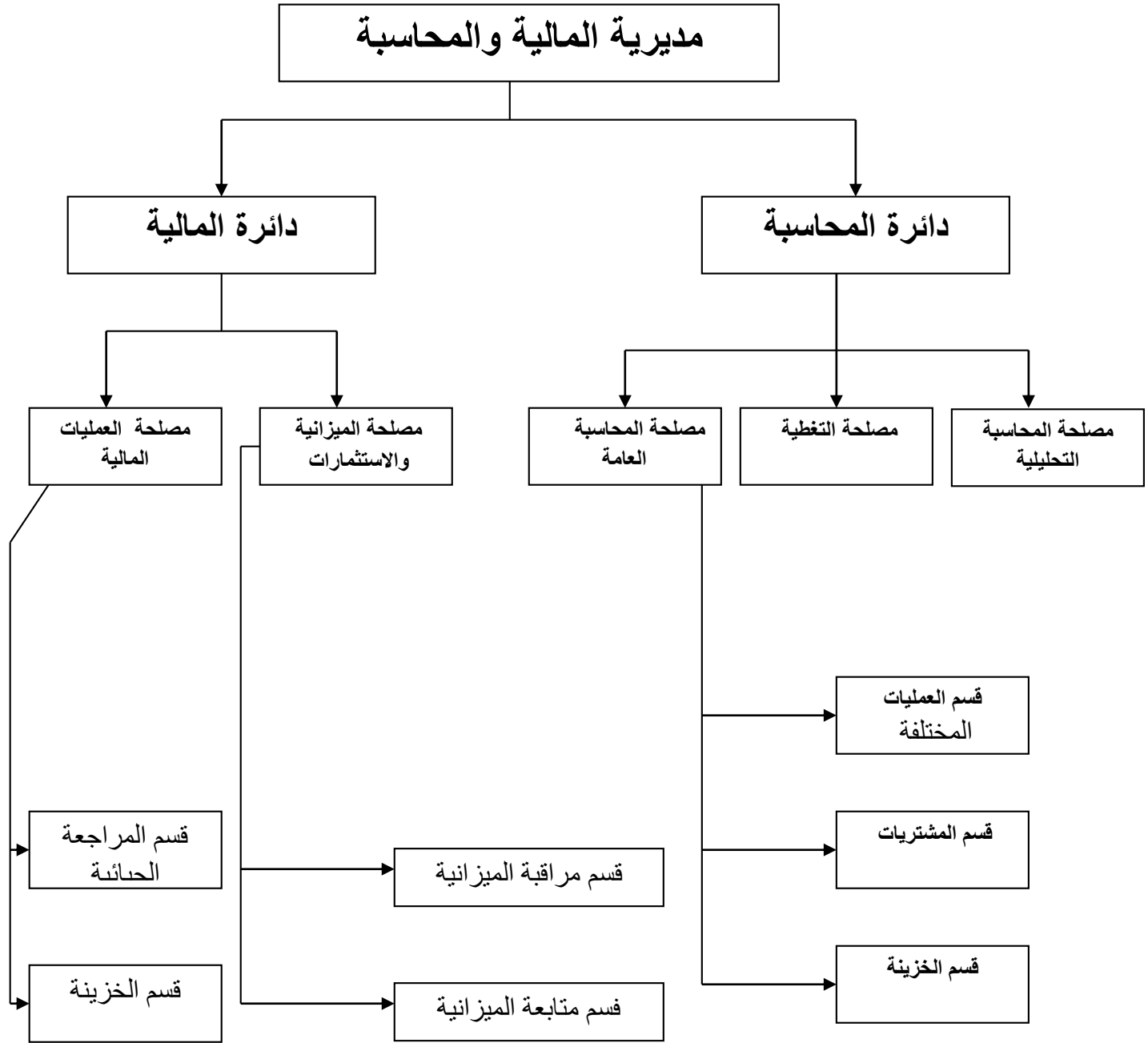
- ✓ متابعة حركة البضائع منذ وصولها إلى الميناء حتى تسليمها إلى الزبائن .
- ✓ الإشراف على عملية الشحن والتفريغ من وإلى الزبائن.
- ✓ تأجير المخازن والمساحات للزبائن الدائمين.

7- مديرية الإدارة العامة .

- من مهامها مايلي:
- ✓ الإشراف على تسيير المستخدمين والشؤون العامة والخاصة بالمؤسسة.
- ✓ التكفل بتحليل وتقديم الاقتراحات لبرامج خاصة بالتوظيف، والتكوين وتنقسم إلى:
- أ- دائرة الموارد البشرية: وتنقسم إلى المصالح التالية:

- ✓ مصلحة الأجور وعقود التأمين.
- ✓ مصلحة التكوين التي تعمل على توظيف، تكوين، وتطوير الموارد البشرية.
- ب- دائرة الشؤون القانونية:** ومن مهامها:
 - ✓ إبرام الصفقات وعقود التأمين.
 - ✓ تمثيل المؤسسة أمام المحكمة وأقسام الشرطة والدفاع عن حقوق المؤسسة.
- 8- مديرية الدراسات والتسويق والاتصال:**
 - تتمثل صلاحيات هذه المديرية في:
 - ✓ تطوير وسائل الإعلام للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج.
- ✓ إعداد الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة وتوزيعها على باقي المديريات الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين التسويق والاتصال.
- 9- مديرية المحاسبة والمالية:** تلعب هذه المديرية دورا هاما في سير باقي المديريات الأخرى، وتعتبر كمرکز لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتتكفل بما يلي:
 - ✓ متابعة السير المالي والمحاسبي للمؤسسة.
 - ✓ المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة وذلك من خلال قيامها بالدراسات التي تهدف إلى تحسينها وتطويرها.
 - ✓ تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.
- المطلب الرابع : إطلالة مفصلة حول مديرية المالية والمحاسبة**
- أولاً: تقديم مصلحة المالية والمحاسبة**
- إن مصلحة المالية والمحاسبة عنصر حساس وفعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لكونها متعلقة بالجانب المالي والمحاسبي فالوظيفة المالية داخل المؤسسة تحتل حيز كبير وشامل يغطي باقي المصالح الأخرى وذلك باعتبار المحرك الأساسي لسير النشاط والعمل، وتنقسم مديرية المالية والمحاسبة الى:
 - 1_ دائرة المحاسبة** وتضم هذه الدائرة ثلاث مصالح هي:
 - أ- مصلحة المحاسبة التحليلية:**
 - يتم داخل مديرية المالية والمحاسبة باعتبار المؤسسة في أغلب الأحيان لا تتبع نظام المحاسبة التحليلية ومن بين المهام الموكلة لهذه المصلحة مايلي:
 - ✓ وضع دليل للمحاسبة التحليلية.
 - ✓ إعطاء صورة عن نشاط المؤسسة وتحملته من أعباء وتكاليف.
 - ✓ إعداد في كل ثلاثي تحليل يخص النتائج المحصل عليها لمختلف الأقسام.
 - ✓ القيام بعملية الجرد الدائم داخل المؤسسة.
 - ب- مصلحة المحاسبة العامة** وتشمل هذه المصلحة على:
 - **قسم العمليات المختلفة** تتمثل مهامه في:
 - ✓ متابعة فواتير دائنو الخدمات.
 - ✓ متابعة التسوية لكل حسابات مجموعة المخزونات.

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة.



المصدر: وثيقة رسمية عن الإدارة العامة للمؤسسة المينائية سكيكدة ، صادرة بتاريخ 2008/2/26.

قسم المشتريات من مهام هذا القسم:

- ✓ البقاء على اتصال مباشر ودائم مع مردودي المؤسسة من أجل ضمان التوريد الدائم.
- ✓ استلام الفواتير المرسله من طرق المورد المتعلقة بالمشتريات والتأكد من صحة المعلومات المدونة عليها.

قسم الخزينة:

- ✓ متابعة حركة المجموعة الرابعة - الحقوق -
- ✓ استلام الفواتير المرسله وتسجيلها محاسيبيا.
- ✓ دراسة الفواتير والتأكد من صحتها.

ج- مصلحة التغطية تشمل هذه المصلحة على:

قسم العلاقات مع الزبائن: الذي يقوم بـ:

- ✓ متابعة الفواتير الخاصة بالزبائن.
- ✓ تحصيل الحقوق من طرف الزبائن في الأجل المحددة.
- ✓ إلغاء الفواتير الخاطئة بقرار من المدير العام للمؤسسة.
- ✓ إشعار مصلحة المنازعات عند فوات أجل التسديد من طرف أي زبون بغية متابعته قضائيا.

د- مصلحة الميزانية والاستثمارات: تتمثل فيما يلي:

- ✓ مراقبة الميزانية والقيام بعملية تقييمها ومتابعة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ تقدير المصاريف والإيرادات المتعلقة بالنسبة الماضية
- ✓ تحصيل أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة بالاحتياجات كل مصلحة وتقسيم هذه المصالح إلى:

● قسم مراقبة الميزانية

● قسم متابعة الاستثمارات.

ز- مصلحة العمليات المالية: تتلخص فيما يلي:

- ✓ مراقبة عمل المصالح التابعة لها.
- ✓ دراسة حالة خزينة المؤسسة بصفة دورية.
- ✓ تحصيل قيمة الشيكات إدخال مبالغها في رصيد المؤسسة بعد أن يقوم رئيس المصلحة لملء وثيقة تسمى "تسليمات الشيكات" وذلك إما عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الصندوق أين تكون المدة محددة بيومين إذا كان داخل سكيكدة، وإذا كان خارجها بـ: 15 يوما. إضافة إلى وثيقة أخرى "وثيقة الإيرادات" والتي يتم إضائها من طرف رئيس المصلحة ومدير المالية والمحاسبة.
- ✓ إعداد جدول التقارب البنكي، بهدف التأكد أن رصيد المؤسسة بالبنك مساويا لرصيد البنك بالمؤسسة.

ثانيا :علاقة مديرية المحاسبة والمالية مع باقي المديريات

هناك علاقة تربط هذه المديريات بالمديريات أخرى وذلك لكونها مركز تنفيذ القرارات والاتصال بها يكون مستمر عند الحاجة.

1 - **علاقتها بمديرية الاستغلال:** تقوم هذه المديرية بالفواتير المعدة والموقعة من طرف المدير كما تقوم بتقديم عناصر حساب ميزانية التشغيل سنويا.

2 - **علاقتها مع مديرية قيادة الميناء:** تزويدها بالتوقعات الحصة بالتكاليف والإيرادات التي تطمح إلى تحقيقها وتقديم لها فواتير الإيرادات والنفقات لتنفيذها.

3- **علاقتها مع مديرية الصيانة والأشغال:** تسلم مديريةية الصيانة والأشغال فواتير إذن الدخول إلى المخازن وإذن الطلبات للتسوية إلى جانب طلبها لتحرير الشيك لتسديد الطلبات المستوردة كما توضح هذه المديرية الاحتياجات السنوية فيما يخص قطع الغيار لاستيراد من الخارج.

4- **علاقتها مع مديريةية الإدارة العامة:** تقوم دائرة الموارد البشرية "الإدارة العامة" بتسليم الأجور الشهري للعمال والتكاليف الاجتماعية من أجل تسوية وضعيتهم، كما تقدم لها فواتير شراء المواد والمعدات المختلفة من أجل التسوية مع مواردها، وتقدم لها أيضا التوقعات السنوية للتكاليف من أجل إعداد ميزانية التشغيل والاستثمارات التقديرية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة المينائية.

المطلب الأول: عرض أصول وخصوم المؤسسة المينائية للسنوات :

1- عرض أصول المؤسسة المينائية للسنوات 2016 - 2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021 - 2022 .

الجدول رقم 2: يمثل أصول المؤسسة المينائية للسنوات 2018- 2019- 2020- 2021- 2022
الوحدة: دينار الجزائري

| الأصول | الصادفي 2018 | الصادفي 2019 | الصادفي 2020 | الصادفي 2021 | الصادفي 2022 |
|--|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
| قيمة المؤسسة | 98 392 687.21 | 98 392 687.21 | 98 392 687.21 | 98 392 687.21 | 98 392 687.21 |
| تثبيثات معنوية | 12 398 873.32 | 9 884 239.99 | 98 392 687.21 | 6 457 327.47 | 5 014 643,31 |
| تثبيثات عينية | 10 213 586 050.75 | 10 668 850 986.34 | 6 029 008.61 | 9 100 096 574,77 | 8 753 424 995,14 |
| أراضي | 2 179 221 413.11 | 2 179 221 413.11 | 2 179 221 413.11 | 2 179 221 413,11 | 2 179 221 413,11 |
| مباني | 2 171 452 399.25 | 2 608 690 564.09 | 2 354 613 367.57 | 2 195 940 256,23 | 2 191 211 780,74 |
| تثبيثات عينية أخرى | 5 584 378 199.25 | 5 618 245 768.94 | 5 232 191 393.03 | 4 414 719 270,03 | 4 088 616 964,29 |
| تثبيثات ممنوح إمتيازها | 278 534 038.60 | 262 693 240.20 | 246 852 441.80 | 310 215 635,40 | 294 374 837,00 |
| تثبيثات يجري إنجازها | 3 357 478 562.14 | 3 473 132 790.24 | 3 612 967 123.84 | 1 800 493 030,68 | 3 167 895 027,32 |
| تثبيثات مالية | 5 739 829 806.19 | 6 155 027 934.18 | 8 088 876 856.67 | 8 667 580 294,02 | 6 096 082 212,98 |
| سندات موضوعة موضع معادلة | | | 32 000 000,00 | 320 000 000,00 | |
| مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقه بها | 59 500 000,00 | 628 500 000,00 | 569 000 000,00 | 2 709 007 525,51 | 59 500 000,00 |
| سندات أخرى مثبتة | 5 102 000 000,00 | 4 899 00 000,00 | 6 749 000 000,00 | 5 400 000 000,00 | 5 500 000 000,00 |
| قروض و أصول مالية أخرى غير جارية | 23 503 550,50 | 36 323 550,50 | 2 711 300,50 | 19 013 550,50 | 35 163 550,50 |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | 554 826 255,69 | 591 204 383,68 | 736 165 556,17 | 507 559 218,01 | 501 418 662,48 |
| مجموع الأصول غير الجارية | 19 323 293 292,40 | 20 405 288 637,96 | 21 819 144 791,84 | 19 574 627 226,94 | 18 022 416 878,75 |
| أصول جارية | | | | | |
| مخزونات و منتجات قيد التنفيذ | 547 625 594,78 | 588 918 382,45 | 597 942 249,55 | 580 205 451,91 | 552 643 220,14 |
| حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة | 1 517 486 676,50 | 1 669 856 901,16 | 1 088 542 038,62 | 1 906 179 086,67 | 1 596 386 001,47 |
| الزبائن | 165 094 140,52 | 278 550 480,97 | 178200 053,56 | 412 980 477,73 | 211 609 633,99 |
| المدينون الآخرون | 294 466 134,05 | 354 036 203,70 | 290 416 548,99 | 329 526 199,56 | 304 836 196,22 |
| الضرائب و ما شابهها | 1 057 926 401,93 | 1 037 270 216,49 | 619 925 436,17 | 1 163 672 409,38 | 1 079 940 171,26 |
| حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة | | | | 3 904 265 104,40 | |
| الموجودات و ما يماثلها | 5 103 936 088,19 | 3 908 937 837,55 | 4 540 331 548,76 | 3 904 265 104,40 | 3 964 430 557,41 |
| الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى | 2 481 205 650,00 | 1 270 000 000,00 | 1 000 921 158,00 | 860 560 090,00 | 1 218 842 570,00 |
| الخزينة | 2 622 730 438,19 | 2 638 937 837,55 | 3 539 410 390,76 | 3 043 705 014,40 | 2 745 587 987,41 |
| مجموع الأصول الجارية | 7 169 048 359,47 | 6 167 713 121,16 | 6 348 548 669,58 | 6 390 649 642,98 | 6 113 459 779,02 |
| المجموع العام للأصول | 26 492 341 651,78 | 26 573 001 759,12 | 39 794 338 816,72 | 25 965 276 869,92 | 24 135 876 657,77 |

المصدر من إعداد الطالبين وفق القوائم المالية

الجدول رقم 3: يمثل أصول المؤسسة المينائية للسنوات 2017-2016 - 2015 - 2014 - 2013
الوحدة: دينار الجزائري

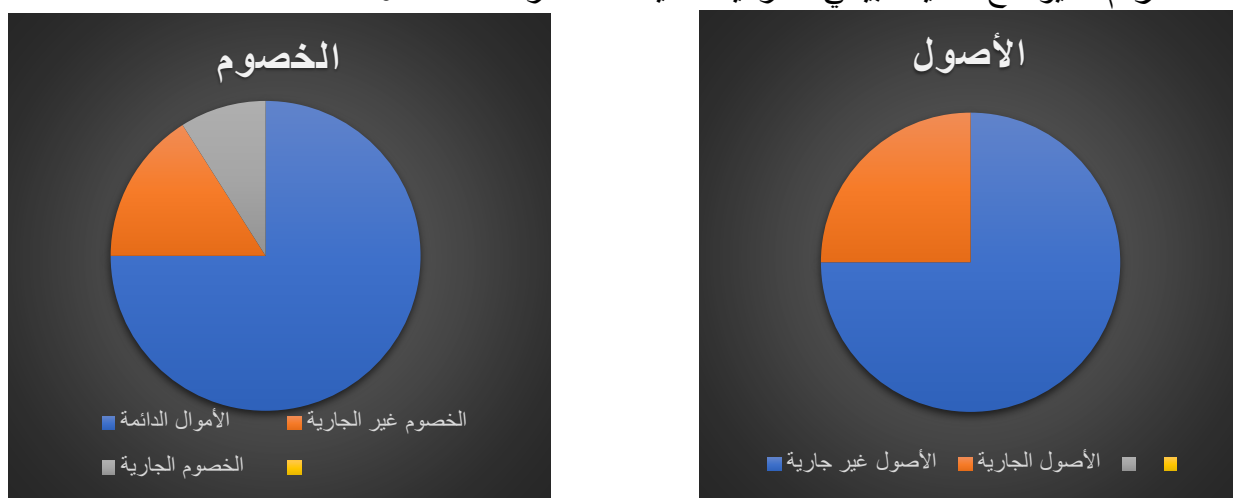
| الأصول | الصافي 2013 | الصافي 2014 | الصافي 2015 | الصافي 2016 | الصافي 2017 |
|--|--------------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
| تشبيثات معنوية | 869 842.64 | 1 507 112.12 | 964 650,79 | 6 457 327,47 | 5 014 643,31 |
| تشبيثات عينية | 6 761 390 427.57 | 8 170 604 104.10 | 8 111 609 501,14 | 9 100 096 574,77 | 8 753 424 995,14 |
| أراضي | 2 172 531 753.11 | 2 172 531 753.11 | 2 172 531 753,11 | 2 179 221 413,11 | 2 179 221 413,11 |
| مباني | 1 176 700 189.43 | 1 429 638 414.00 | 1 545 440 306,82 | 2 195 940 256,23 | 2 191 211 780,74 |
| تشبيثات عينية أخرى | 3 412 158 485.03 | 4 568 433 936.99 | 4 393 637 441,21 | 4 414 719 270,03 | 4 088 616 964,29 |
| تشبيثات ممنوح إمتيازها | | | | 310 215 635,40 | 294 374 837,00 |
| تشبيثات يجري إنجازها | 191 862 749.08 | 489 612 449.35 | 881 860 086,41 | 1 800 493 030,68 | 3 167 895 027,32 |
| تشبيثات مالية | 3 377 077 090.30 | 3 904 598 547325 | 5 065 504 268,80 | 8 667 580 294,02 | 6 096 082 212,98 |
| سندات موضوعة موضع معادلة | 32 000 000.00 | 32 000 000.00 | 32 000 000,00 | 320 000 000,00 | |
| مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها | 1 897 0002 539 .80 | 1 753 297 603.75 | 2 015 617 951,54 | 2 709 007 525,51 | 59 500 000,00 |
| سندات أخرى مثبته | 1 430 000 000.00 | 2 100 000 000.00 | 2 400 000 000,00 | 5 400 000 000,00 | 5 500 000 000,00 |
| قروض و أصول مالية أخرى غير جارية | 18 074 550.50 | 19 300 943.50 | 34 274 550,50 | 19 013 550,50 | 35 163 550,50 |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | 469 297 009.96 | 455 456 109.15 | 583 611 766,76 | 507 559 218,01 | 501 418 662,48 |
| مجموع الأصول غير الجارية | 10 800 497 119.55 | 13 021 778 322 | 14 059 938 507,14 | 19 574 627 226,94 | 18 022 416 878,75 |
| أصول جارية | | | | | |
| مخزونات و منتجات قيد التنفيذ | 524 211 110.76 | 614 534 078.93 | 628 376 521,61 | 580 205 451,91 | 552 643 220,14 |
| حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة | 1 032 010 255.77 | 1 388 936 316.80 | 1 588 647 410,03 | 1 906 179 086,67 | 1 596 386 001,47 |
| الزبائن | 441 283 743.34 | 481 836 561.35 | 565 164 567,49 | 412 980 477,73 | 211 609 633,99 |
| المدينون الآخرون | 115 424 575.96 | 135 487 303.70 | 294 954 214,71 | 329 526 199,56 | 304 836 196,22 |
| الضرائب و ما شابهها | 475 301 936.47 | 771 612 451.75 | 728 528 627,83 | 1 163 672 409,38 | 1 079 940 171,26 |
| حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة | | | 5 924 574 001,19 | 3 904 265 104,40 | |
| الموجودات و ما يماثلها | 5 501 873 305.96 | 5 447 367 546.03 | 5 924 574 001,19 | 3 904 265 104,40 | 3 964 430 557,41 |
| الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى | 3 945 800 540.00 | 3 734 495 693.00 | 4 700 041 057,00 | 860 560 090,00 | 1 218 842 570,00 |
| الخزينة | 1 556 072 765.96 | 1 712 871 853.03 | 1 224 532 944,19 | 3 043 705 014,40 | 2 745 587 987,41 |
| مجموع الأصول الجارية | 7 636 423 724.26 | 8 104 312 131.37 | 8 141 597 932,83 | 6 390 649 642,98 | 6 113 459 779,02 |
| المجموع العام للأصول | 18 436 920 843.81 | 21 126 090 453.3 | 22 201 536 439,97 | 25 965 276 869,92 | 24 135 876 657,77 |

المصدر من إعداد الطالبين وفق القوائم المالية

المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة للمؤسسة المينائية ورأس المال العامل للسنوات 2020-2021 - 2014 - 2015 - 2016 - 2017 - 2018 - 2019 - 2022
جدول رقم 4: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022

| الأسول | المبالغ | % | الخصوم | المبالغ | % |
|----------------|-------------------|------|------------------|-------------------|------|
| أصول غير جارية | 22 090 005 281,09 | 75% | الأموال الدائمة | 22 014 659 139,34 | 75% |
| الأصول الجارية | 7 323 203 704,61 | 25% | الخصوم غ الجارية | 4 806 473 583,52 | 16% |
| مجموع الأصول | 29 413 208 985,70 | 100% | مجموع الخصوم | 29 413 208 985,70 | 100% |

الشكل رقم 4: يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022

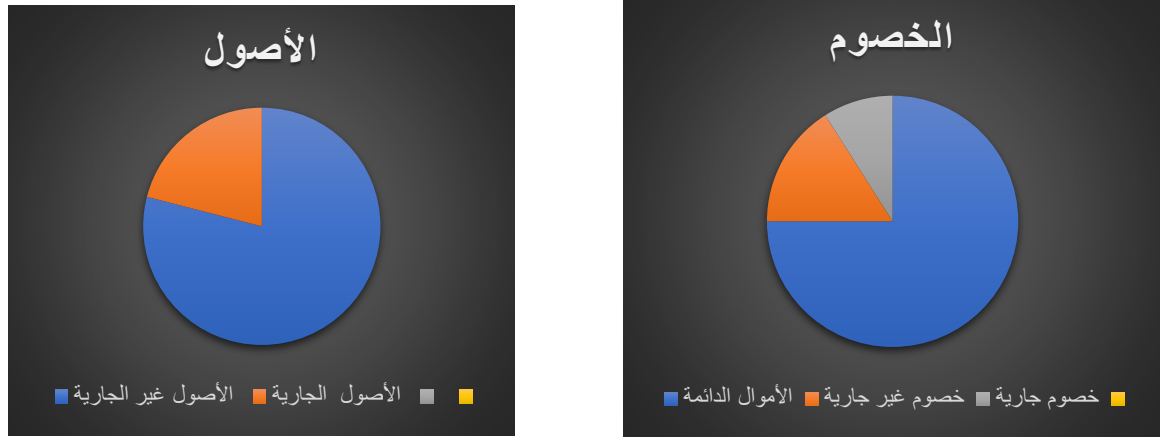
التعليق:

من خلال الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية خلال سنة 2022 والتمثيل البياني لها، نلاحظ أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية، أما فيما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة تقدر ب 75٪، و الخصوم الجارية تقدر ب 16 ٪ من مجموع خصومها، أي أن المؤسسة تعتمد أكثر على الأموال الخاصة في تمويل أصولها.

جدول رقم 5: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021

| الأسول | المبالغ | % | الخصوم | المبالغ | % |
|----------------|-------------------|------|-----------------|-------------------|------|
| أصول غير جارية | 22 651 150 051,45 | 79% | الأموال الدائمة | 21 517 455 312,82 | 75% |
| أصول الجارية | 5 851 407 274,02 | 21% | خصوم غير جارية | 4 595 080 332,55 | 16% |
| مجموع الأصول | 28 502 557 325,47 | 100% | مجموع الخصوم | 28 502 557 325,47 | 100% |

الشكل رقم 5: يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021

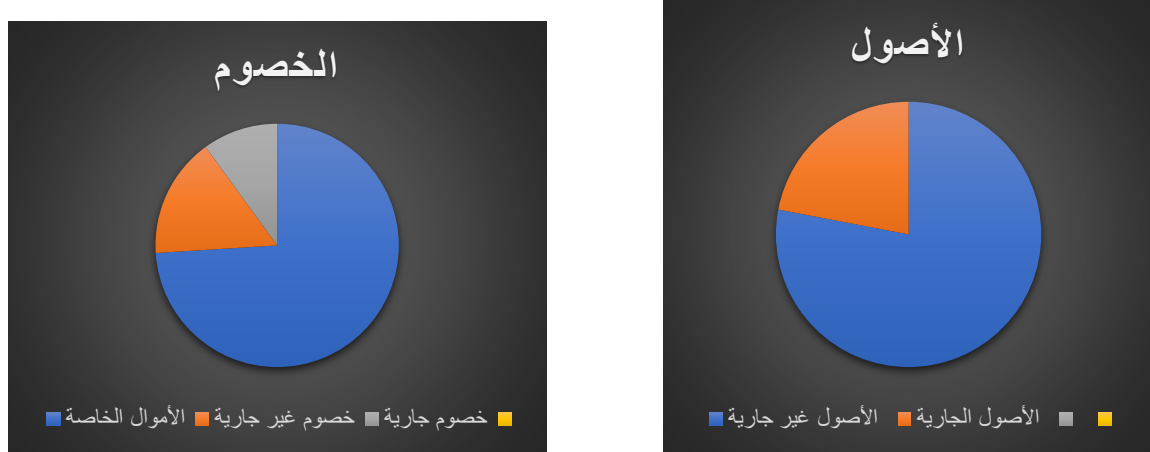
التعليق:

من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني، لمؤسسة E.P.S نلاحظ خلال سنة 2021 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تتمثل ب 79 ٪ من مجموع الأصول، وقد ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع لاقتناء المؤسسة مجموعة من التثبيبات في هذه الدورة ، أما فيما يخص خصومها فنجد زيادة الخصوم غير الجارية لنسبة 16 ٪ من مجموع خصومها، وأما بالنسبة للخصوم الجارية نجد أنها بقية ثابتة بنسبة 9 ٪ ، رغم هذا ما زلت المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها.

جدول رقم 6: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 :

| الخصوم | المبالغ | ٪ | الأصول | المبالغ | ٪ |
|-----------------|-------------------|------|----------------------|-------------------|------|
| الأموال الدائمة | | ٪78 | الأصول الغير الجارية | 22 090 005 281,09 | ٪90 |
| الأموال الخاصة | 20 781 475 016,00 | | الأصول الجارية | 6 226 815 836,93 | ٪22 |
| خصوم غير جارية | 4 424 170 442,37 | | مجموع الأصول | 28 045 960 628,77 | ٪100 |
| الخصوم الجارية | 2 840 315 170,40 | ٪22 | | | |
| مجموع الخصوم | 28 045 960 628,77 | ٪100 | | | |

الشكل رقم 6: يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

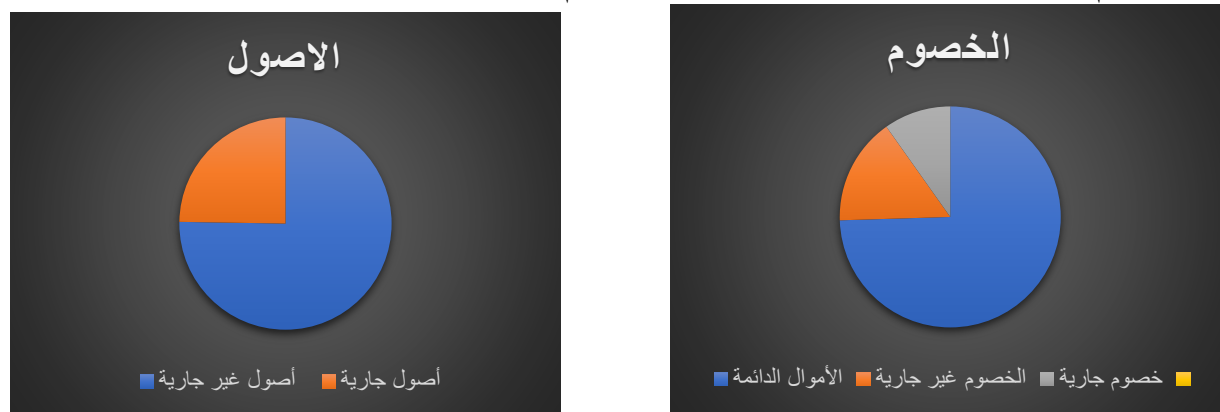
التعليق:

من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني، للمؤسسة المينائية نلاحظ خلال سنة 2020 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تتمثل بـ 78٪ من مجموع الأصول، وقد ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع لاقتناء المؤسسة مجموعة من الأوراق المالية في هذه الدورة، أما فيما يخص خصومها فنجد ثبات الخصوم غير الجارية بنسبة 16٪ من مجموع خصومها، وأما بالنسبة للخصوم الجارية نجد أنها بقيت ثابتة بنسبة 10٪، رغم هذا ما زلت المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها.

جدول رقم 7: يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

| الأصول | المبالغ | ٪ | الخصوم | المبالغ | ٪ |
|----------------|-------------------|------|------------------|-------------------|------|
| أصول غير جارية | 20 405 288 637,96 | 76٪ | الأموال الدائمة | 19 721 496 484,57 | 76٪ |
| الأصول الجارية | 6 167 713 121,16 | 24٪ | الخصوم غ الجارية | 4 208 810 036,38 | 16٪ |
| مجموع الأصول | 26 573 001 759,12 | 100٪ | مجموع الخصوم | 26 573 001 759,12 | 100٪ |

الشكل رقم 7: يمثل دائرة نسبية للأصول و الخصوم لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

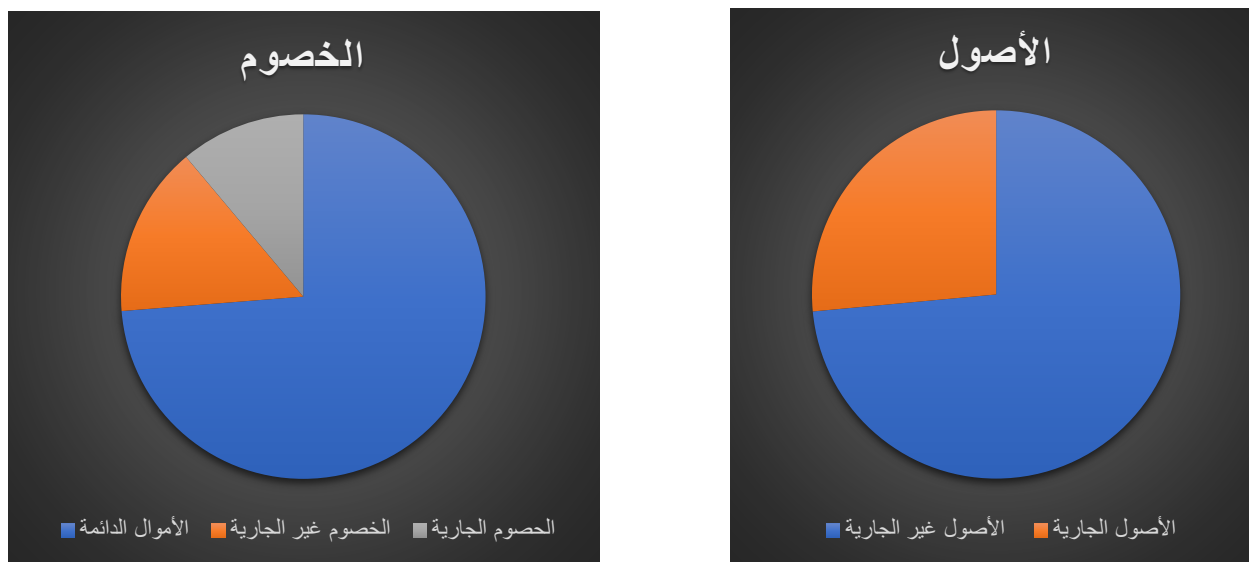
التعليق:

من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني، للمؤسسة المينائية نلاحظ خلال سنة 2019 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تتمثل بـ 76٪ من مجموع الأصول، وقد ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية، أما فيما يخص خصومها فنجد زيادة الخصوم غير الجارية لنسبة 16٪ من مجموع خصومها، وأما بالنسبة للخصوم الجارية نجد أنها انخفضت بنسبة 1٪ لتصبح 10٪، رغم هذا ما زلت المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها.

جدول رقم 8: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

| الأصول | المبالغ | ٪ | الخصوم | المبالغ | ٪ |
|----------------|--------------------|------|------------------|-------------------|------|
| أصول غير جارية | 19 323 293 292 ,40 | 73٪ | الأموال الدائمة | 19 421 214 416,17 | 73٪ |
| الأصول الجارية | 7 169 048 359,47 | 27٪ | الخصوم غ الجارية | 4 104 856 315,01 | 15٪ |
| مجموع الأصول | 26 492 341 651,87 | 100٪ | مجموع الخصوم | 26 492 341 651,87 | 100٪ |

الشكل رقم 8: يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

التعليق:

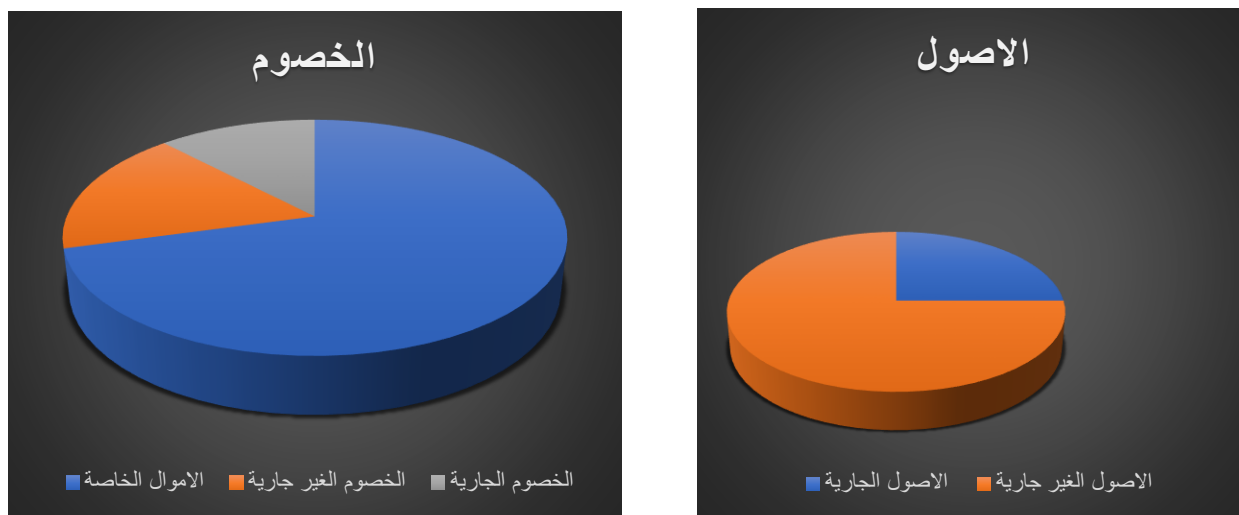
من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني، لمؤسسة E.P.S نلاحظ خلال سنة 2018 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تتمثل بـ 73 ٪ من مجموع الأصول، وقد انخفضت مقارنة بالسنة الماضية، أما فيما يخص خصومها فنجد ثبات الخصوم غير الجارية بنسبة 15 ٪ من مجموع خصومها، وأما بالنسبة للخصوم الجارية نجد أنها ارتفعت لنسبة 11 ٪، رغم هذا ما زالت المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها.

جدول رقم 9 يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

| الخصوم | المبالغ | ٪ | الأصول | المبالغ | ٪ |
|--------------------|-------------------|------|----------------|-------------------|------|
| الخصوم الدائمة | 17 786 798 203,42 | 75٪ | أصول غير جارية | 18 022 416 878,75 | 75٪ |
| الخصوم غير الجارية | 4 029 609 321,42 | 15٪ | الأصول الجارية | 6 113 459 779,02 | 25٪ |
| مجموع الخصوم | 24 135 876 657,77 | 100٪ | مجموع الأصول | 24 135 876 657,77 | 100٪ |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم 9: يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017 .

التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

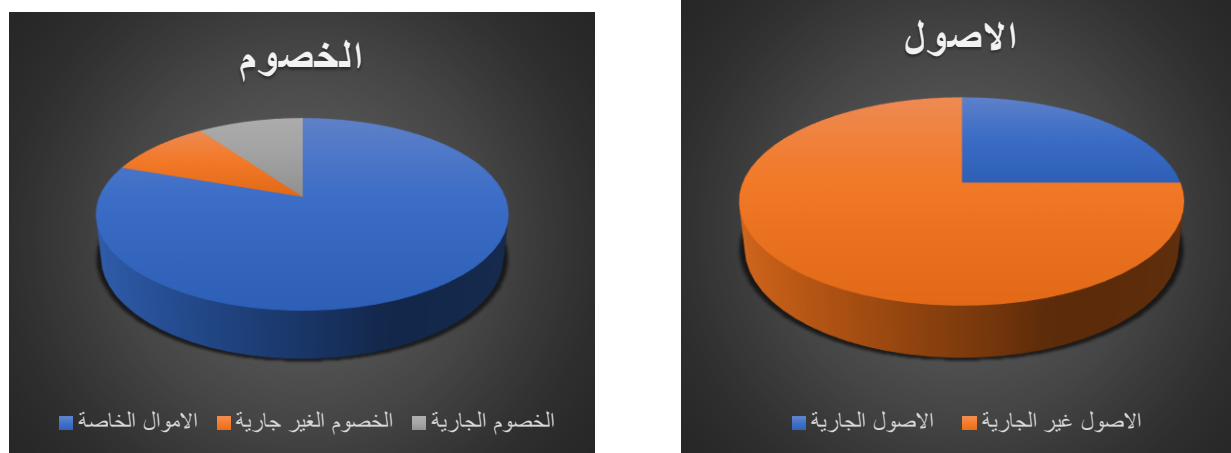
من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني، لمؤسسة E.P.S نلاحظ خلال سنة 2017 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تتمثل بـ 75 ٪ من مجموع الأصول، وقد ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع لاقتناء المؤسسة مجموعة من التثبيات في هذه الدورة، أما فيما يخص خصومها فنجد زيادة الخصوم غير الجارية بسبب زيادة قيمة المؤونات بنسبة 15 ٪ من مجموع خصومها، وكذلك بالنسبة للخصوم الجارية نجد ارتفاع بنسبة 10 ٪ مقارنة بالسنة السابقة، رغم هذا ما زالت المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها.

2- جدول رقم 10: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

| الاصول | المبالغ | ٪ | الخصوم | المبالغ | ٪ |
|----------------|-------------------|------|-----------------|-------------------|------|
| أصول غير جارية | 19 574 627 226,94 | 63٪ | الأموال الدائمة | 19 464 577 947,91 | 81٪ |
| أصول الجارية | 6 390 649 642,98 | 37٪ | خصوم غير جارية | 3 990 894 969,22 | 11٪ |
| مجموع الأصول | 25 965 276 869,92 | 100٪ | مجموع الخصوم | 25 965 276 869,92 | 100٪ |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم 10: يوضح التمثيل البياني الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني أعلاه لمؤسسة E.P.S نلاحظ خلال سنة 2016 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تمثل ب 63 ٪ من مجموع الأصول وهي تقريبا نفس النسبة في السنة الماضية غير أن مجموع أصولها ارتفع مقارنة بالسنة الماضية، وهذا بسبب ارتفاع أصولها غير الجارية، أما فيما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة تمثل 81 ٪ من مجموع خصومها، وهذا الارتفاع يعود لتخصيص جزء من النتيجة المحقق في سنة 2016 في شكل إحتياطات أما الخصوم الجارية فهي تمثل 08 ٪ من مجموع خصومها، وهذا ما يؤكد اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة في تمويل أصولها.

-جدول رقم 11: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015 :

| الاصول | المبالغ | ٪ | الخصوم | المبالغ | ٪ |
|----------------------|-------------------|------|-----------------|-------------------|-----|
| الاصول الغير الجارية | 14 059 938 507,14 | 64٪ | الأموال الدائمة | 18 033 927 335,39 | 90٪ |
| | | | الأموال الخاصة | | |
| | | | خصوم غير جارية | 2 444 705 660,32 | 10٪ |
| الاصول الجارية | 8 141 597 932,83 | 36٪ | الخصوم الجارية | 1 722 913 444,26 | 10٪ |
| مجموع الأصول | 22 201 536 439,97 | 100٪ | مجموع الخصوم | 22 201 546 439,97 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

التعليق:

من خلال الميزانية المالية المختصرة والتمثيل البياني، لمؤسسة E.P.S نلاحظ خلال سنة 2014 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تتمثل بـ 62 ٪ من مجموع الأصول، وقد ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية 58 ٪، أما فيما يخص خصومها فنجد ثبات الخصوم غير الجارية بنسبة 10 ٪ من مجموع خصومها، وأما بالنسبة للخصوم الجارية نجد أنها ارتفعت لنسبة 10 ٪ مقارنة بالسنة الماضية 6 ٪، رغم هذا ما زالت المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها.

رأس المال العامل للمؤسسة:

جدول رقم 13: يمثل رأس المال العامل للمؤسسة لسنوات الدراسة

| | الأموال الدائمة | الأصول غير جارية | رأس المال العامل الصافي | الأصول الجارية | الخصوم الجارية | رأس المال العامل الصافي | مجموع الأصول | الأصول الثابتة | رأس المال العامل الإجمالي |
|------|----------------------|----------------------|-----------------------------------|---------------------|---------------------|----------------------------|----------------------|--------------------------|-----------------------------------|
| 2014 | 16 440 528 880,03 | 13 021 778 322 | 5 433 066 112,79 | 8 104 312 131,37 | 2 017 771 828,94 | 5 433 066 112,79 | 21 126 090 453,37 | 13 021 778 322 | 8 104 312 131,37 |
| 2015 | 18 033 927 335,39 | 14 059 938 507,14 | 6 418 694 488,57 | 8 141 597 932,83 | 1 722 913 444,26 | 6 418 694 488,57 | 22 201 536 439,97 | 14 059 938 507,14 | 8 141 597 932,83 |
| 2016 | 19 464 577 947,91 | 19 574 627 226,94 | 3 880 845 690,19 | 6 390 649 642,98 | 2 509 803 952,79 | 3 880 845 690,19 | 25 965 276 869,92 | 19 574 627 226,94 | 6 390 649 642,98 |
| 2017 | 17 786 798 203,42 | 18 022 416 878,75 | 3 793 990 646,09 | 6 113 459 779,02 | 2 319 469 132,93 | 3 793 990 646,09 | 24 135 876 657,77 | 18 022 416 878,75 | 6 113 459 779,02 |
| 2018 | 19 421 214 416,17 | 19 323 293 292,40 | 4 202 777 438,78 | 7 169 048 359,47 | 2 966 270 920,69 | 4 202 777 438,78 | 26 492 341 651,87 | 19 323 293 292 ,40 | 7 169 048 359,47 |
| 2019 | 19 721 496 484,57 | 20 405 288 637,96 | 3 525 017 882,99 | 6 167 713 121,16 | 2 642 695 238,17 | 3 525 017 882,99 | 26 573 001 759,12 | 20 405 288 637,96 | 6 167 713 121,16 |
| 2020 | 25 205 645 458,37 | 22 090 005 281,09 | 4 731 127 441,77 | 6 226 815 836,93 | 2 840 315 170,40 | 4 731 127 441,77 | 28 045 960 628,77 | 22 090 005 281,09 | 5 955 955 347,68 |
| 2021 | 26 112 535 645,37 | 22 651 150 051,45 | 3 461 385 593,02 | 5 851 407 274,02 | 2 390 021 680,10 | 3 461 385 593,02 | 28 502 557 325,47 | 22 651 150 051,45 | 5 851 407 274,02 |
| 2022 | 26 821 132 722,86 | 22 090 005 281,09 | 3 386 500 666,53 | 7 323 203 704,61 | 2 592 076 262,84 | 3 386 500 666,53 | 29 413 208 985,70 | 22 090 005 281,09 | 7 323 203 704,61 |

المصدر: من إعداد الطالبين وفق الميزانيات المالية

التعليق:

من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال جميع سنوات الدراسة دليل على أن المؤسسة المينائية في وضعية مالية جيدة وتوازنها المالي محقق، أي أنها قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، وتسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية، حيث أن قيمته كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى فقد عرف ارتفاع سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ثم انخفض سنة 2016 ليواصل انخفاضه سنة 2017 وفي سنة 2018 نشهد ارتفاع، لنحدد انخفاض سنة 2019 لكن سنة 2020 نلاحظ ارتفاعا في قيمته لتكون ثالث سنة بعد سنة 2015 و 2014 كقيمة كبرى وتختتم سنوات الدراسة بتراجع مستمر في رأس المال العامل الصافي في كلتا السنتين التاليتين 2021، 2022

- سنة 2015 ارتفع رأس المال العامل بقيمة 985 628 375,78 وهذا ما يعادل نسبة 15,3% مقارنة بسنة 2014، حيث بلغ قيمته الاعظمية و الأعلى في سنوات كل سنوات الدراسة.

- سنة 2016 انخفضت رأس المال العامل بقيمة 2537848798 وهذا ما يعادل نسبة 15,3% مقارنة بسنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض في الأموال الدائمة للمؤسسة المينائية مقابل ارتفاع في الخصوم المتداولة أي ديونها قصيرة الأجل وانخفاض أصولها الجارية.

- سنة 2017 انخفض رأس المال العامل بقيمة 86855044,1 وهذا ما يعادل 3,53% مقارنة بسنة 2016 وذلك بسبب ارتفاع في ديون المؤسسة قصيرة الأجل وانخفاض في أصولها الجارية، وكذلك إلى ارتفاع الأصول الثابتة من خلال اقتناء مباني، وتثبيبات عينية أخرى، تثبيبات مالية...

- سنة 2018 ارتفع رأس المال العامل بقيمة 408 786 792,69 وهذا ما يعادل 9,7% مقارنة بسنة 2017

- سنة 2019 انخفض رأس المال العامل بقيمة 677 759 555,79 وهذا ما يعادل 19,2% مقارنة بسنة 2018

- سنة 2020 ارتفع رأس المال العامل بقيمة 1 206 109 558,78 وهذا ما يعادل 25,4% مقارنة بسنة 2019 و تعتبر هذه أكبر قيمة زيادة شهدتها سنوات الدراسة.

- سنة 2021 انخفض رأس المال العامل بقيمة 1 269 741 848,75 وهذا ما يعادل 36,6% مقارنة بسنة 2020 وتعتبر هذه القيمة و النسبة أكبر نسبة انخفاض شهدتها سنوات الدراسة و ذلك بسبب انخفاض الأموال الدائمة لدى المؤسسة و ارتفاع في الخصوم المتداولة.
- سنة 2022 انخفض رأس المال العامل بقيمة 74 884 926,49 و هذا ما يعادل 2,2% مقارنة بسنة 2021. و عليه المؤسسة خلال السنوات التسعة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى.

المبحث الثالث : تصميم نموذج الارتباط و التوزيع الطبيعي ومناقشة النتائج على ضوء فرضيات البحث

يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تحديد أثر وقوة العلاقة بين نسب رأس المال العامل ونسب ربحية المؤسسة بمختلف أنواعها بناء على تصميم نموذج إحصائي، يتمثل في نموذج الارتباط و التوزيع الطبيعي حيث تم عرض منهجية وأدوات الدراية المستخدمة في عملية البحث، وكذلك عرض لمجتمع وعينة الدراسة وطرق جمع المعلومات والنسب والمتغيرات المستخدمة في التقييم، بالإضافة إلى البرنامج المستخدم في معالجة المعطيات، والمطالب التالية توضح ما يلي:

المطلب الأول: منهجية وطرق تحليل الدراسة؛

المطلب الثاني: تحديد مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة؛

المطلب الثالث: تصميم نموذج الارتباط و التوزيع الطبيعي ومناقشة النتائج على ضوء فرضيات البحث؛

المطلب الأول: منهجية وطرق تحليل البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات متعددة المتغيرات والأبعاد، حيث أن عملية التشخيص تتضمن صياغة وبناء علاقة علاقات بين متغيرين أو أكثر فكان من الضروري الاعتماد على الطرق الإحصائية الخاصة بتحليل المتغيرات المتعددة، ذلك أن الدراسة تهتم بتصميم نموذج إحصائي يتطلب بالضرورة أكبر قدر ممكن من البيانات التاريخية التي تمثل مدخلات هذا النموذج.

أولاً: تعريف البرنامج الإحصائي spss

يعرف النظام الإحصائي spss على أنه: أحد التطبيقات الإحصائية التي تعمل تحت مظلة ويندوز، وهو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي عن طريقها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث العلمي عن طريق الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات، ومن ثم القيام بتحليلها تحليلًا إحصائيًا ويعتمد النظام على المعلومات الرقمية، ويتميز البرنامج بقدرته الكبيرة على معالجة البيانات التي يتم مده بها ويمكن استخدامه في جميع مناهج البحث العلمي.

ثانياً: طريقة عمل النظام الإحصائي spss:

يتم ادخال البيانات في برنامج spss عن طريق وضع رموز تمثلها، وبعد ذلك يتم اختيار النموذج الاختياري المناسب للبيانات، وتحديد المتغيرات التي يرغب الباحث العلمي في تحليلها. عند القيام بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمناهج البحث العلمي فإن الأمر يتطلب بعض الأدوات التي تساهم في عملية التصنيف، ومن ثم التحليل والوصول إلى النتائج التفسيرية لافتراضات البحث المقدمة من الباحث، ويعد النظام الإحصائي spss من أبرز الأدوات التي تستخدم في ذلك حيث يقوم البرنامج بوصف المتغيرات، وبالتالي تعميم ما يتم التوصل إليه من النتائج على مجتمع الدراسة.

ثالثاً: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يهتم أسلوب الانحدار عموماً بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات واستخدام تلك العلاقة في التنبؤ بقيم متغير ما (المتغير التابع) إذا علمت قيمة المتغير أو المتغيرات الأخرى (المتغيرات المستقلة)، أي أن الغرض الأساسي لاستخدام أساليب الانحدار هو تقدير النموذج الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات لاستخدامها في التنبؤ الإحصائي. فالانحدار هو أحد أهم الأساليب الإحصائية وأوسعها استخداماً في مختلف العلوم، من خلال تحديد العلاقة بين المتغيرات في شكل معادلة، لتقدير معالمها وقوة اتجاه هذه العلاقة.

المطلب الثاني: تحديد مجتمع، عينة ومتغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب توضيح مجتمع وعينة الدراسة، التي تم الاعتماد عليها لحل الإشكالية الدراسة عن طريق جمع القوائم المالية لها، وكذا تبيان العلاقة بين المتغيرات الدراسة لهذا البحث.

أولاً: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسة اقتصادية ناشطة في الشرق الجزائري تتناسب مع الدراسة بجمع مجموعة من القوائم المالية والميزانيات لعدة سنوات، من ناحية العينة فقد تم حصر عينة الدراسة في تسعة سنوات للمؤسسة، حيث تم تحليل تلك القوائم المالية للوصول إلى المؤشرات واستخدام البرنامج الإحصائي (spss) للتحليل في إيجاد العلاقة بين رأس المال العامل والربحية لإمكانية تعميم الدراسة في باقي المؤسسات الأخرى.

ثانياً: خطوات الدراسة:

تم جمع الميزانيات والقوائم المالية الختامية للمؤسسة المدرجة ضمن العينة لعدة سنوات من فترات مختلفة، إذ احتوت كل الميزانيات على جميع عناصر المؤشرات اللازمة لإجراء تحليل للمؤشرات وبالتالي استخراج وحساب مؤشرات رأس المال العامل ونسب الربحية من هذه القوائم.

تم تفرغ البيانات ونتائج المؤشرات المستنتجة من تحليل الميزانيات على برنامج (spss) على شكل متغيرات شملت متغيران (متغيرات تابع ومتغيرات مستقلة) بحيث يمثل كل متغير نسبة مؤشر من مؤشرات لمتغيرين. تم تحليل البيانات إحصائياً من خلال استخدام النموذج الارتباط و التوزيع الطبيعي حيث وجد أنه النموذج الأنسب لتحليل البيانات المالية.

المطلب الثالث: تحديد ووصف متغيرات الدراسة

1-المتغير المستقل: من خلال هذا النموذج سنعمد على نسب رأس المال العامل كمتغيرات مستقلة.

- X1 : متوسط فترة التحصيل
- X2 : متوسط فترة السداد
- X3 : متوسط فترة دوران المخزون
- X4 : متوسط فترة التحويل النقدي

جدول رقم 14: يمثل الصيغة الرياضية لنسب رأس المال العامل

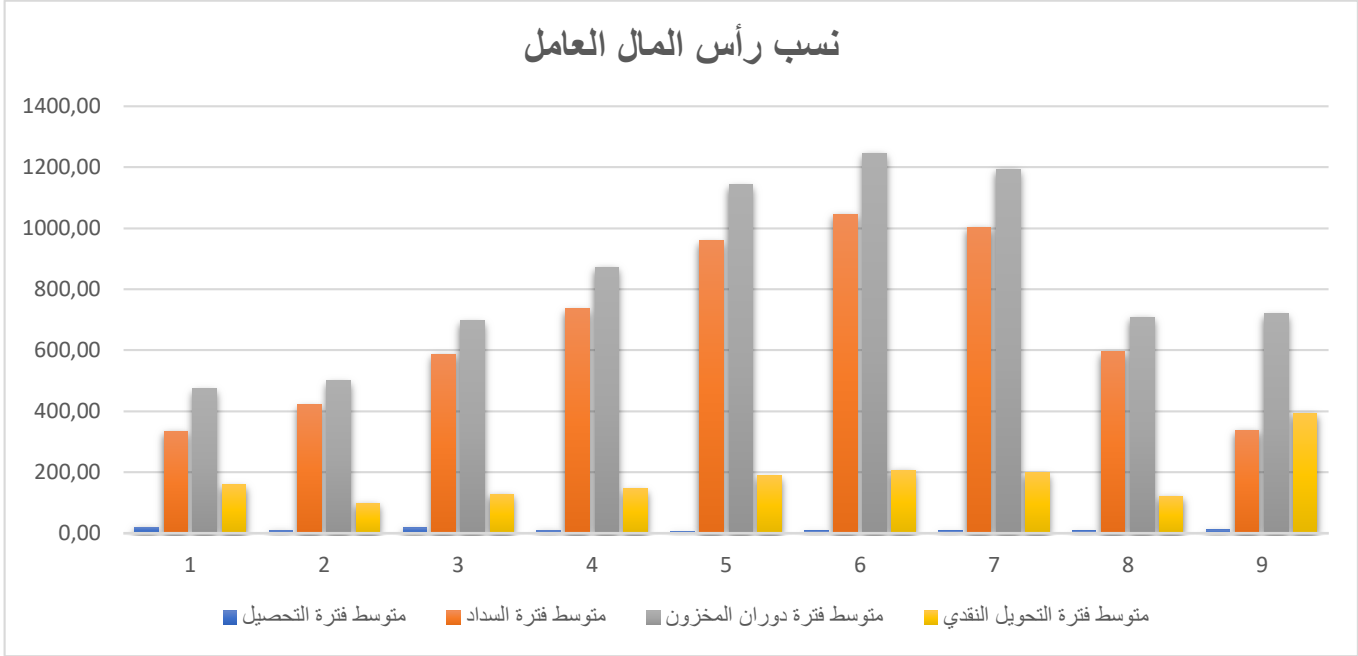
| النسبة | الصيغة الرياضية |
|---------------------------|---|
| متوسط فترة التحصيل | (الذمم المدينة*360) / المبيعات |
| متوسط فترة السداد | (الذمم الدائنة*360) / تكلفة البضاعة المباعة |
| متوسط فترة دوران المخزون | (المخزون*360) / تكلفة المبيعات |
| متوسط فترة التحويل النقدي | متوسط فترة التحصيل + متوسط فترة التخزين - متوسط فترة السداد |

جدول رقم 15: يمثل النسب و المؤشرات لرأس المال العامل لسنوات الدراسة

| متوسط فترة التحويل النقدي | متوسط فترة دوران المخزون | متوسط فترة السداد | متوسط فترة التحصيل | السنة |
|---------------------------|--------------------------|-------------------|--------------------|-------|
| 157,95 | 472,54 | 334,18 | 19,59 | 2014 |
| 98,91 | 499,94 | 420,12 | 10,09 | 2015 |
| 128,87 | 697,21 | 585,89 | 17,55 | 2016 |
| 145,36 | 870,90 | 735,21 | 9,67 | 2017 |
| 187,88 | 1141,91 | 959,59 | 5,56 | 2018 |
| 206,59 | 1246,05 | 1047,10 | 7,64 | 2019 |
| 198,15 | 1193,47 | 1002,92 | 7,60 | 2020 |
| 120,67 | 707,87 | 594,85 | 7,65 | 2021 |
| 391,73 | 719,45 | 338,43 | 10,71 | 2022 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم 13: يمثل نسب رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 15

التعليق:**■ متوسط فترة التحصيل:**

إن متوسط فترة التحصيل سريعة جدا حيث نلاحظ أنها بلغت في سنة 2014 ما يقارب 20 يوم وهي المدة الأطول (الأقصى) في السنوات المدروسة، أما بالنسبة للسنوات 2015 و 2016 فكانت في تذبذب ارتفاع ثم انخفاض ليستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2018 لتسجل القيمة المثلى في السنوات المدروسة بقيمة ما يقارب 6 أيام فقط ، لترتفع مجددا من سنة 2019 إلى سنة 2022 حيث يمكن تفسير الارتفاع الحاصل بجائحة كورونا التي أثرت على الزبائن الذين تتعامل معهم المؤسسة .

■ متوسط فترة السداد:

متوسط فترة السداد في ارتفاع مستمر وهذا مؤشر جيد حيث هذا التباعد بين فترة التحصيل و السداد يصب في مصلحة المؤسسة وسجلت القيمة المثلى سنة 2019 بـ 1246 يوم ثم بدأت في الانخفاض حين وصلت لأسوأ فترة وهي 339 يوم وسجلت سنة 2022 ، وارتفاع هذه النسبة دليل على حسن سمعة المؤسسة و ثقة الموردين

■ متوسط فترة التخزين:

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نلاحظ أن متوسط فترة التخزين ترتفع تدريجيا لتبلغ القيمة القصوى سنة 2019 بـ 1246 يوم وتنخفض مرة أخرى لكنها لم تصل لأدنى من 472 يوم المسجلة سنة 2014، نفسر بطئ دوران المخزون الذي يفوق السنة المالية بنشاط المؤسسة الخدماتي حيث لا علاقة له بالمخزونات أي معظم هذه الأخيرة عبارة عن آلات و قطع غيار وما إلى ذلك.

■ متوسط فترة التحويل النقدي:

فترة التحويل النقدي في تذبذب مستمر حيث نسجل 98 يوم في سنة 2015 حيث كانت هذه القيمة هي المثلى للمؤسسة لتبقى هذه الأخيرة في الارتفاع لتصل لأسوأ قيمة حققتها المؤسسة وذلك في سنة 2022 وقد بلغت 391 يوم وهذا ما يؤثر سلبا على المؤسسة في توفير السيولة بشكل أسرع.

-المتغير التابع: من خلال هذا النموذج سننتمد على نسب الربحية كمتغيرات تابعة.

- Y1 : هامش مجمل الربح للمبيعات.
- Y2 : نسبة هامش ربح العمليات.
- Y3 : نسبة هامش صافي الأرباح.
- Y4 : معدل العائد على الإستثمار.
- Y5 : معدل العائد على حق الملكية.

جدول رقم 16: يمثل الصيغة الرياضية لنسب الربحية

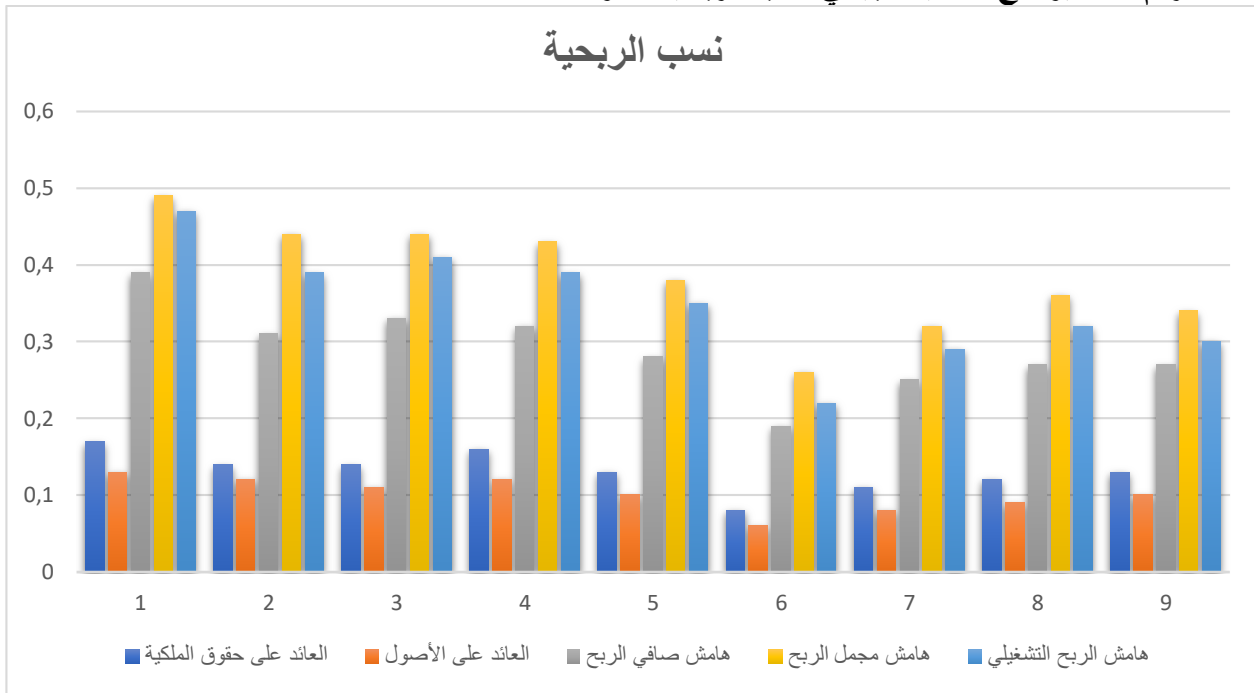
| النسبة | الصيغة الرياضية |
|----------------------------|---|
| هامش مجمل الربح للمبيعات | مجمل الربح/المبيعات السنوية×100 |
| نسبة هامش ربح العمليات | صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب/صافي المبيعات×100 |
| نسبة هامش صافي الأرباح | صافي الربح/صافي المبيعات×100 |
| معدل العائد على الإستثمار | صافي الأرباح بعد الضرائب والفوائد/إجمالي الأصول×100 |
| معدل العائد على حق الملكية | صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب/حق الملكية×100 |

الجدول رقم 17: يمثل نسب الربحية لسنوات الدراسة

| هامش الربح التشغيلي | هامش مجمل الربح | هامش صافي الربح | العائد على الأصول | العائد على حقوق الملكية | نسب الربحية |
|---------------------|-----------------|-----------------|-------------------|-------------------------|-------------|
| 0,47 | 0,49 | 0,39 | 0,13 | 0,17 | 2014 |
| 0,39 | 0,44 | 0,31 | 0,12 | 0,14 | 2015 |
| 0,41 | 0,44 | 0,33 | 0,11 | 0,14 | 2016 |
| 0,39 | 0,43 | 0,32 | 0,12 | 0,16 | 2017 |
| 0,35 | 0,38 | 0,28 | 0,1 | 0,13 | 2018 |
| 0,22 | 0,26 | 0,19 | 0,06 | 0,08 | 2019 |
| 0,29 | 0,32 | 0,25 | 0,08 | 0,11 | 2020 |
| 0,32 | 0,36 | 0,27 | 0,09 | 0,12 | 2021 |
| 0,3 | 0,34 | 0,27 | 0,1 | 0,13 | 2022 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم 14: يوضح التمثيل البياني نسب الربحية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 17

التعليق:

- **هامش صافي الربح:**
نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أن المؤسسة حققت هامش ربح صافي قدره 39 % في سنة 2014 أي أن كل دينار من المبيعات حقق لها 0.39 دينار كربح و هي أعلى نسبة لهامش الربح الصافي و هذا يدل على مدى كفاءة المؤسسة و سيطرتها على تكاليفها، ثم تنخفض النسبة في السنة الموالية الى 31% و تبقى في زيادة و نقصان بشكل متذبذب في السنوات الأخرى بحيث يرجع السبب في الانخفاض أو الزيادة في نسب صافي الربح الى زيادة تكلفة انتاج المبيعات بالإضافة الى الضرائب و الرسوم المفروضة على المؤسسة بحيث تتغير من سنة لأخرى.
- **هامش مجمل الربح :**
يظهر من خلال الرسم البياني و الجدول أن أعلى نسبة لهامش مجمل الربح حققتها المؤسسة هي 49% في العام 2014 و السبب في ارتفاع هذه النسبة عن نسب السنوات الأخرى هو زيادة تكلفة البضاعة المباعة و الأعباء في السنوات الموالية و العكس صحيح بحيث كلما قلت كلما زادت نسبة مجمل الربح .

- **هامش الربح التشغيلي :**
من خلال ما يعرضه الجدول و الشكل نجد أن نسب الربح التشغيلي غير مستقرة و تتغير من سنة لأخرى حيث بلغت أقصى نسبة سنة 2014 47% و ذلك راجع لتحسين الكفاءة التشغيلية عن طريق تقليل التكاليف و زيادة المبيعات و كذلك تنويع الإستثمارات.

- **معدل العائد على الأصول :**
نلاحظ أن المؤسسة حققت نسب معدل عائد على الأصول متذبذبة بين كل السنوات لكنه موجب حيث بلغ 13 % سنة 2014 مما يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول يحقق 0.13 دينار من الأرباح و هي أعلى نسبة حققتها المؤسسة في السنوات المدروسة و يرجع هذا الارتفاع لزيادة قيمة النتيجة الصافية و هذا يدل على أن المؤسسة حققت أرباحا من عملية الإستثمار التي قامت بها و هذا يدل على كفاءة المؤسسة في إستغلال الأصول لتوليد الأرباح و كانت أقل قيمة حققتها المؤسسة هي 6% في سنة 2019 ذلك راجع لإنخفاض النتيجة الصافية و إرتفاع حجم الأصول .

■ العائد على حقوق الملكية :

كذلك بالنسبة للعائد على حقوق الملكية نتحصل على قيم متذبذبة ، حيث بلغت سنة 2019 8% حيث تعتبر هذه النسبة منخفضة جدا مقارنة بالسنوات الأخرى خصوصا سنة 2014 التي حققت فيها أعلى نسبة وهي 17% و سنة 2017 التي حققت فيها 16% يدل هذا الأخير على مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من حقوق المساهمين المستثمرة في الاعمال خصوصا في هتين السنتين.

اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول رقم 18: يمثل التوزيع الطبيعي

| البيان | X1 | X2 | X3 | X4 | Y1 | Y2 | Y3 | Y4 | Y5 |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| مستوى المعنوية | 0,505 | 0,928 | 0,805 | 0,497 | 0,988 | 0,986 | 0,995 | 0,995 | 0,993 |
| قيمة الاختبار z | 0,824 | 0,545 | 0,642 | 0,829 | 0,449 | 0,456 | 0,418 | 0,418 | 0,426 |

المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات نتائج spss

التعليق:

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم () يتوضح أن مستوى المعنوية لكل من نسب رأس المال العامل (متوسط فترة التحصيل ، متوسط فترة السداد ، متوسط فترة التخزين ، متوسط فترة التحويل النقدي)، ونسب الربحية (هامش مجمل الربح للمبيعات، هامش ربح العمليات، هامش صافي الأرباح، معدل العائد على الإستثمار ومعدل العائد على حق الملكية)، كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ ، وهذا يعني أن توزيع البيانات لهذه المتغيرات يتبع التوزيع الطبيعي.

مصفوفة الارتباط:

تبين مصفوفة الارتباط متانة علاقة الارتباط ونوعها بين نسب الرفاعة المالية وربحية المؤسسة التي لها علاقة ارتباط متينة ولها اساس نظري مقبول.

تحديد مصفوفة الارتباط بين معالم النموذج:

جدول رقم 19: يمثل مصفوفة الارتباط

| متوسط فترة التحصيل | متوسط فترة السداد | متوسط فترة التخزين | متوسط فترة التحويل النقدي | هامش مجمل الربح للمبيعات | هامش ربح العمليات | هامش صافي الأرباح | معدل العائد على الإستثمار | معدل العائد على حق الملكية |
|--------------------|-------------------|--------------------|---------------------------|--------------------------|-------------------|-------------------|---------------------------|----------------------------|
| 1 | - 0,642 | - 0,677 | - 0,138 | 0,611 | 0,631 | 0,632 | 0,632 | 0,745 |
| | 1 | 0,953 | - 0,090 | - 0,654 | - 0,713 | - 0,643 | - 0,643 | - 0,598 |
| | | 1 | 0,216 | - 0,735 | - 0,805 | - 0,732 | - 0,732 | - 0,729 |
| | | | 1 | - 0,308 | - 0,347 | - 0,330 | - 0,330 | - 0,463 |
| | 0,611 | - 0,654 | - 0,735 | 1 | | | | |
| | 0,631 | - 0,713 | - 0,805 | 0,987 | 1 | | | |
| | 0,632 | - 0,643 | - 0,732 | 0,859 | 0,888 | 1 | | |
| | 0,632 | - 0,643 | - 0,732 | 0,859 | 0,888 | 1 | 1 | |
| | 0,745 | - 0,598 | - 0,729 | 0,938 | 0,946 | 0,930 | 0,930 | 1 |

المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات نتائج spss

التعليق على نتائج مصفوفة الارتباط:

يتضح من مصفوفة الارتباط ما يلي:

توجد علاقة طردية قوية بين متوسط فترة التحصيل و معدل العائد على حقوق الملكية حيث قيمة $r = 0,745$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ على عكس باقي قيم الربحية لا توجد علاقة حيث كانت قيمة $\alpha < 0.05$.

توجد علاقة عكسية قوية بين متوسط فترة السداد و هامش ربح العمليات (التشغيلي) حيث قيمة

$r = -0,713$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ عكس باقي نسب الربحية لا توجد علاقة حيث كانت قيمة $\alpha < 0.05$.

توجد علاقة عكسية قوية بين متوسط فترة التخزين و كل نسب الربحية هامش مجمل الربح، هامش ربح العمليات، هامش صافي الربح، معدل العائد على الأصول و الاستثمارات، معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة

$r = - 0,735$; $r = - 0,805$; $r = - 0,732$; $r = - 0,732$; $r = - 0,729$ على التوالي عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

لا توجد علاقة بين متوسط التحويل النقدي و كل نسب الربحية حيث كانت قيمة $\alpha > 0.05$.

1- فيما يتعلق بعلاقة رأس المال العامل المقياس بنسبة متوسط فترة التحصيل وبين نسب الربحية المقياس بهامش مجمل الربح للمبيعات، هامش صافي الأرباح، معدل العائد على الإستثمار، معدل العائد على حق الملكية، نسبة هامش ربح العمليات، توجد علاقة طردية قوية مع العائد على حقوق الملكية حيث بلغت (0,745) و علاقة طردية متوسطة مع باقي نسب الربحية هامش مجمل الربح للمبيعات، نسبة هامش ربح العمليات، هامش صافي الأرباح، معدل العائد على الإستثمار على التوالي: (0,611)، (0,631)، (0,632)، (0,632). و السبب نقصان متوسط فترة التحصيل يؤدي زيادة حركة حسابات العملاء و زيادة التحصيلات تعادل تحويل المديونية إلى نقدية مما يزيد من مردوديتها.

2- بالنسبة متوسط فترة السداد وبين نسب الربحية المقياس بهامش مجمل الربح للمبيعات، هامش صافي الأرباح، معدل العائد على الإستثمار، معدل العائد على حق الملكية توجد علاقة عكسية متوسطة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للمتغيرات (-0,654)، (-0,643)، (-0,643)، (-0,598) أما بالنسبة لهامش ربح العملياتي (التشغيلي) توجد علاقة عكسية قوية بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,713)، لان تسريع المدفوعات للموردين يؤدي إلى زيادة الربحية وذلك لان الشركات في كثير من الأحيان تحصل على خصم كبير عند الدفع الفوري، ومشكلات السيولة و غيرها تؤدي إلى زيادة الذمم الدائنة والذي يخفض من الربحية.

3- بالنسبة لمتوسط فترة التخزين وبين نسب الربحية المقياس بهامش مجمل الربح للمبيعات، هامش صافي الأرباح، هامش الربح التشغيلي، معدل العائد على الإستثمار، معدل العائد على حق الملكية توجد علاقة عكسية قوية بين متوسط فترة التخزين و نسب الربحية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للمتغيرات (-0,735) (-0,805) (-0,732) (-0,732) (-0,729) والسبب أن الاحتفاظ بمستويات عالية من المخزون يعني زيادة النفقات حيث تؤدي المستويات العالية من المخزون إلى نفقات عالية وانخفاض في الأرباح، فعلى الرغم من ان الاحتفاظ بمستوى عال من المخزونات يقلل من خطر نفاذ المخزون إلا انه يؤدي الى خفض النقدية المتاحة و بالتالي الارادات المتوقعة.

4- متوسط فترة التحويل النقدي و نسب الربحية المقياس بهامش مجمل الربح للمبيعات، هامش صافي الأرباح، هامش الربح التشغيلي، معدل العائد على الإستثمار، معدل العائد على حق الملكية توجد علاقة عكسية ضعيفة بين متوسط فترة التحويل النقدي و نسب الربحية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للمتغيرات على التوالي (-0,308) (-0,347) (-0,330) (-0,330) (-0,463) وذلك راجع إلى طول فترة تحويل الأموال إلى سيولة وهذا ما يصعب إنعاش الخزينة بالنقد ويأثر على تعظيم أرباح المؤسسة.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات البحث:

من خلال هذا المطلب سيتم الإجابة على إشكالية الدراسة إنطلاقاً من مخرجات التحليل واختبار صحة الفرضيات.
أولاً: بالنسبة للفرضية الرئيسية:

❖ لا توجد علاقة قوية بين رأس المال العامل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
الفرضية الأساسية H_0 : ليس هناك علاقة قوية بين رأس المال العامل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة قوية بين رأس المال العامل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

لدينا مستوى المعنوية للنموذج

ثانياً بالنسبة للفرضيات الفرعية والتي تمثلت في:

1- الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد علاقة بين متوسط فترة التحصيل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
✓ الفرضية الأساسية H_0 : لا توجد علاقة بين متوسط فترة التحصيل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

✓ الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة بين متوسط فترة التحصيل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

بناءً على النتائج تم تأكيد هذه الفرضية من خلال ما تم التوصل إليه من الدراسة التطبيقية، إذ تم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تقول " توجد علاقة بين متوسط فترة التحصيل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ "

ونرفض الفرضية الأساسية H_0 .

2- الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد علاقة بين متوسط فترة السداد و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
الفرضية الأساسية H_0 : لا توجد علاقة بين متوسط فترة السداد و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H_1 توجد علاقة بين متوسط فترة السداد و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
بناءً على النتائج تم تأكيد هذه الفرضية من خلال ما تم التوصل إليه من الدراسة التطبيقية، إذ تم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تقول " توجد علاقة بين متوسط فترة السداد و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".
ونرفض الفرضية الأساسية H_0 .

3- الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد علاقة بين متوسط فترة التخزين و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
الفرضية الأساسية H_0 : ليس هناك علاقة بين متوسط فترة التخزين و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة بين متوسط فترة التخزين و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

بناءً على النتائج تم تأكيد هذه الفرضية من خلال ما تم التوصل إليه من الدراسة التطبيقية، إذ تم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تقول " هناك علاقة بين متوسط فترة التخزين و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".
ونرفض الفرضية الأساسية H_0 .

4- الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد علاقة بين متوسط فترة التحويل النقدي و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
الفرضية الأساسية H_0 : ليس هناك علاقة بين متوسط فترة التحويل النقدي و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة بين متوسط فترة التحويل النقدي وربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

بناء على النتائج تم تأكيد هذه الفرضية من خلال ما تم التوصل إليه من الدراسة التطبيقية، إذ تم قبول الفرضية الأساسية H_0 التي تقول " ليس هناك علاقة بين متوسط فترة التحويل النقدي وربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".

ونرفض الفرضية البديلة H_1 .

من اختبار الفرضيات الفرعية السابقة تم رفض الفرضية الرئيسية حيث تبين وجود أثر ارتباط طردية لنسب رأس المال العامل على ربحية المؤسسة.

وهذا ما يفسره مستوى المعنوية للنموذج الأول 0,021 و النموذج الثالث 0,009 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا الى الدراسة الميدانية داخل المؤسسة المينائية لسكيكدة، حيث قمنا بحساب النسب التي لها علاقة برأس المال العامل كذلك نسب الربحية انطلاقا من معطيات المؤسسة و استخراج العلاقة بينهما، حيث ركزت الدراسة التطبيقية في المؤسسة المينائية على مدى تأثير نسب الربحية بتغير مكونات رأس المال العامل.

ومن أجل التوصل إلى الأهداف المعنية من هذه الدراسة قمنا بإختيار و وضع أمثل طريقة و الأدوات اللازمة لجمع المعلومات التي تمكننا من التوصل إلى المعطيات الضرورية و تلخيصها ومعالجتها و من ثم تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها، وبعد القيام بعرض وتحليل النتائج و تفسيراتها اللازمة استخلصنا أهم النتائج و التي تتمثل في:

- أن نجاح المؤسسة في تحصيل العملاء في فترة قصيرة يساعد في تحقيق نسب عالية من الربحية.
- طول فترة التخزين قد يزيد من تلف البضائع وخسارتها و كذلك الاستهلاكات مما يؤثر سلبا على ربحية المؤسسة.
- التأخر في تسديد الموردين قد يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة مما قد ينعكس بالسلب على ربحية المؤسسة.
- ارتفاع فترة التحويل النقدي يؤثر سلبيا على ربحية المؤسسة لذلك على المؤسسة أن تسارع في بيع سلعها و خدماتها كما يجب أن تقلل أكثر في فترة التحصيل و زيادة فترة السداد و الموازنة بينهما.

الختامة

لم يعد اهتمام المديرين يقتصر على كيفية الحصول على الأموال لمواصلة أنشطة المنظمة، بل على التطوير والتركيز على أفضل الطرق والأساليب التي تمكنها من الحصول على الموارد بأقل تكلفة لتحقيق أداء مالي أفضل. وعلى الرغم من أنها تحاول الاعتماد على الأموال التي يتم جمعها ذاتياً لتلبية احتياجاتها المالية، غالباً عندما تكون الموارد الداخلية غير كافية لإكمال دورة الاستثمار والتنمية، فإنها تقوم بالتمويل من خلال وسائل خارجية مثل القروض. طريقة التمويل هذه متنوعة وأقل تكلفة. وهذا هو سبب استمرارية الأنشطة المؤسسية وتعظيم الأرباح.

تبين لنا من خلال الدراسة أن رأس المال العامل يعد مكوناً هاماً وحاسماً في مالية الشركات كونه أحد العناصر الحساسة التي يجب التحكم فيها والتي لها تأثير كبير ومباشر على الربحية، خصوصاً أنه يتعلق بالأصول والخصوم المتداولة، بحيث أن توفر قدر زائد من الأصول المتداولة يؤدي إلى تحقيق عوائد مالية غير مجدية على استثماراتها قصيرة الأجل، في حين أن الاحتفاظ بقدر زائد من الأصول المتداولة يجعلها عرضة لنقص السيولة، وصعوبة إدارة عملياتها التشغيلية، وهذا ما يعكس عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية قصيرة الأجل. كما تبين لنا من خلال الدراسة أن الربحية هي ثمار الاستغلال الجيد والأمتل للموارد المالية المتاحة من أجل تحصيل أعلى نسب ممكنة منها. ويعتبر هدف تعظيم الربحية على رأس قائمة الأهداف المسطرة من قبل الشركة، لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار هدف آخر يعد مهم وهو السيولة بحيث يتعارض مع الربحية في حالة تعظيم الربحية على حساب السيولة فإهمالها يمكن أن يتسبب في مخاطر كبيرة للشركة، أي لا بد من إغارة نفس مقدار الأهمية لكليهما. فعدم الإهتمام بالربحية يؤدي إلى صعوبة البقاء واستمرارية المؤسسة لمدة طويلة. أهمل السيولة يخلق مشكلة العسر المالي أو الإفلاس. ومن هنا نستنتج أن الحرس على إحداث التوازن بين الهدفين هو السبيل الأمثل.

النتائج النظرية:

إدارة رأس المال العامل من أهم وظائف المؤسسة حيث أنها تمكنها من التنسيق ما بين استحقاقات أصولها المتداولة وخصومها المتداولة بالشكل الذي يلبي احتياجاتها اليومية من السيولة، و الموازنة بينها وبين الربحية، و من ثم إمكانية مواصلة واستمرارية عمليات المؤسسة التشغيلية.

تمكن إدارة رأس المال العامل المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون مواجهة خطر عدم القدرة على السداد ولهذا فإن رأس المال العامل يعتبر أحد المقاييس التي يعتمد عليها الدائنين في تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

النتائج التطبيقية:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في :

- توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في متوسط فترة التحصيل تؤدي إلى زيادة في نسب الربحية حيث زيادة الوحدة في هذه الأخيرة يؤدي إلى زيادة في كل نسب الربحية مما يشير إلى أن لها علاقة إيجابية مع جميعها وهذا يعني أن المؤسسة المينائية تحصل مستحقاتها في وقت مبكر وهذا ما يعود عليها بإرباح أعلى مقارنة بتلك التي تسترد المستحقات في وقت متأخر.
- بالنسبة لمتوسط فترة السداد تبين لنا أنه هناك علاقة عكسية مع جميع نسب الربحية وذلك بسبب طول فترة السداد حيث في كثير من الأحيان تحصل المؤسسة على خصم كبير في حالة الدفع الفوري، ومن جهة أخرى مشكلات السيولة تؤدي إلى زيادة الذمم المدينة وهذا ما يسبب انخفاض الربحية لدى المؤسسة.

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها كما يلي:

- ❖ يساهم رأس المال العامل في التأثير على ربحية المؤسسة المينائية.
- ❖ يساهم متوسط فترة التحصيل في التأثير على نسب الربحية للمؤسسة المينائية عند مستوى معنوي 0,021 وهي أقل من 0.05.
- ❖ يساهم متوسط فترة السداد في التأثير على هامش ربح العمليات للمؤسسة المينائية عند مستوى معنوي 0,031 وهي أقل من 0,05.
- ❖ لا يساهم متوسط فترة السداد في التأثير على نسب الربحية المتبقية: هامش مجمل الربح، نسبة هامش صافي الأرباح، معدل العائد على الاستثمار، معدل عائد على حقوق الملكية عند مستوى ليس معنوي على التوالي 0,056، 0,062، 0,062، 0,089 وهي أكبر من 0.05.
- ❖ عدم التوازن بين رأس المال العامل والربحية للمؤسسة في بعض السنوات خلال السنوات في 2019، 2020، 2021 وذلك راجع إلى الازمة المالية جائحة كورونا (covid-19).

التوصيات:

- ❖ على المسيرين الماليين إعطاء اهتمام كبير للموازنة بين إدارة رأس المال العامل و الربحية،
- ❖ التعمق أكثر وتحليل نسب الربحية بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها بالإيجاب أو السلب.

الإجابة على الفرضيات

- من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها نجد أن الفرضية الأساسية " لا توجد علاقة قوية بين رأس المال العامل وربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ " مرفوضة، (غير محققة) أي وجود علاقة قوية و طردية بين رأس المال العامل و الربحية.
- الفرضية الفرعية الأولى: " لا توجد علاقة بين متوسط فترة التحصيل و ربحية المؤسسة المينائية مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ " غير محققة، توجد علاقة طردية قوية بين متوسط فترة التحصيل و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
- الفرضية الفرعية الثانية: " لا توجد علاقة بين متوسط فترة السداد و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ " غير محققة، توجد علاقة (عكسية) بين متوسط فترة السداد و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
- الفرضية الفرعية الثالثة: " لا توجد علاقة بين متوسط فترة التخزين و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ " غير محققة، حيث توجد علاقة (عكسية) بين متوسط فترة التخزين و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
- الفرضية الفرعية الرابعة: " لا توجد علاقة بين متوسط فترة التحويل النقدي و ربحية المؤسسة المينائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ " محققة.

أفاق الدراسة:

- ❖ إجراء الدراسة باستخدام طرق وأساليب إحصائية أخرى (EViews، MATLAB).
- ❖ إجراء دراسة حول تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء مؤسسات ناشئة.
- ❖ إجراء دراسة ميدانية تشمل العديد من المؤسسات حول إدارة رأس المال العامل قصد تعميم النتائج على جميع المؤسسات من حيث: عدد المؤسسات توزيعها الجغرافي والقطاعي كذا من حيث الفترة لإعطاء فرص المقارنات وتعميم النتائج إذا توافقت.
- ❖ إجراء الدراسة حول تأثير الظاهرة خلال الأزمات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- 1- جليل كاظم مدلول العارضي ، الإدارة المالية المتقدمة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى عمان ، 2013
- 2- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2008
- 3- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء المالي التنبؤ بالفشل ، الطبعة الثانية ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2011
- 4- سيد الهواري، الاستثمار و التمويل ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1982
- 5- شعيب شنوف ،محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2008
- 6- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط1، بدون دار نشر، فلسطين، 2008
- 7- محمود عزت اللحام و آخرون، الإدارة المالية المعاصرة، ط2، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2016
- 8- محمد الصيرفي، إدارة المال و تحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
- 9- منير شاكر محمد ، التحليل المالي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان 2008

2- المجلات والمقالات:

أ- المجلات:

- 1- خالص صافي صالح ، الربحية مفاهيمها و صيغ التعبير عنها ،مجلة العلوم التجارية ، المعهد الوطني للتجارة العدد 1 – الجزائر 2002
- 2- عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث و التطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04 ديسمبر 2013
- 3- عمار رفعت أمحد قطب، طريقة التمويل و أثرها على الربحية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد10، معهد الإدارة ، الرصافة¹ خالص صافي صالح ، الربحية ، مفاهيمها و صيغ التعبير عنها ،مجلة العلوم التجارية ، المعهد الوطني للتجارة العدد 1 – الجزائر 2002
- 4- محمد رمضان محمد شعبان، أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة التجارة و التمويل، العدد الرابع، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر، ديسمبر 2021

ب – المقالات:

- 1- حسن محمد حسين سمحان، أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الاردنية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر، جامعة الوراق – الأردن – 12 جوان 2015.

3- الأطروحات والمذكرات:

- 1- أحمد شذى العرموطي ، أثر كفاءة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ، مذكرة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط 2017
- 2- أميرة بوجملين وسويسي حنان، أثر تركيبية الهيكل المالي على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر اكاديمي، غير منشورة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بو عريريج ، الجزائر، 2019
- 3- حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، السنة الأولى ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد الصادق بن يحيى، جيجل، 2015-2016
- 4- زهرة بوزيدي وشكير وصبرينة، أثر التدويل على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالم، الجزائر 2020
- 5- مارية قرين و مريم معمري ، أثر رأس المال العامل على ربحية الشركة ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل، 2020-2021
- 6- مجاهد محمد دياب، أثر إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المحاسبة و التمويل، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017

قائمة المراجع

- 7- محمد صالح سالمى، نور الإسلام سلامة، أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مالية مؤسسة، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2023
- 8- محمود بركان، سياسة تخفيض العملة و أثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية المستوردة، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2017.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية
- 1- الكتب:

1- C.Paramasivan, T.Subramanian, **Financial Management**, new age international publishers 2009

الملاحق



Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|--------------------------|--------------------------|
| Chiffre d'affaires | | 10 416 813 791,33 | 9 752 926 598,75 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| I. PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 10 416 813 791,33 | 9 752 926 598,75 |
| Achats consommés | | 340 725 800,80 | 289 639 054,14 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 565 590 244,44 | 410 931 056,61 |
| II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | 906 316 045,24 | 700 570 110,75 |
| III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II) | | 9 510 497 746,09 | 9 052 356 488,00 |
| Charges de personnel | | 4 627 441 528,73 | 4 294 118 796,20 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | 196 850 702,80 | 226 534 302,23 |
| IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 4 686 205 514,56 | 4 531 703 389,57 |
| Autres produits opérationnels | | 103 619 549,07 | 45 246 236,41 |
| Autres charges opérationnelles | | 60 755 623,79 | 75 881 737,81 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | 1 640 351 556,05 | 1 397 666 378,35 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 512 264,72 | 328 629,67 |
| V. RESULTAT OPERATIONNEL | | 3 089 230 148,51 | 3 103 730 139,49 |
| Produits financiers | | 527 761 266,45 | 443 346 498,74 |
| Charges financières | | 21 596 471,84 | 55 592 937,26 |
| VI. RESULTAT FINANCIER | | 506 164 794,61 | 387 753 561,48 |
| VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | | 595 394 943,12 | 3 491 483 700,97 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | 873 507 153,00 | 854 690 933,00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | -92 816 036,40 | -27 687 528,85 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 11 048 706 871,57 | 10 241 847 963,57 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 8 234 003 045,05 | 7 577 367 666,75 |
| VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 2 814 703 826,52 | 2 664 480 296,82 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | |
| X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 2 814 703 826,52 | 2 664 480 296,82 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | |
| XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1) | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | |
| Part du groupe (1) | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |



Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|--------------------------|--------------------------|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 9 000 000 000,00 | 9 000 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | 9 852 975 016,00 |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | 10 199 955 312,82 | |
| Ecart de réévaluation | | | 2 664 480 296,82 |
| Ecart d'équivalence (1) | | | 0,00 |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | 2 814 703 826,52 | |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 0,00 | |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES | | 22 014 659 139,34 | 21 517 455 312,82 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | 41 748 697,14 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 42 395 862,87 | |
| Autres dettes non courantes | | | 4 553 331 635,41 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 4 764 077 720,65 | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS | | 4 806 473 583,52 | 4 595 080 332,55 |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 425 633 068,51 | 336 695 688,47 |
| Impôts | | 335 912 917,14 | 301 810 993,83 |
| Autres dettes | | 1 830 530 277,19 | 1 751 514 997,80 |
| TOTAL PASSIFS COURANTS | | 2 592 076 262,84 | 2 390 021 680,10 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 29 413 208 985,70 | 28 502 557 325,47 |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |



Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|-----|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | 98 392 687,21 | | 98 392 687,21 | 98 392 687,21 |
| Immobilisations incorporelles | | 60 733 519,84 | 41 125 805,14 | 19 607 714,70 | 30 774 893,34 |
| Immobilisations corporelles | | 21 885 739 652,07 | 13 080 178 220,74 | 8 805 561 431,33 | 9 677 717 784,37 |
| Terrains | | 2 179 221 413,11 | | 2 179 221 413,11 | 2 179 221 413,11 |
| Bâtiments | | 4 995 253 872,47 | 3 091 179 910,12 | 1 904 073 962,35 | 2 165 202 976,36 |
| Autres immobilisations corporelles | | 14 394 448 398,44 | 9 887 353 187,57 | 4 507 095 210,87 | 5 102 281 751,50 |
| Immobilisations en concession | | 316 815 968,05 | 101 645 123,05 | 215 170 845,00 | 231 011 643,40 |
| Immobilisations en cours | | 3 945 808 994,80 | | 3 945 808 994,80 | 3 717 103 435,61 |
| Immobilisations financières | | 9 237 634 453,05 | 17 000 000,00 | 9 220 634 453,05 | 9 127 161 250,92 |
| Titres mis en équivalence | | 32 000 000,00 | | 32 000 000,00 | 32 000 000,00 |
| Autres participations et créances rattachées | | 569 000 000,00 | | 569 000 000,00 | 569 000 000,00 |
| Autres titres immobilisés | | | | | 7 749 000 000,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 7 768 946 964,78 | 17 000 000,00 | 7 751 946 964,78 | 2 936 964,78 |
| Impôts différés actif | | 867 687 488,27 | | 867 687 488,27 | 774 224 286,14 |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 35 228 309 306,97 | 13 138 304 025,88 | 22 090 005 281,09 | 22 651 150 051,45 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 787 413 842,04 | 73 742 187,81 | 713 671 654,23 | 648 194 481,09 |
| Créances et emplois assimilés | | 1 870 296 896,48 | 49 448 256,94 | 1 820 848 639,54 | 1 430 118 476,05 |
| Clients | | 471 725 780,06 | 49 448 256,94 | 422 277 523,12 | 315 104 261,25 |
| Autres débiteurs | | 1 345 964 531,56 | | 1 345 964 531,56 | 1 078 738 014,13 |
| Impôts et assimilés | | 52 606 584,86 | | 52 606 584,86 | 36 276 200,67 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | 4 788 683 410,83 | | 4 788 683 410,83 | 3 773 094 316,87 |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 2 000 000 000,00 | | 2 000 000 000,00 | 1 773 083 860,00 |
| Trésorerie | | 2 788 683 410,83 | | 2 788 683 410,83 | 2 000 010 456,87 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 7 446 394 149,35 | 123 190 444,75 | 7 323 203 704,61 | 5 851 407 274,02 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 42 674 703 456,32 | 13 261 494 470,63 | 29 413 208 985,70 | 28 502 557 325,47 |



Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|-----|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | 98 392 687,21 | | 98 392 687,21 | 98 392 687,21 |
| Immobilisations incorporelles | | 25 298 139,84 | | 6 029 008,61 | 9 884 239,99 |
| Immobilisations corporelles | | 21 603 255 339,58 | 19 269 131,23 | 10 012 879 115,51 | 10 668 850 986,34 |
| Terrains | | 2 179 221 413,11 | | 2 179 221 413,11 | 2 179 221 413,11 |
| Bâtiments | | 4 895 090 064,63 | 2 540 476 697,06 | 2 354 613 367,57 | 2 608 690 564,09 |
| Autres immobilisations corporelles | | 14 212 127 893,79 | 8 979 936 000,76 | 5 232 191 893,03 | 5 618 245 768,94 |
| Immobilisations en concession | | 316 815 968,05 | 69 963 526,25 | 246 852 441,80 | 262 693 240,20 |
| Immobilisations en cours | | 3 612 967 123,84 | | 3 612 967 123,84 | 3 473 132 790,24 |
| Immobilisations financières | | 8 105 876 856,67 | 17 000 000,00 | 8 088 876 856,67 | 6 155 027 934,18 |
| Titres mis en équivalence | | 32 000 000,00 | | 32 000 000,00 | |
| Autres participations et créances rattachées | | 586 000 000,00 | 17 000 000,00 | 569 000 000,00 | 628 500 000,00 |
| Autres titres immobilisés | | 6 749 000 000,00 | | 6 749 000 000,00 | 4 899 000 000,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 2 711 300,50 | | 2 711 300,50 | 36 323 550,50 |
| Impôts différés actif | | 736 165 556,17 | | 736 165 556,17 | 591 204 383,68 |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 33 445 790 147,14 | 11 626 645 355,30 | 21 819 144 791,84 | 20 405 288 637,96 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 660 405 860,20 | 62 463 610,65 | 597 942 249,55 | 588,918 382,45 |
| Créances et emplois assimilés | | 1 147 811 260,62 | 59 269 222,00 | 1 088 542 038,62 | 1 669 856 901,16 |
| Clients | | 237 469 275,56 | 59 269 222,00 | 178 200 053,56 | 278 550 480,97 |
| Autres débiteurs | | 290 416 548,99 | | 290 416 548,99 | 354 036 203,70 |
| Impôts et assimilés | | 619 925 436,07 | | 619 925 436,07 | 1 037 270 216,49 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | 4 540 331 548,76 | | 4 540 331 548,76 | 3 908 937 837,55 |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 1 000 921 158,00 | | 1 000 921 158,00 | 1 270 000 000,00 |
| Trésorerie | | 3 539 410 390,76 | | 3 539 410 390,76 | 2 638 937 837,55 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 6 348 548 669,58 | 121 732 832,65 | 6 226 815 836,93 | 6 167 713 121,16 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 39 794 338 816,72 | 11 748 378 187,95 | 28 045 960 628,77 | 26 573 001 759,12 |



Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|------------------|--------------------|
| | | 9 084 079 621,11 | 8 785 360 222,61 |
| Chiffre d'affaires | | | |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 9 084 079 621,11 | 8 785 360 222,61 |
| I. PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 249 902 104,37 | 274 344 862,21 |
| Achats consommés | | 410 929 824,89 | 932 486 639,16 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 660 831 929,26 | 1 206 831 501,37 |
| II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | 8 423 247 691,85 | 7 578 528 721,24 |
| III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II) | | 4 104 294 534,28 | 4 135 651 626,55 |
| Charges de personnel | | 248 569 154,96 | 220 031 325,96 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | 4 070 384 002,61 | 3 222 845 768,73 |
| IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 82 396 191,31 | 84 835 578,13 |
| Autres produits opérationnels | | 54 097 515,57 | 27 107 292,73 |
| Autres charges opérationnelles | | 1 473 717 327,68 | 1 325 257 925,88 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | 9 327 175,19 | 15 636 340,74 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 2 634 292 525,86 | 1 970 952 468,99 |
| V. RESULTAT OPERATIONNEL | | 318 818 049,96 | 294 278 360,91 |
| Produits financiers | | 7 023 719,71 | 1 344 329,89 |
| Charges financières | | 311 794 330,25 | 292 934 031,02 |
| VI. RESULTAT FINANCIER | | 2 946 086 856,11 | 2 263 886 500,01 |
| VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | | 811 108 847,00 | 647 891 167,00 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -113 583 676,47 | -36 378 127,99 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | 9 494 621 037,57 | 9 180 110 502,39 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 7 246 059 351,99 | 7 527 737 041,39 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 2 248 561 685,58 | 1 652 373 461,00 |
| VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | | |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | |
| X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 2 248 561 685,58 | 1 652 373 461,00 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | |
| XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1) | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | |
| Part du groupe (1) | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |



Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|--------------------------|--------------------------|
| <u>CAPITAUX PROPRES</u> | | | |
| Capital émis | | 9 000 000 000,00 | 9 000 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | 9 704 996 484,57 | 9 651 707 103,38 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | 2 248 561 685,58 | 1 652 373 461,00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes) | | -172 083 154,15 | -582 584 079,81 |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES I | | 20 781 475 016,00 | 19 721 496 484,57 |
| <u>PASSIFS NON-COURANTS</u> | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 31 377 496,02 | |
| Autres dettes non courantes | | | 29 750 000,00 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 4 392 792 946,35 | 4 179 060 036,38 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 4 424 170 442,37 | 4 208 810 036,38 |
| <u>PASSIFS COURANTS</u> | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 802 336 609,14 | 854 617 836,94 |
| Impôts | | 1 143 829 072,33 | 913 929 861,33 |
| Autres dettes | | 894 149 488,93 | 874 147 539,90 |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 2 840 315 170,40 | 2 642 695 238,17 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 28 045 960 628,77 | 26 573 001 759,12 |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
 ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
 Exercice 2018

DATE 30/04/2024
 HEURE 10 38
 PAGE 2

Bilan Passif

Arrêté à : Decmbre/1cpt < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|--------------------------|--------------------------|
| <u>CAPITAUX PROPRES</u> | | | |
| Capital émis | | | 9 000 000 000,00 |
| Capital non appelé | | 9 000 000 000,00 | |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | 7 880 198 203,42 | 5 901 070 422,40 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | 2 541 016 212,75 | 2 885 727 781,02 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes Part de la société consolidante (1) Part des minoritaires (1)) | | | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES I | | 19 421 214 416,17 | 17 786 798 203,42 |
| <u>PASSIFS NON-COURANTS</u> | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | 29 750 000,00 | 29 750 000,00 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 4 075 106 315,01 | 3 999 859 321,42 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 4 104 856 315,01 | 4 029 609 321,42 |
| <u>PASSIFS COURANTS</u> | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 1 044 538 437,36 | 528 875 369,78 |
| Impôts | | 1 211 621 206,21 | 1 137 836 061,20 |
| Autres dettes | | 710 111 277,12 | 652 757 701,95 |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 2 966 270 920,69 | 2 319 469 132,93 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 26 492 341 651,87 | 24 135 876 657,77 |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
 Exercice 2018

DATE 30/04/2024
 HEURE 10 37
 PAGE 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Decmbre/1cplt < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|-------------------------|-------------------------|
| Chiffre d'affaires | | 9 021 477 377,66 | 9 063 677 574,63 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| I. PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 9 021 477 377,66 | 9 063 677 574,63 |
| Achats consommés | | 248 018 712,71 | 299 397 274,55 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 1 018 210 367,34 | 836 034 214,06 |
| II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | 1 266 229 080,05 | 1 135 431 488,61 |
| III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II) | | 7 755 248 297,61 | 7 928 246 086,02 |
| Charges de personnel | | 3 184 351 075,49 | 3 175 997 367,96 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | 221 668 179,64 | 232 730 153,78 |
| IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 4 349 229 042,48 | 4 519 518 564,28 |
| Autres produits opérationnels | | 138 479 598,71 | 109 699 823,18 |
| Autres charges opérationnelles | | 35 732 943,06 | 20 719 271,78 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | 1 355 147 730,70 | 1 099 201 594,28 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 27 681 376,56 | 2 918 762,13 |
| V. RESULTAT OPERATIONNEL | | 3 124 509 343,99 | 3 512 216 283,53 |
| Produits financiers | | 320 450 142,99 | 371 004 294,48 |
| Charges financières | | 1 970 401,44 | 21 049 865,46 |
| VI. RESULTAT FINANCIER | | 318 479 741,55 | 349 954 429,02 |
| VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | | 3 442 989 085,54 | 3 862 170 712,55 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | 955 380 466,00 | 970 302 376,00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | -53 407 593,21 | 6 140 555,53 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 9 508 088 495,92 | 9 547 300 454,42 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 6 967 072 283,17 | 6 661 572 673,40 |
| VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 2 541 016 212,75 | 2 885 727 781,02 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | |
| X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 2 541 016 212,75 | 2 885 727 781,02 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | |
| XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1) | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | |
| Part du groupe (1) | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

Bilan Actif

Arrêté à : Decembre/1cpt < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|-----|--------------------------|-------------------------|--------------------------|--------------------------|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | | | | 5 014 643,31 |
| Immobilisations incorporelles | | 23 298 538,64 | 10 899 665,32 | 12 398 873,32 | 8 753 424 995,14 |
| Immobilisations corporelles | | 20 035 707 980,53 | 9 822 121 929,78 | 10 213 586 050,75 | 2 179 221 413,11 |
| Terrains | | 2 179 221 413,11 | | 2 179 221 413,11 | 2 191 211 780,74 |
| Bâtiments | | 4 295 984 943,26 | 2 124 532 543,47 | 2 171 452 399,79 | 4 088 616 964,29 |
| Autres immobilisations corporelles | | 13 243 685 656,11 | 7 659 307 456,86 | 5 584 378 199,25 | 294 374 837,00 |
| Immobilisations en concession | | 316 815 968,05 | 38 281 929,45 | 278 534 038,60 | 3 167 895 027,32 |
| Immobilisations en cours | | 3 357 478 562,14 | | 3 357 478 562,14 | 6 096 082 212,98 |
| Immobilisations financières | | 5 756 829 806,19 | 17 000 000,00 | 5 739 829 806,19 | 59 500 000,00 |
| Titres mis en équivalence | | | | | 5 500 000 000,00 |
| Autres participations et créances rattachées | | 76 500 000,00 | 17 000 000,00 | 59 500 000,00 | 35 163 550,50 |
| Autres titres immobilisés | | 5 102 000 000,00 | | 5 102 000 000,00 | 501 418 662,48 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 23 503 550,50 | | 23 503 550,50 | |
| Impôts différés actif | | 554 826 255,69 | | 554 826 255,69 | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 29 173 314 887,50 | 9 850 021 595,10 | 19 323 293 292,40 | 18 022 416 878,75 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 619 048 379,37 | 71 422 784,59 | 547 625 594,78 | 552 643 220,14 |
| Créances et emplois assimilés | | 1 588 352 801,32 | 70 866 124,82 | 1 517 486 676,50 | 1 551 699 513,67 |
| Clients | | 235 960 265,34 | 70 866 124,82 | 165 094 140,52 | 166 923 146,19 |
| Autres débiteurs | | 294 466 134,05 | | 294 466 134,05 | 304 836 196,22 |
| Impôts et assimilés | | 1 057 926 401,93 | | 1 057 926 401,93 | 1 079 940 171,26 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | 4 009 117 045,21 |
| Disponibilités et assimilés | | 5 103 936 088,19 | | 5 103 936 088,19 | 1 218 842 570,00 |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 2 481 205 650,00 | | 2 481 205 650,00 | 2 790 274 475,21 |
| Trésorerie | | 2 622 730 438,19 | | 2 622 730 438,19 | |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 7 311 337 268,88 | 142 288 909,41 | 7 169 048 359,47 | 6 113 459 779,02 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 36 484 652 156,38 | 9 992 310 504,51 | 26 492 341 651,87 | 24 135 876 657,77 |

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|--------------------------|--------------------------|
| <u>CAPITAUX PROPRES</u> | | | |
| Capital émis | | | 9 000 000 000,00 |
| Capital non appelé | | 9 000 000 000,00 | |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | 7 671 287 335,39 | 6 424 735 134,52 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | 2 793 290 612,52 | 2 609 192 200,87 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes Part de la société consolidante (1) Part des minoritaires (1)) | | | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES I | | 19 464 577 947,91 | 18 033 927 335,39 |
| <u>PASSIFS NON-COURANTS</u> | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 804 750 000,00 | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 3 186 144 969,22 | 2 444 705 660,32 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 3 990 894 969,22 | 2 444 705 660,32 |
| <u>PASSIFS COURANTS</u> | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 926 369 281,52 | 212 922 792,75 |
| Impôts | | 943 161 306,80 | 993 268 885,73 |
| Autres dettes | | 640 273 364,47 | 516 721 765,78 |
| Tresorerie passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 2 509 803 952,79 | 1 722 913 444,26 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 25 965 276 869,92 | 22 201 546 439,97 |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|-----|--------------------------|-------------------------|--------------------------|--------------------------|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 15 681 391,30 | 9 224 063,83 | 6 457 327,47 | 964 650,79 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Terrains | | 17 577 434 462,61 | 8 477 337 887,84 | 9 100 096 574,77 | 8 111 609 501,14 |
| Bâtiments | | 2 179 221 413,11 | | 2 179 221 413,11 | 2 172 531 753,11 |
| Autres immobilisations corporelles | | 3 947 244 114,17 | 1 751 303 857,94 | 2 195 940 256,23 | 1 545 440 306,82 |
| Immobilisations en concession | | 11 134 152 967,28 | 6 719 433 697,25 | 4 414 719 270,03 | 4 393 637 441,21 |
| Immobilisations en cours | | 316 815 968,05 | 6 600 332,65 | 310 215 635,40 | |
| Immobilisations financières | | 1 800 493 030,68 | | 1 800 493 030,68 | 881 860 086,41 |
| Titres mis en équivalence | | 8 875 465 455,72 | 207 885 161,70 | 8 667 580 294,02 | 5 065 504 268,80 |
| Autres participations et créances rattachées | | 32 000 000,00 | | 32 000 000,00 | 32 000 000,00 |
| Autres titres immobilisés | | 2 916 892 687,21 | 207 885 161,70 | 2 709 007 525,51 | 2 015 617 951,54 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 5 400 000 000,00 | | 5 400 000 000,00 | 2 400 000 000,00 |
| Impôts différés actif | | 19 013 550,50 | | 19 013 550,50 | 34 274 550,50 |
| | | 507 559 218,01 | | 507 559 218,01 | 583 611 766,76 |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 28 269 074 340,31 | 8 694 447 113,37 | 19 574 627 226,94 | 14 059 938 507,14 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 613 661 244,31 | 33 455 792,40 | 580 205 451,91 | 628 376 521,61 |
| Créances et emplois assimilés | | 2 047 007 323,76 | 140 828 237,09 | 1 906 179 086,67 | 1 588 657 410,03 |
| Clients | | 553 749 570,46 | 140 769 092,73 | 412 980 477,73 | 565 164 567,49 |
| Autres débiteurs | | 329 585 343,92 | 59 144,36 | 329 526 199,56 | 294 964 214,71 |
| Impôts et assimilés | | 1 163 672 409,38 | | 1 163 672 409,38 | 728 528 627,83 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | 3 904 265 104,40 | | 3 904 265 104,40 | 5 924 574 001,19 |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 860 560 090,00 | | 860 560 090,00 | 4 700 041 057,00 |
| Trésorerie | | 3 043 705 014,40 | | 3 043 705 014,40 | 1 224 532 944,19 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 6 564 933 672,47 | 174 284 029,49 | 6 390 649 642,98 | 8 141 607 932,83 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 34 834 008 012,78 | 8 868 731 142,86 | 25 965 276 869,92 | 22 201 546 439,97 |

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
 Exercice 2016

DATE 30/04/2024

HEURE 10:40

PAGE 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|-------------------------|-------------------------|
| Chiffre d'affaires | | 8 430 761 294,05 | 8 232 653 110,92 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| I. PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 8 430 761 294,05 | 8 232 653 110,92 |
| Achats consommés | | 294 134 810,53 | |
| Services extérieurs et autres consommations | | 380 432 961,42 | |
| II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | 674 567 771,95 | |
| III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II) | | 7 756 193 522,10 | |
| Charges de personnel | | 3 208 867 003,39 | |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | 219 205 129,46 | |
| IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 4 328 121 389,25 | |
| Autres produits opérationnels | | 310 271 059,52 | |
| Autres charges opérationnelles | | 16 628 639,77 | |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | 1 154 533 675,11 | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 3 210 794,41 | |
| V. RESULTAT OPERATIONNEL | | 3 470 440 928,30 | |
| Produits financiers | | 259 424 559,29 | |
| Charges financières | | 386 757,32 | |
| VI. RESULTAT FINANCIER | | 259 037 801,97 | |
| VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | | 3 729 478 730,27 | |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | 860 135 569,00 | |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | 76 052 548,75 | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 9 003 667 707,27 | |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 6 210 377 094,75 | |
| VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 2 793 290 612,52 | |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | |
| X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 2 793 290 612,52 | 2 603 192 200,87 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | |
| XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1) | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | |
| Part du groupe (1) | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|--------------------------|--------------------------|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 9 000 000 000,00 | 3 500 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | 5 090 053 172,96 | 10 040 128 794,53 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | | 1 261 859 418,93 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 2 350 475 707,07 | |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES | | 16 440 528 880,03 | 14 801 988 213,46 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 2 014 315 554,76 | 1 847 907 421,20 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS | | 2 014 315 554,76 | 1 847 907 421,20 |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 697 262 514,44 | 214 762 592,67 |
| Impôts | | 818 667 309,19 | 533 785 013,21 |
| Autres dettes | | 501 842 005,31 | 460 148 551,50 |
| TOTAL PASSIFS COURANTS | | 2 017 771 828,94 | 1 208 696 157,38 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 20 472 616 263,73 | 17 858 591 792,04 |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
 ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
 Exercice 2014

DATE 30/04/2024
 HEURE 10 43
 PAGE 1

Bilan Actif

Arrêté à Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

| Libellé | Not | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|-----|--------------------------|-------------------------|--------------------------|--------------------------|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 9 320 487,98 | 7 813 375,86 | 1 507 112,12 | 869 842,64 |
| Immobilisations corporelles | | 15 183 072 851,43 | 7 012 468 747,33 | 8 170 604 104,10 | 6 761 390 427,57 |
| Terrains | | 2 172 531 753,11 | | 2 172 531 753,11 | 2 172 531 753,11 |
| Bâtiments | | 2 956 430 209,16 | 1 526 791 795,16 | 1 429 638 414,00 | 1 176 700 189,43 |
| Autres immobilisations corporelles | | 10 054 110 889,16 | 5 485 676 952,17 | 4 568 433 936,99 | 3 412 158 485,03 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| Immobilisations en cours | | 489 612 449,35 | | 489 612 449,35 | 191 862 749,08 |
| Immobilisations financières | | 4 619 750 943,50 | 715 152 396,25 | 3 904 598 547,25 | 3 377 077 090,30 |
| Titres mis en équivalence | | 32 000 000,00 | | 32 000 000,00 | 32 000 000,00 |
| Autres participations et créances rattachées | | 2 468 450 000,00 | 715 152 396,25 | 1 753 297 603,75 | 1 897 002 539,80 |
| Autres titres immobilisés | | 2 100 000 000,00 | | 2 100 000 000,00 | 1 430 000 000,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 19 300 943,50 | | 19 300 943,50 | 18 074 550,50 |
| Impôts différés actif | | 455 456 109,15 | | 455 456 109,15 | 469 297 009,96 |
| TOTAL ACTIF N | | 20 757 212 841,41 | 7 735 434 519,44 | 13 021 778 320,77 | 10 800 497 119,55 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 650 684 403,49 | 36 150 324,56 | 614 534 078,93 | 524 211 110,76 |
| Créances et emplois assimilés | | 1 607 166 612,27 | 218 230 295,47 | 1 388 936 316,80 | 1 032 010 255,77 |
| Clients | | 620 007 712,46 | 138 171 151,11 | 481 836 561,35 | 441 283 743,34 |
| Autres débiteurs | | 215 546 448,06 | 80 059 144,36 | 135 487 303,70 | 115 424 575,96 |
| Impôts et assimilés | | 771 612 451,75 | | 771 612 451,75 | 475 301 936,47 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | 5 447 367 546,03 | | 5 447 367 546,03 | 5 501 873 305,96 |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 3 734 495 693,00 | | 3 734 495 693,00 | 3 945 800 540,00 |
| Trésorerie | | 1 712 871 853,03 | | 1 712 871 853,03 | 1 556 072 765,96 |
| TOTAL ACTIF | | 8 540 772 722,31 | 436 460 590,94 | 8 104 312 131,37 | 7 636 423 724,26 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 29 297 985 563,72 | 8 171 895 110,38 | 21 126 090 451,77 | 18 436 920 843,81 |

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|--|-----|--------------------------|--------------------------|
| Chiffre d'affaires | | -7 127 660 146,79 | -5 677 534 614,31 |
| (+) Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| (+) Production immobilisée | | | |
| (+) Subventions d'exploitation | | | |
| I. PRODUCTION DE L'EXERCICE | | -7 127 660 146,79 | -5 677 534 614,31 |
| Achats consommés | | -412 809 397,86 | -347 407 051,52 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -474 975 704,83 | -436 410 605,06 |
| II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | -887 785 102,69 | -783 817 656,58 |
| III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II) | | -6 239 875 044,10 | -4 893 716 957,73 |
| Charges de personnel | | -2 503 985 025,50 | -2 466 442 649,23 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -191 633 559,53 | -152 515 317,45 |
| IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | -3 544 256 459,07 | -2 274 758 991,05 |
| (+) Autres produits opérationnels | | -212 779 448,61 | (-51 249 986,24) |
| Autres charges opérationnelles | | -412 809 397,86 | -347 407 051,52 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | | |
| (+) Reprise sur pertes de valeur et provisions | | -4 925 508,16 | -205 194 988,81 |
| V. RESULTAT OPERATIONNEL | | -3 349 152 017,98 | -2 183 796 914,58 |
| (+) Produits financiers | | -128 745 634,72 | -125 767 375,18 |
| Charges financières | | | |
| VI. RESULTAT FINANCIER | | -128 745 634,72 | -125 767 375,18 |
| VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | | -3 477 897 652,70 | -2 309 564 289,76 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -710 844 960,00 | -478 326 146,00 |
| (+) Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | -13 840 900,81 | 61 285 300,92 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -7 474 110 738,28 | -6 059 746 964,54 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -4 720 898 946,39 | -4 167 223 519,86 |
| VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -2 753 211 791,89 | -1 892 523 444,68 |
| (+) Éléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Éléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | |
| X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | -2 753 211 791,89 | -1 892 523 444,68 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | |
| XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1) | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | |
| Part du groupe (1) | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |